

شرح الشَّخْبَةِ

# زَهْرَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نَجْمَةِ الْفِكَرِ

فِي مَضَلَّحِ أَهْلِ الْأَشْرَفِ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ ابْنِ جَمْرٍ

أحمد بن علي بن محمد بن جمر العسقلاني رحمه الله تعالى

٧٧٣ - ٨٥٢ هـ

حقيقته على نسخة مقروءة على المؤلفين وعلق عليه

نُورُ الدِّينِ عَتَرَةُ

أستاذ النفسنة والحديث في كليات الشريعة والآداب

بجامعتي دمشق وحلب



قسم الطباعة والنشر

معدية نور وهرميت محمد علي المنبرية (السمندر) كراچی، پاکستان

شرح الثُّخْبَةِ

نَزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْحِيدِ نَحْوِ الْفِكْرِ

فِي مُضْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ

أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

٧٧٣ - ٨٥٢ هـ

حَقَّقَهُ عَلَى نَسْخَةٍ مَقْرُوءَةٍ عَلَى الْمُؤَلِّفِ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

نُورُ الدِّينِ عَنَّا

أَسَازُ التَّسْبِيحِ وَالْحَدِيثِ فِي كَلِّيَّاتِ الشَّرِيعَةِ وَالْأَدَابِ

بِجَامِعَتِي دِمَشْقَ وَحَلَبَ

طَبْعَةُ مَدِينَةِ رَحْمَةِ مَارُونَةَ



السعر =/90 روبية

اسم الكتاب : شرح نخبة الفكر  
تأليف : الإمام الحافظ ابن حجر رحمہ اللہ  
الطبعة : ۱۴۳۲ھ / ۲۰۱۱ء  
عدد الصفحات : ۱۵۲

مکتبۃ البشیر

للطباعة والنشر والتوزيع

## AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable  
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,  
Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاکس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: [www.maktaba-tul-bushra.com.pk](http://www.maktaba-tul-bushra.com.pk)

[www.ibnabbasaisha.edu.pk](http://www.ibnabbasaisha.edu.pk)

البريد الإلكتروني: [al-bushra@cyber.net.pk](mailto:al-bushra@cyber.net.pk)

يطلب من

مکتبۃ البشیر، کراچی، پاکستان +92-321-2196170

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مکتبۃ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

مکتبۃ الحرمین، اردو بازار، لاہور. +92-321-4399313

المصباح، ۱۶- اردو بازار، لاہور. +92-42-7124656, 7223210

بک لینڈ، سنی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

## تَقْرِيطُ شرح النجته وتحقيقه

أَدْعَتْ يَا جَبْرِي فِي كُلِّ الْفُتُونِ بَا	صَنَعَتْ فِي عِلْمٍ مِنْ بَسِطٍ وَمُخْطَرٍ
عِلْمُ الْحَدِيثِ بِهِ أَصْبَحَتْ مَنْفَرِدًا	وَلَا نَامَ كَلَمُ أَرْزَتْ مِنْ غُرَرٍ
لَقَدْ جَلُوتَ غُرُوسُ مُنْكَرًا	فِي مَا آتَتْ بِهِ مِنْ نَجْبَةٍ لِفِكْرٍ
إِذَا تَأَمَّلَهَا بِالْفِكْرِ نَاطِرُهَا	تَحْمِي فَوَائِدُهَا لِلْفِكْرِ كَالْمَطَرِ
أَتَى جَبَا الْبَدْرُ نُورَ الدِّينِ قَدَوتُنَا	هَذَا الْمَفِيسُ لِلْأَشَارِ وَالسُّورِ
هَذَا الْمُحَقِّقُ فِي شَرْحِ النَجْبَتِنَا	كَمَنْ يُدَقِّقُ لِلْمَلَأْسِ وَالذَّرِيرِ
فَكَانَ كَالْغَيْثِ أَهْدَانَا مَنَابِعُهُ	فَأَصْبَحَ الرُّوضُ اشْتَجَارًا مِنْ الثَّمَرِ
لَا زَالَ يُثْرِي عُلُومَ الدِّينِ هِمَّتُهُ	بِكُلِّ صِدْقٍ وَإِعْلَاصٍ مَعَ الْعَبَرِ
فَبَارَكَ اللَّهُ جَهْدًا قَامَ يَبْدُلُهُ	وَزَادَهُ اللَّهُ مِنْ خَيْرَاتِهِ الْكُثْرُ

---

❦ الأبيات الأربعة الأولى للشاعر الشيخ سراج الدين عمر بن محمد بن علي الطبري الحلبي شيخ مدينة  
الحليل أنشد لها مخاطباً لما فظا به جرحها، أكلها الأديبات عراة أساذ خال الزبانات  
حفظه الله وأجزل شربه.





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، اختص من شاء من عباده بما شاء من فضله العظيم. وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن هذا الكتاب شرح النخبة: "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" للإمام الحافظ أبي الفضل ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث، كتاب جليل، قد احتل مكانة الأساس في فن أصول الحديث؛ لما امتاز به من إيجاز ألفاظه وغزارة فوائده ودقة تحقيقاته، ولطريقة عرضه التي بنيت على التقسيم الدقيق، والتي تمتاز بأنها تقدم صيغة متميزة وتصوراً فريداً لهذا العلم: علم المصطلح، ليس في غيره من كتب هذا الفن، حتى صار الكتاب بهذه المزايا كتاب الخاص والعام من راغبي علم الحديث، وحث العلماء على دراسته، وحضوا على استحقاقه.

لكن هذا الكتاب لم يطبع حتى الآن محققاً على مخطوط معتمد يوثق به، فضلاً عن كثرة الأخطاء التي قد تخل بالمعنى أو توغر سبيله، إضافة إلى إغفال المطبوعات من ضبط ما يشكل، وخلو تعليقات من علّق عليه من إيضاح ما يغمض، بل قد وقع في تعليق من علّق عليه الخلط في مسائل علم المصطلح، والغلط في تراجم الأعلام، وفي تخريج الأحاديث.

وقد منّ الله الكريم ذو الفضل العظيم بنسخ خطية قيمة، تتقدمها نسخة يعز أن تضاهيها في المخطوطات نسخة، قرئت هذه النسخة على الإمام المصنف ابن حجر نفسه قراءة بحث ودراية، وأثبت خطه عليها في مواضع كثيرة للغاية، وقد سجلت هذه النسخة في التاريخ، ووصفت بقراءة الفقيه المحدث ناسخها قراءة بحث على الإمام مؤلفها، فاعتمدنا هذه النسخة أصلاً في التحقيق، وذيلنا الكتاب بما تمس إليه الحاجة من شرح غامض أو تسهيل عويص، ومن تكميل فائدة وزيادة عائدة.

وتتميز هذه الطبعة الثالثة بمزيد من الدقة والفائدة بإعادة مقابلة الكتاب على أصله الوثيق، وزيادة التحري في التدقيق، وتحقيق تعليقاته، وتلافي أخطاء السهو والطباعة بغاية الاستقصاء، مع إعادة النظر في المراجع والشروح، مستفيدين من قراءته في محالس كثيرة لطلبة العلم، وما حصل من إفادة بعض فضلائهم، وفقهم الله جميعاً ونفع بهم العلم والدين.

كما تتميز بترقيم فقراتها ومصطلحات المحدثين، وبفهرسها الموسوعي الذي يساعد كثيراً على حسن الإفادة منها.

وبهذا جاء الكتاب على الغاية من الإتقان، وأفاد طالب الحديث إفادة لا يجدها في غير هذا الكتاب، على اختصاره شرحاً وتعليقاً.

والله تعالى نسال، وإليه تباركت أسماؤه نتوسل، أن يتقبله بكمه وكرمه، ويبلغ محققه وقارئه ومستحفظه غاية أمله.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

نور الدين عتر

خادم علوم القرآن والسنة

في كليات الشريعة والآداب

بدمشق

تصدير

نَزَّهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْجِيحِ نَحْلِ الْفِكْرِ

فِي مَضَلَّحِ أَهْلِ الْأَثَرِ

نُورُ الدِّينِ عَنَّا  
حَفِظَهُ اللَّهُ

أستاذ النفسبر والحديث في كليات الشريعة والآداب  
بجامعتي دمشق وحلب





## الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني

## أمير المؤمنين في الحديث

شيخ الإسلام، قاضي القضاة، أمير المؤمنين في الحديث، خاتمة الحفاظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المصري الشافعي، كنيته أبو الفضل، ولقبه شهاب الدين، الشهير بـ"ابن حجر"، لقب لبعض آبائه، وقيل: نسبة إلى آل الحجر، وهم قوم يسكنون الجنوب من بلاد الجريد، وأرضهم قابس، قال بذلك ابن العماد في "شذرات الذهب"، وقد تابع ابن العماد في هذه النسبة "إلى آل الحجر" أبا المحاسن بن تغري بردي، وعدّها السخاوي من جملة أوهامه، فتعقبه في ترجمته في "الضوء اللامع". وكان ابن حجر أحد أعلام الإسلام الذين تمكنوا من مختلف علوم عصرهم الشرعية واللغوية، ورسخت قدمه فيها رسوخاً عميقاً وفق له منذ نشأته.

## مولده وظروف نشأته:

ولد الحافظ بمصر "القاهرة المعزية" في الثاني والعشرين من شهر شعبان سنة ٧٧٣هـ. ولم يلبث أن ذاق قسوة الدنيا، فتوفي والده وهو طفل في الرابعة من العمر (سنة ٧٧٧هـ)، وتدلنا المعلومات على أنه نشأ في بيئة تعرف العلم وتقدره، فقد ذكروا أنه أفاد في كثير من العلوم من عناية والده به وبسلوكه سبيل العلم، فقد ظلت توصية هذا الوالد تظل هذا النجل حتى أتى بعقريه ضنّ الزمان بعدها بمثل لها، حفظ القرآن وهو ابن تسع، وألفية العراقي في علوم الحديث، ومختصر ابن الحاجب في أصول الفقه.

وهنا نسجل مزية المجتمع الإسلامي الذي تنهض فيه المواهب والعقريات، أيا كانت ظروفها في الحياة والعيش، فلا يخمل ذكي ونابه لفقر نازل به، ولا يضيع يتيم ذو موهبة ليُتمه، كيف والني ﷺ هو القدوة المثلى لكل مسلم قد ولد يتيماً، ثم شق ﷺ طريق الحياة بنفسه فرعى الغنم ثم اتجر بأموال الرجال؛ لتكون حياته ﷺ أسوة بالصبر والمصابرة.

ويأتي الحافظ ابن حجر واسطة العقد لثلاثة من الأعلام الأئمة الأيتام، فكان قبله شيخه ومخرجه الإمام الحافظ عبد الرحيم بن احسن العراقي، وقد نشأ يتيماً، وكان بعده الحافظ حلال الدين عبد الرحمن السيوطي، وقد نشأ كذلك يتيماً<sup>(١)</sup>.

إنها خصوصية العطاء والتراحم والإحاء في المسلمين، لا تظم فيهم موهبة ولا مقدرة لأي إنسان، ولا تشوب تكوينه عقدة نقص أو شعور خرماء؛ لأن المجتمع يحقق بالعمل الواقعي قوته تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَوَاسِيئُهُمْ بِحُوقِ اللَّهِ﴾ (الحجرات: ١٠) وقوله ﷺ: مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى<sup>(٢)</sup>.

بحبته مند صغره:

وقد بدت على ابن حجر العناية منذ نعومة أظفاره حين أدخل الكتاب في سن الخامسة، فبدأ منه ذكاء وقوة حفظ يزيهما وجه صبيح وهامة وافية، ترعرع في ظل العلم والقرآن وأحلاق القرآن فكان عابى أهمية، متواضعا حسن الخلق، حاضر سديهة، آخداً بالاحتياط والورع. وفي نفحات الحرم ظهرت بوادر المعية بعد حجته الأولى سنة ٧٨٤هـ في محاورته سنة ٧٨٥هـ ودراسته على شيوخ مكة ومدارسهم، قد أتم اثني عشرة سنة، فقد بحث في "عمدة الأحكام للمقدسي على الحافظ أبي حامد محمد بن زهري المتوفى سنة ٧٨٧هـ نخا استنطاقيا، صي التروايح في المسجد الحرام بالقرآن الكريم.

حياته العملية:

وقد سردت مصادر أحداث حياة الحافظ ابن حجر حسبما اتفق اجتماع المعلومات فيها، وقد رأينا لكي نقى عليها الضوء الموضح في هذا البحث المختصر أن نبتكر لها تصنيفا يصع الأمور أمام القراء جليلة نيرة.

(١) وإنها مناسبة يذكر فيها أولاء الأيتام والمربين في المدارس ومسؤوليتهم بصحمة عن اسراعهم الرطبة لأطفال، الذين أوكل إليهم أمر تربيتهم وتعليمهم؛ ليتقوا الله فيون مسؤوليتهم جنية تمس مستقبل الأمة.

(٢) متفق عليه: البخاري في الأدب 'رحمة الناس'، ٨: ١٠ ومسلم بلفظه في البر: ٨: ٢٠.

وقد وجدنا في صوء دراسة حياته العلمية فيما بين أيدينا من المراجع أنه يمكن أن نقسمها إلى ثلاث مراحل نبينها فيما يأتي،

**المرحلة الأولى:** بدء نباهته وتحصيله، وكان اشتغاله فيها بالأدب والتاريخ، وقد بدا فيها صفاء طبعه ورقة حسه، مع ما كان عليه من التمكن في اللغة العربية وبلاغتها وأساليبها، فقد نظم الشعر الحسن وأجاد فيه، حتى شهد له الباحثون بأنه كان شاعراً طبعاً، وترجمه بدر الدين البشتكي في كتابه "طبقات الشعراء". وله ديوان شعر طبع في مجلد واحد في الهند. ومن لطيف شعره قوله:

ثلاث من الدنيا إذا هي حصلت لشخص فلن يخشى من الضر والضير

غنى عن بنيتها والسلامة منهم وصحة جسم ثم خاتمة الخير

واجدير بالذكر أن التمكن في علوم اللغة العربية ليس مصادفة لها في حياة الحافظ، بل هو ركن من منهج الأسلاف كلهم في التكوين العلمي أن يبتنى منذ خطواته الأولى على أسس متينة من علوم العربية، خلافا لما يظهره بعض المتعلمين في هذا الزمن من الاستحفاف بها، وقد حذر العلماء طالب الحديث من التهاون باللغة والنحو تحذيراً شديداً، ومن ذلك قولهم: إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار<sup>(١)</sup>.

### المرحلة الثانية: اشتغاله بالحديث الشريف وفنونه:

وتبدأ من سنة ٧٩٦ هـ. وهي المرحلة التي سماها قدره وعلا نجمه، وكان القدر هياًه لتلك الفترة من تاريخ الحديث أو هياً تلك الظروف من أجله، فقد وافي بعقريته ودكائه وسرعة حفظه بمجموعة من الشيوخ قل أن يجتمع لأحد مثلهم، اكتمل كل واحد منهم في فنه حتى صار بحراً في اختصاصه، وإماماً في علمه الذي اشتهر به، فتنقى عنهم الحافظ واستوعب ما لديهم، حتى اجتمع عنده ما تفرق في غيره، فصار فرداً في أمته وأمة في أقرانه.

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ٢١٧، وإرشاد طلاب الحقائق للنووي: ١٥٧. والحديث متواتر متفق على تواتره.

فكان من شيوخه:

أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد التنوحي البعلبكي في القراءات، وكان عاي السند فيها.  
 وحافظ الإمام زين الدين عبد الرحيم العراقي، الإمام في علوم الحديث ومتعلقاته، أمير المؤمنين في الحديث.  
 وبور الدين علي الهيثمي، وكان حافظاً للمتون، وهو صاحب "مجمع الزوائد ومنع الفوائد".  
 والبلقيني سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان الحافظ الفقيه.  
 وابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي صاحب التصانيف.  
 والإمام محمد بن جماعة الذي كان متفناً في علوم كثيرة مستنبطاً حفاياها، حتى كان يقول: أنا أقرأ  
 في خمسة عشر علماً لا يعرف علماء عصري أسماءها.  
 ومن النساء: السيدة مريم بنت الأذرعي.  
 والسيدتان فاطمة وعائشة بنتا محمد بن عبد الهادي، وغيرهن.

وغير من ذكرنا من سائر الشيوخ، وقد جمع هو أسماءهم في مرجع كبير وقصا على نسخته الخطية  
 وهو "المجمع المؤسس بمعجم المفهرس ترجم فيه لشيوجه، وذكر في ترجمة كل واحد منهم ما  
 تلقاه عنه من الكتب والرواية أو الدراية. وقدم فيه فهرساً لمكتبة كثيرة متنوعة الفنون حواها صدره.  
 وبضم هذا المعجم نخبة من علماء ذلك العصر في أقصار عديدة من العام الإسلامي، لقيهم حافظ  
 في مصر أو رحل إليهم في مختلف البلاد، فقد رحل إلى مكة وحج مرات عديدة. ولقي فيها في  
 الموسم جماعات من العلماء قدموا للحج، وأخذ منهم وأفاد، ورحل إلى الإسكندرية وقوص  
 والصعيد والقدس ونابلس والرملة وعزة ودمشق وغيرها من البلاد. وقد صبع هذا المعجم. فجاء مع  
 فهارسه مرجعاً حافلاً.

ويدنا البحث العملي على أن الفضل الأكبر في تخريج الحافظ ابن حجر يرجع إلى إمام عصره في  
 الحديث الإمام الحافظ عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ، ولا نخيل القارئ على شرح  
 العراقي بنرمذي الذي اطلعنا على نسخته الحصرية في مكنتات المدينة وإستانبور؛ ليرى ما أفاده منه  
 الحافظ في "الفتح"، بل حسبنا مقابلة شرحه طرح التثريب الذي شرح ما جمعه من أحاديث  
 رويت من أصحاب الأسانيد؛ ليجد كيف اعتمد عليه الحافظ في فتح الباري.



وكان الحافظ مع سرعة حفظه سريع القراءة حتى إنه قرأ صحيح البخاري في عشرة محالس، كل واحد منها من بعد صلاة الظهر إلى العصر، وقرأ صحيح مسلم في خمسة محالس في نحو يومين وشطر يوم، ومن أغرب ما وقع له من الإسراع إسراعه في وقته الصيق في رحته الشامية فقرأ فيها المعجم الصغير للطبراني في مجلس واحد فيما بين صلاة الظهر والعصر، وقرأ في مدة إقامته بدمشق - وهي شهران وثلث شهر تقريباً - قريباً من مائة مجلد مع ما يعنقه.

### المرحلة الثالثة: نبوغه في العلم وإمامته:

ويرجع ذلك إلى عصر مكر نستطيع أن نحدده بحوالي سنة ٨١٠هـ، فقد تصدر محالس العلم في فنون عدة، وأفتى وأمى الحديث وولّى القضاء، وطارت شهرته بمعرفة فنون الحديث ولا سيما رجاله وما يتعلق بهم، وأسايد الحديث، واشتهر ذكره وبُعْد صيته، وارتحل الأئمة إليه، وتبحر الفضلاء بالوفود عليه، وكثرت طلبته حتى كان رؤوس العلماء في كل مذهب وكل قطر من تلامذته، وظهر سبطانه عليهم بذكائه وشفوف نظره وسرعة إدراكه واستحضاره للأطراف المتفرقة من المسألة، والأشتات المورعة من أسايد الحديث وشواهد وأقوال العلماء فيه، ودرس التفسير والفقه والحديث في معاهد علمية كثيرة شهيرة آنذاك، وتولى الإفتاء بدار العدل، والخطابة بالجامع الأزهر ثم جامع عمرو بن العاص، وأملى من حفظه ما يئف على ألف مجلس من محالس الحديث، وفوص إليه الملك المؤيد القضاء بالديار الشامية مراراً فأبى، ثم باشر القضاء في مصر، وأصبح في مركز رئاسة القضاء، لكنه لم يرض عن هذا المنصب الدنيوي الذي كثيراً ما يضحي أناس لأحققر منه بنفيس الدين والنفس، فاعتزل القضاء، وكلف بالعودة إليه مراراً فكان يعود إليه ويعتزله، ثم اعتزله ولم يقبل إليه رجوعاً أبداً، ونعماً فعل، فقد تفرغ بذلك لشر العلم وخدمة الحديث النبوي. وهكذا ينسعي للعالم أن يريح ما يعوق نشاطه وحركته في خدمة العلم وإن كان منصباً ذا وجهة أو مال، وتبلغ المدة لولايات الحافظ ابن حجر القضاء واعتزالها فيما بين تلك المرات عشرين سنة كما ذكر الحافظ السخاوي. وقد ترجم الحافظ لنفسه في القضاة في كتابه 'رفع الإصر عن قضاة مصر'.

### مؤلفاته العلمية:

ابتدأ ابن حجر في التصنيف منذ وقت الشباب، ونستطيع بالبحث والتأمل أن نحدد ذلك بحوالي سنة ٧٩٦هـ.

وتدل أوائل تصنيفاته على بداية عملية بارعة في التصنيف، فقد كان من أول كتبه كتابه القيم "تعليق التعليق"، جمع فيه الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري، وخرجها وبين الأسانيد الموصولة التي رويت بها في شتى المصادر الحديثية، وهو عمل عظيم يدل على براعة نادرة واستحضار وسعة اطلاع بعيدي المدى.

وقد ضرب في التصنيف مثلاً بعيدة بكثرة مصنفاته وتعدد فروعها وتنوعها، حتى بلغت ما يريد على الخمسين ومائة مصنف ما بين مراجع ضخمة مثل فتح الباري وتهذيب التهذيب، ورسالة صغيرة نافعة مثل متن نخبة الفكر وشرحه 'نزهة النظر' الذي طار صيته في الآفاق، وعول عليه من جاء بعده. وامتارت مصنفاته بالإتقان والإفادة التي لا توجد في غيرها، وكان كثير المراجعة لها والمراجعة لنفسه، خلافا لما يفعله بعض العصريين من التعامل بالتصميم على الإثم والإصرار على الرأي الشاذ المحالف للسنة الصحيحة والإجماع، وكان سريع الكتابة جدا مع حسن الضغط. ولكونه كثير التراجع كانت تصير مبيخته مسودة، لذلك اختلفت نسخ مؤلفاته، واحتاج المحقق لها إلى كثير من الإمعان والتثبت حتى يقف على الصيغة النهائية لكتابه.

وقد كتب لمؤلفاته الخط الوافر من القبول في عصره وبعده، فانتشرت كتبه أيام حياته، وأقرأ الكثير منها، وتهادتها الملوك والأكابر، واعتنى بتحصيلها كثير من شيوخه وأقرانه.

ومع ذلك فقد قال تلميذه الحافظ السحاوي: سمعت ابن حجر يقول: لست راضيا عن شيء من تصانيفي؛ لأنني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي سوى شرح البخاري ومقدمته والمشتبه، والتهذيب ولسان الميزان، وأما سائر المجموعات فهي كثيرة العدد واهية العدد. ضعيفة القوى ظامئة الروى.

وما ذلك إلا لتواضعه، وسعة بحره ومعارفه المتجددة كما قال أستاذنا الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف رحمته الله.

فيا للعجب! من بعض أناس يتصور أحدهم منصب الاجتهاد، فيقذف للناس في يوم من الأيام كتابا أو بحثا فجاء معلقا، ثم لا يقبل فيه تصويبا أو تصحيحا؛ جمودا على رأي سبق له، وتعصبا هو سيق

له. إنه الفرق بين العالم الكبير الأصيل والدعي اللصيق، وإنه الفرق بين الأمانة على العلم والدين. والتسور على منصة التمجيد والزعامة والجاه باسم العلم والدين.

وهذه المؤلفات التي استحسناها ورضيها من كتبه تبلغ وحدها الأربعين من المجلدات تقريبا، ناهيك عن مصنفاته الأخرى النفيسة، مثل: تعجيل المنفعة، والإصابة في تمييز الصحابة ٤ مجلدات، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١٠ مجلدات، والمطالب العلية بزوائد المسانيد الثمانية ٤ مجلدات، والتلخيص الحبير بتخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير ٤ مجلدات، والدرية لتخريج أحاديث الهداية في جزأين، وغيرها وغيرها.

وكتابه "فتح الباري شرح صحيح البخاري" جاء مرجعا حديثيا حافلا وشرحا كاملا لصحيح البخاري؛ لما اشتمل عليه من الفوائد الحديثية والكتات الأدبية، والاستباطات للأحكام الفقهية وغيرها من الفوائد من الحديث، وامتاز بجمع طرق الحديث وإيراد الشواهد والروايات التي تتعلق بمضمون الحديث، ولما أن البخاري يكرر الحديث في مواضع عديدة قد تكثر كثيرا، فقد سلك الحافظ في شرحه طريقة جمع الشرح في موضع واحد منها، ويشرح في بقية المواضع بقدر ما يوضح مقصد البخاري من إيراد الحديث في ذلك الموضع ثم يحيل القارئ على الموضع المشروح فيه، ومن هنا كانت طبعات الشرح بحاجة إلى تحقيق نص الكتاب وبحث في هذه الإحالات؛ لتسهيل الفائدة على القارئ، ويختصر عليه الوقت والعناء.

واتبع في تأليف هذا الكتاب خطة الشورى العلمية على الطريقة التي كان عليها الإمام أبو حنيفة رحمته مع أصحابه في استباط الفقه، فكان الإمام الحافظ ابن حجر يكتب بخطه الكراسة، ثم يكتبها جماعة من الأئمة المعترين، ويجتمع بهم في يوم من الأسبوع للمباحثة في هذا الشرح، وتصحيح النسخ المكتوبة، واستمر ذلك زمنا طويلا من سنة ٨١٧هـ حتى أول يوم من رجب سنة ٨٤٢هـ فأقام لإتمامه وليمة عظيمة دعا إليها وجوه المسلمين، وقرئ فيها المجلس الأخير من الكتاب بحضور الأئمة.

وكان عمل له (سنة ٨١٣هـ) مقدمة في جزئين، هي هدي الساري مقدمة فتح الباري، قسمها على عشرة فصول، خص كل فصل منها بجانب من الدراسات الحديثية العامة لبخاري، مثل فصل المبهمات، وفصل الأحاديث المعلقة، وفصل الرجال الذي تكلم فيهم من رواة الصحيح، وفصل الأحاديث التي طعن عليها وهي في "صحيح البخاري".

وقد طارت شهرة "الفتح" فور اكتماله، وطله منوك الأطراف والعلماء في شتى الأقصار، حتى قالوا فيه: "لا هجرة بعد الفتح".

وقال الحافظ السخاوي: "ولو لم يكن له إلا شرح البخاري لكان كافيا في علو مقداره، ولو وقف عليه ابن حلدون القائل بأن شرح البخاري إلى الآن دبر على هذه الأمة، لقرت عينه بالوفاء والاستيفاء".

ولم يزل الحافظ ابن حجر على حالته في العلم وعظمته في النفوس ومدامته على أنواع الخيرات، إلى أن توفى بعد العشاء من ليلة السبت الثامن والعشرين من ذي الحجة سنة ٨٥٢هـ، وصليت عليه صلاة الجنازة من الغد في مشهد عظيم م ير من حضره مثله، وكان ممن حمل نعشه السبطان فمن دونه من الرؤساء والعلماء، حتى دفن بالقرافة الصغرى في تربة بني الخروبي، بين تربة الشافعي ومسيب السمي بالقرب من الإمام الليث بن سعد رضي الله عنهم أجمعين.

قال الإمام السيوطي: "وقد غلق بعده الباب، وختم به هذا الشأن. وقال الحافظ السخاوي تلميذه: "وخصائه لم يجتمع لأحد من أهل عصره، وقد شهد له القدماء بالحفظ والمعرفة التامة، والذهن الوقاد والذكاء المفرط، وسعة العلم في فنون شتى، وشهد له شيخه الحافظ العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث. وقال التقي الفاسي والبرهان الحلبي: ما رأينا مثله. وسأله الأمير تغري برمش: أرأيت مثل نفسك؟ فقال: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ (الحج: ٣٢)".

وقد عرف الحافظ ابن حجر بالفضائل النفسية، وأثنى الناس عليه لمزيد أدبه مع الأئمة المتقدمين والمتأخرين، بل مع كل من يحالسه من كبير وصغير، ولحبه لأهل العلم والفضل والتتويه بذكرهم وعدم إصرأ نفسه أو المباهاة بما ينقدح في ذهنه، مع كثرة تحقيقاته الفريدة التي لا يكاد يخفى بحث من أبحاثه عنها.

**مصادر ترجمته:**

وقد عرف بين العلماء بمناقضه وورعته كتب التراجم بفضائله ومحاسنه، ومن أهمها كتاب: "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر" للحافظ شمس الدين السخاوي. وهو مرجع حافل يقع

في مجلدين، وترجمه السخاوي أيضا في كتابه الكبير "الضوء اللامع في تراجم أهل القرن التاسع"، وذكره التقى الفاسي في "ذيله على التقييد" لابن نقطة، والبدر البشتكي في "طبقات الشعراء"، والتقى المقرئ في "العقود الفريدة"، والتقى ابن فهد المكي في "دليل طبقات الحفاظ"، والسيوطي في "حسن المحاضرة"، وابن العماد الحنبلي في "شذرات الذهب"، والشوكاني في "البدر الطالع"، وغير ذلك من المصادر التي ترجمت له، رضي الله عنه وأرضاه وأعلى مقامه ومثواه.

\*\*\*



## شرح النخبة

## ومنهج الحافظ ابن حجر فيه

كتاب "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" سار ذكره في الحاص والعام، واستشهدت بتحقيقاته مؤلفات العلماء الأئمة الأعلام، واسمه كما هو مشتهر على النسخة الأصلية لأم التي اعتمدنا عليها هكذا "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر".

## سبب تصنيف متن النخبة:

أوضح لنا الحافظ ابن حجر دوافع تأليفه هذا الكتاب، فقال - بعد أن ذكر كثرة الكتب المؤلفة في اصطلاح أهل الحديث : فسألي بعض الإخوان أن أحصيه منهم من ذكره، فحصلته في أوراق لطيفة، سميتها "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" على ترتيب اشكرته وسيل انتهجته .  
إذن لهذا السبب صنف المتن، فلم يكن القصد بمجرد الاختصار الشديد، الذي تعبر عنه كلمة "أوراق لطيفة"، بل كان القصد أيضا ترتيبا مبتكرا لعلم المصطلح، ومنهاجا خاصا سلكه فيه.

## سبب تأليف الشرح:

فماذا الشرح وماذا فيه؟

يتحدث الحافظ عن ذلك فيقول: "فرغب إلي ثانيا أن أضع عليها شرحا يخل رمورها، ويفتح كنوزها، ويوضح ما حفي على مبتدئ من ذلك، فأحسته إلى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك... وظهر لي أن يراده على صورة البسط أليق، ودمجها ضمن توصيحها أوفق...".  
وقد وجدنا في آخر نسخة صحيحة عند آخر شرح النخبة في الحاشية عن المؤلف الحافظ ابن حجر ما يلي نصه: : علقه مؤلفه أحمد بن عبي بن حجر، وفرغ منه في مستهل ذي الحجة سنة ثمان عشرة وثمان مائة، حامدا لله تعالى ومصليا على نبيه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومسلمي .

(١) خط خير الله محمد بن عثمان بن سعيد بن مراد حاب. والنسخة المشار إليها مرقومة عن نسخة مرقومة عن المصنف قراءة بحث، وظهر لنا أنها نسختنا التي اعتمدناها.

وهذا يدل على ما سبق بيانه من نوع الحافظ وابتكاره منذ عصر مبكر، في بدايات تصنيفه في الحديث وعلومه.

### منهج الحافظ في شرح النخبة:

ونلخص منهج الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب بما يأتي:

١ تقدم علوم الحديث في صياغة جديدة مبتكرة لم يسبق إليها، وهذه الصياغة تأليف جديد لعلوم الحديث، يقوم على الدراسة الاستقرائية لأحوال السند وال متن، ويقدم هذه الأنواع الحاصلة للسند وال متن على ترتيب علمي في غاية الدقة يعرف عند الأصوليين بالسير والتقسيم. ومعنى السير والتقسيم: اختار الموضوع المدروس وتقسيم أحواله وأحكامها، بحسب هذا الاختبار المتعمق الذي تستقصى فيه كل الأحوال والاحتمالات، وتعطى حكمها الملائم، وتفرع عليها الفروع والمسائل العدمية.

وقد بدأ أولاً بتقسيم الخبر إلى هذه الأقسام:

إما أن يكون له طرق غير محصورة بعدد معين.

أو تكون طرقه محصورة بعدد معين فوق الاثنين.

أو يكون له طريقان فقط.

أو تنحصر روايته بطريق واحد.

ثم أخذ يدرس هذه الأقسام ويبين أحكامها، وفروع ما يتفرع منها على الصريقة التي فرع التقسيم الرئيس لأنواع الحديث هنا.

وأدخل في ضمن التقسيم تكملات؛ ليكون شاملاً لجميع أنواع الحديث، مثل استصداه إلى تعريف الصحابي (ص ١١١)، واحتتمه دراسات متنوعة تكمل هذا التقسيم، بأن يشمل الكتاب على إنجاز كل أنواع علوم الحديث.

٢ أدخل تقسيمات للحديث ومسائل ليست من أبحاث مصطلح الحديث، بل هي من نحو أصول الفقه، كبحث استفيض (ص ٤٦)، وبحث تلقي الأمة للحديث بالقبول (ص ٥٢)؛ لأنها تكمل فوائد الكتاب وتغني قارئه.

٣- الاختصار وتحاشي الفضول في الشرح.

٤- صياغة الشرح على طريقة أبسط، وذلك بأن يدخل المتن في ضمن الشرح، ويدمج فيه، بحيث لو حذفت الأقواس التي تميز المتن، تصبح العبارات شيئاً واحداً لا يتميز فيه الشرح عن المتن.

**مزايا شرح النخبة:**

ويمتاز كتاب "نزهة النظر" بمزايا مهمة، منها:

١ الابتكار والتجديد في صياغة علوم الحديث، وأن هذا الابتكار ليس بمجرد تقديم وتأخير لما رتب السابقون، بل إنه يقدم لدارسه تصوراً جديداً شاملاً لعلوم الحديث، بطريقة أسير والتقسيم التي تتبعها، ومن ثم فإنه يفيد قارئه نوعاً جديداً من التصور لهذا العلم، كما يكسبه اتعمق في فهم منهج النقد الحديثي.

٢ الدقة واشمول؛ لأن طريقة التأليف هذه تقوم على الدقة في الدراسة، وتميز الفروع والأنواع، واشمول هذه الفروع التي ينتجها التقسيم العقلي.

٣- ربط أنواع الحديث ببعضها، وبيان العلاقة بين أنواع الحديث وصحتها ببعضها البعض؛ لأن التقسيم هو إخراج الأقسام من الأصل الشامل، وذلك يفيد معرفة نوع الصلة بين أنواع الحديث، وقد صرح الإمام ابن حجر في شرحه ببيان كثير من هذه الفوائد، مثل بيان الصلة بين المتواتر والمشهور والمستفيض (ص ٤٣ و ٤٦)، والصلة بين المعلق والمعضل (ص ٨٠).

٤- تمحيص المسائل المختلف فيها، والقضايا الشائكة، واستخراج ربة التحقيق فيها، وذلك كثير في هذا الكتاب على إيجازه واختصاره.

٥- تحاشي المآخذ التي وردت على المؤلفين السابقين، بأنهم لم يتبعوا نظاماً معيناً في تصنيف كتبهم وترتيب أنواع الحديث فيها. فحاء هذا الكتاب بطريقة أسير والتقسيم لينتزم نظاماً دقيقاً، يستوعب كل مجموعة من علوم الحديث في ظل قسم واحد يجمعها في موضع واحد.

**أهمية شرح النخبة:**

هذه المزايا التي تميز بها شرح النخبة لحافظ ابن حجر كان له مكانة كبيرة عالية في علم الحديث، جعلته مطمح أنظار طلبة الحديث وعلمائه ومصنفي فيه، وبلغت أهر جوانب ذلك فيما يأتي:

١ - الأثر الواضح الذي حققه في مصطلحات الحديث، فما احتاره في هذه المصطلحات جرى عليه العمل، واستقر عليه المحدثون بعده، مثل اختياره في الشاذ والمكر (ص ٧١ و ٧٢)، ومثل تمييزه أنواع الحديث المقبول بهذه الإضافات: الصحيح لذاته (ص ٥٨)، الصحيح لغيره (ص ٥٨ و ٦٦)، الحسن لذاته (ص ٥٨ و ٦٥)، الحسن لغيره (ص ٥٨ و ٦٧ و ١٠٥). فكان له أثر في تحديد الاصطلاحات واستقرارها، ولم يكن ذلك إلا لأفئدة من المتقدمين الكبار.

٢ - إن شرح النخبة له أهمية علمية بالغة، من حيث إنه خلاصة الفكر النقدي لأعظم محدث في ربه، وقد لقبوه "أمير المؤمنين في الحديث" وأنه يصم زبدة تحقيقات هذا الإمام في مسائل علوم الحديث، لذلك نجد مسائل كثيرة من نحوته متناقلة في المراجع العلمية ومعتمدا عليها.

٣ - شحذه لدهن دارسه، بسبب إيجاره وغزارة مادته العلمية، ثم اتباعه طريقة السر والتقسيم، التي تقوم على بحث العقل في احتمالات الأحوال الممكنة للشيء المدروس، والقسم الذي تفرع فروعه.

## نسخ الكتاب الخطية:

كتاب "نزهة النظر في توضيح حجة الفكر" معروف عند خاص أهل العلم والعام، قل أن تخلو مكتبة عن نسخة منه أو نسخ، وهذه النسخ كلها متوافقة في مضمونها فيما حصصا، عدا خلافات يسيرة من لسانح، وربما كان بعضها من تعديل المصنف الإمام ابن حجر، والبقية من سهو القلم، وقد وفقت با مجموعة نسخ صحيحة موثقة توثيقا علميا حسب أصول المحدثين، صورناها من مكتبات شتى، وكان التوفيق الداع أقصى غاية في نسخة صحيحة جدا هي العاية في الصحة حتى قد سُحِّت. وكان لها ذكر وتسجيل في التاريخ، جعلناها الأصل في هذا العمل.

## التعريف بالنسخة الأصل:

نسختنا التي أشرنا إليها هي المخطوطة المخمسة في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم: ٤٨٩٥، وعدد أوراقها: ٣١ ورقة، أسطر صفحتها: ٢٠ سطرا أو ١٨، خط نسخي واضح جيد، ثبت عنوان الكتاب على ظهر الورقة الأولى هكذا "كتاب نزهة النظر في توضيح حجة الفكر في مصصح أهل الأثر". وهكذا ثبت العنوان هذا اللفظ في كل المخطوطات الصحيحة التي وقفنا عليها من هذا الكتاب، مما يدل على أن ما زُعم محققا من الطباعات الموجودة الآن ليس محققا.

وقد أدمج المتن مع الشرح في هذه النسخة لم يميز عنه شيء، إصلافا، وكنت على حواشيتها تعيقات لبعض العلماء. وهذه النسخة قد كتبت في آخر عهد المؤلف، وقرئت عليه قراءة خت، وأثبت حظه عليها بذلك في مواضع كثيرة تبلغ خمسا وعشرين، بل أثبت حصه مرتين على الصفحة الواحدة في بعض الأحيان.

وجاء في آخرها بخط الناسخ نفسه ما يأتي:

"عقب ذلك لنفسه الفقير المذنب اعاصي أحمد بن محمد بن الأحصاصي لسافعي، ألهمه أحسن إليه ولوالديه وخميس المسمين، ووافق الفراغ من نسخها في العشر الأوسط من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وثمان مائة أي قبل وفاة المؤلف الحافظ ابن حجر سنة واحدة وثلاثة أشهر تقريبا. وبإزاء ذلك في الخاشية بخط المصنف: "بلغ صاحبه قراءة عليه. كتبه ابن حجر".



وعنى آخر النسخة تحت هذا في الطرف الأيسر من أسفل الصفحة: 'بلاغ قراءة النسخة إلى آخرها على الشيخ عبد القادر الصمغوري سنة ١٠٧٧'، وبجانبه إلى اليمين: وقف على صبة العلم مؤرخ بسنة ١٢٤٦".

وابن الأحصاضي المذكور هو الفقيه احدث شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد الدمشقي اشافعي. ويعرف ابن الأحصاضي ولد سنة ٨١٨هـ بدمشق ونشأ فيها، وقرأ الفقه على العلماء، وسمع الحديث عن ابن ناصر الدين. وقال السخاوي: "ارتحل فقرأ على شيخنا شرح الحجة له بخثاء، وأذن له، وكتب بخطه أشياء كالبخاري وشرحه لشيخنا.

وسمعت من نظمه وفوائده وكان الغالب عليه الخير والانجماع والتواضع والتودد والرعة في الصالحين، مات سنة ٨٨٩هـ بدمشق.

هـ في الوعظ حادي الأسرار في عشر مجلدات وشرح أبي شجاع في الفقه".

وهذا التعريف مهم يدلنا على أمور في غاية الأهمية، منها:

١- أن ابن الأحصاضي كان من أهل العلم وخصوصا الفقه والحديث، وهذا يجعل نسخه في غاية الإتقان.

٢- أنه كان من خواص الحفاظ ابن حجر. وأنه كان عمدة عنده في النسخ حتى نسخ له شرح البخاري أي فتح الباري.

٣- الأهمية البالغة لنسخته من شرح النخبة، حتى ذكرها السخاوي وأنه قرأها على مؤلفها بخثاء، أي قراءة تدقيق وشرح لها، وذلك يوجب تدقيق المصنف لها كلمة كلمة.

وهكذا جاءت هذه النسخة أمّا في الصحة والثبوت، تغني عن غيرها، وجعلناها الأصل في إثبات نص الكتاب، واكتفينا بها عن غيرها من النسخ الصحيحة المتعددة التي وقفنا عليها وصورنا حمدة منها.

## عملنا في تحقيق الكتاب والتعليق عليه:

كان يلحظ في هذا الكتاب نرهة النظر " عمق وحاجة إلى مزيد من التفكير لفهم معانيه، وقد وجدنا بإقراءنا المتكرر هذا الكتاب أن قسماً كبيراً من صعوبته يرجع إلى طريقة إخراجهِ وتقطيعهِ بأقواس التي تفصل المتن عن الشرح، وتجعل المتن في أعلى الصفحة، ثم تعليقات في الأسفل، إن وجدت التعليقات. زاد في أثر ذلك ضعف التصرف في علامات الترقيم وسوء التقسيم لفقرات الكتاب. فضلاً عن الأحصاء والسقط المفسد للمعنى في الطباعات المتداولة. وقد وضعنا نصب أعيننا تمهيد سبيل الاستفادة من الكتاب، وتسهيل الوصول إلى مكنوناته، فاتبعنا في تحقيق الكتاب وإخراجه الخطة الملائمة لذلك نوضحها فيما يأتي:

## أولاً: تحقيق الكتاب وإخراجه:

- ١- اعتمدنا النسخة المقرؤة على المصنف الحافظ ابن حجر أصلاً في إثبات نص الكتاب.
- ٢- سردنا شرح النسخة مع متنها سرداً واحداً ممتزجاً ببعضهما، دون أي فصل للمتن عن الشرح بأقواس أو بشيء آخر، وذلك تسهيلاً لتسلسل الذهن وإسبابه في دراسة الكتاب، واقتفاء لطريق النسخة الأصل ولنسخ أخرى صحيحة<sup>(١)</sup>.
- مكن ميزنا التعاريف بحرف أسود، لأنها قاعدة البحث ومطلع دراسته<sup>(٢)</sup>.
- ٣- غلبنا بعلامات الترقيم، وتفصيل فقرات الكتاب وتمييزها؛ لأهمية ذلك البالغة في تيسير فهم المعنى.
- ٤- أوردنا متن النسخة مفرداً في نهاية الشرح، لتسهيل حفظه، فقد كان إيراده في أعلى الشرح غير ذي جدوى، لعدد المسافات بين عباراته، وبيناً رقم صفحات الشرح التي تتناول المتن، فصار مفيداً - مع إثبات نصه - لفهرس موضوعي تفصيلي شامل ومختصر للكتاب والتعليقات عليه<sup>(٣)</sup>.

واعلم أن ما ذكرنا تحت عنوان "عملنا في تحقيق الكتاب" يحل كل ذلك بقسم الأستاذ نور الدين عتر حفظه الله، وقد ذكر فيه ما صرف فيه من جهده وما هج عليه في تحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه. وبدل جهداً في نقل تحقيقه وتعبه كما هما، إلا أننا عدنا في بعض الأمور عن طريقه المذكور. وسيأتي تفصيله متفرقاً.

فما عدلنا عن طريقه فيه أننا اخترنا اللون الأحمر للمتن؛ فصلاً للمتن عن الشرح.

<sup>(١)</sup> لم ننسفت إلى تمييز التعاريف أي التفات.

<sup>(٢)</sup> لم يذكر متن النسخة مفرداً في آخر الكتاب؛ لأننا قد اخترنا أسلوباً ممتاراً لذكر المتن في الكتاب.

٥- لم يضع الحافظ ابن حجر عناوين لفقرات كتابه وموضوعاته، مثل: الحديث الصحيح، الحديث الحسن، فأضفنا إلى الكتاب عناوين تبين موضوعاته، وأثبتناها في حواشي الصفحات ورقمناها بأرقام متسلسلة؛ لزيادة التيسير في الدراسة والمراجعة وصنع الفهارس<sup>١</sup>.

### ثانياً: التعليق على الكتاب:

١- عرفنا أنواع الحديث التي لم يصرح الحافظ ابن حجر بتعريفها، وذلك أنه اعتمد في كثير من هذه التعاريف على استنتاج القارئ لها من تنوع التقسيم، فأثبتنا هذه التعاريف في التعليق على الكتاب؛ لمساعدة القارئ وتسهيل الفائدة عليه.

٢- ربطنا أجزاء الكتاب ببعضها؛ لتيسير فهمه وتحصيل الصورة العامة التي يحصلها الكتاب نتيجة متابعة السير والتقسيم؛ فإن المصنف رحمه الله يشرع في قسم من الأقسام العامة ويفرع فروعه، ثم يرجع إلى تفصيل قسم آخر سبق له أن أشار إليه، فاحتاج إلى تفسير ذلك.

٣- تكميل فوائد الكتاب، بإيضاح ما يغمض منه، أو زيادة فائدة مهمة يتم بها الموضوع، ومنها فوائد لا توجد في الشروح المصنفة على هذا الكتاب، وذلك مع مراعاة الاختصار قدر الإمكان. ونحيل القارئ للاستزادة من الفائدة على مؤلفاتنا الأخرى وتحقيقاتنا، وهي: منهج النقد في علوم الحديث.

الإمام الترمذي والموازنة بين جامعته وبين الصحيحين. شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب وتعليقاتنا الواسعة عليه. هذه الكتب كافية لمن تزود بها وأحسن دراستها أن يدخل إن شاء الله تعالى في عداد الباحثين في الحديث الشريف، تصحيحاً وتضعيفاً، وتجريحاً وتعديلاً.

٤- أخرجنا أحاديث الكتاب مع مراعاة الاختصار، بالقدر الذي يحتاج إليه مقام استشهاد الإمام المصنف بالحديث الذي أورده.

٥- ترجمنا الأعلام الواردة في الكتاب باختصار ودون تطويل.

وما أضافه الأستاذ نور الدين عتر حفظه الله إلى الكتاب من عناوين فذكرناه في صلب الكتاب بين المعكوفين هكذا: [ ].

وفي اختتام أوّد تذكير القارئ الكريم هدف أساسي يفيد العمل في تحقيق هذا الكتاب "رهة انصر واستعيق غيه، وهو تسهيل تصور علم مصصيح الحديث تصور شاملا، وفق الصيغة التي قدمها إمام حنبل هو أمير المؤمنين في الحديث الحافظ أبو الفصّل أحمد بن عبي بن حجر العسقلاني، وهو تصور فريد، انفرد به في هذا الكتاب عن كل المؤلفات في هذا العلم بتوفيق الله تعالى.

كما أوّد التذكير بأنه من الضروري لدارس الحديث أن يحيط بصورة علم المصططح الكنية في مختلف مباحث التأليف هذا العلم، ولا سيما المحاولات التي بذلت لتقديم نظام جامع لعلم المصصيح خاصة، كما هو مشاهد في رهة انصر في توضيح خبه الفكر، أو بصرية شاملة، كما في كتابنا "منهج النقد في علوم الحديث".

وما توفيقني إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.







١٥

التي هي الاساسين ولا يجوز تفكير صورته المتن مطلقا ولا الاختصار منه  
 بالنقص ولا ابدال اللفظ المراد باللفظ المراد في له الا العالم بدلالات  
 الالفاظ وما يحيل المعاني على الصحيح في السالين كما اختصار الحديث فالاكثرون  
 على جوازه بشرط ان يكون الذي يختصره عالما لان العالم لا يتقصر في الحديث  
 الا ما لا تعلق له ما يثبت منه بحيث لا تختلف الدلالة ولا يتخلل اليأس حتى يكون  
 المذكور والمحدوف متساوية خبرين أو يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف ما عايناه  
 فانه قد يتقصر ما له تعلق كترك الاستثنا واما الرواية بالمعنى فالحذف فيها  
 متغير والاكثر على الجواز ايضا ومما ذكره مجمع الاجماع على جواز سماع  
 السميع للمجمع بلسانهم للمعارف به فاذا جازنا ابدال بلفظ آخر في جوازه باللفظ  
 العربية اولى وقيل انما يجوز في المفردات دون المركبات وقيل انما يجوز  
 لمن يتخير اللفظ ليمكن من التعرف فيه وقيل انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث  
 قسما بلفظه وبقي معناه مرشدا في ذهنه فليان يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل  
 اعلم منه بخلاف من كان مستحضر اللفظه جميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه  
 ولا شك ان الاولى ابرأ والحديث بالفاظه دون التعرف فيه قال القاضي  
 عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط على التحسين من نظرهم يحسن  
 كادق لكثير من الرواه قديما وحديثا والله الموفق فان جنى المعنى بان كان اللفظ  
 مستوعبا لبقوله اجتمع الى الشيخ المصنف في شرح القريب كتاب ابن عبيد القاسم من  
 سلام وهو غير مرتب وقد رتبته للشيخ موفق الدين بن قدامة على الحروف واجمع منه  
 بكتاب في عبيد الهرون وقد احتسب بها حافظ ابو موسى الدين فنيق عليه ما شذر

صحيفة عليها خط الحافظ ابن حجر في موضعين ثم بلغ كذلك أي قراءة بحث علي

هذا خلافاً لما ذهب اليه  
 من ان العلم لا يتقدم على  
 التجربة بل يتقدم بها

وقد سبق فيما اى في اخبار الاحاد المتقدمة الى سهرورد وغيره وغريب ما  
 به يعيد العلم النظرى بالقران على المختار خلافاً لما ذهب اليه ذلك ولقد كان من  
 التفتق لفظي لان مزجه را اطلاق العلم قبله لم يكن منظره وهو ما حصل على الاستدلال  
 وزانى الاطلاق حصراً لفظاً العلم بالمبواتر وما ظلاله غلب على الكيفية لا بمعنى ان  
 ما احتف بالقران ارجح مما خلاها واكثر المحقق بالقران انواع منها ما اصرحه  
 الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ التواتر فانه احتفت به قديان من اجل انها في هذا  
 الشأن وتقدمها في تمييز الصحيح على غيرها وبلغت العلم الكبارها بالقبول وقد  
 استلحق هذه اقوال في اقامة العلم من مجرد كثر الطرق الفاصلة عن التواتر الا ان  
 هذا يختص بالم ينشده لصد من كحاظ مما في الكبارين وبالم يقع التخالف بين من يوليه  
 مما وقع في الكبارين حيث لا راجح للاستحسان ان يعيد للمتناسات العلم بصدقها  
 من غير راجح لاصحها على الاخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم محققات  
 في اما اتفقوا على وجوب العلم بالا على صحة مقولة سند المنع انهم  
 تنفقوا على وجوب العلم بكل ما صح ولو لم يخرج الشيخان فلم يبق للصحة من هذا  
 مزية والاجماع حاصل على ان لا ما من به فيها رجع الى نفس العلم ومن صرح بافاده  
 ما فرجه الشيخان العلم النظرى الاستدلال ابو اسحق الاسفراييني ومزايه الحديث  
 ابو عبد الله الحميدى وابو الفضل بن طاهر وغيرهما ويحتمل ان يقال لزمه المذكور  
 كون احادها اصح الصحيح ونرى المسألة اذا كانت في المطلق مبتدأ به بانه من  
 ضعف الرواة والعلل ومن صرح بافاده العلم النظرى الاستدلال ابو منصور

العدل





بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ العلامة الرحلة شيخ الإسلام علم الأعلام شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الشهير بابن حجر، الشافعي، فسح الله في مدته، وأعاد على المسلمين من بر كته:

حمد لله الذي لم يزل عالماً قديراً، حياً قيوماً سميعاً بصيراً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأكبره تكبيراً، وحسبى الله على سيدى محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ورسوله صلى الله عليه وسلم وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

### [التصنيف في علوم الحديث]

مَا عُدَّ مِنْ تَقْدِيسٍ فِي صُلَاحٍ هُنَّ حَدِيثٌ قَدْ شَرِبَ لِلْأُثْمَةِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ. فَمِنْ أَوَّلِ مَنْ صَفَّ فِي ذَلِكَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ الرَّامَهُرْمُزِي<sup>١</sup> فِي كِتَابِهِ "المحدث الفاضل"، لكنه

١، الاصطلاح: قصد معنى مخصوص لنقطة ما عند صائفة من لباس اتفقوا عليه. والمرد لها مصطلح أهل الحديث، وهو من علوم الحديث أو علم الحديث الذي اشتهر باسم مصطلح الحديث وعدم المصطلح. وعلم الحديث يطلق بإطلاقين:

الأول: علم الحديث رواية أي علم رواية الحديث، وهو علم يشتمل على أقوال النبي وأفعاله، وروايتها وصحتها. الثاني: علم مصطلح حديث أو علوم الحديث: وهو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القول أو الرد. والسند: حكاية رجال الحديث الذين رواه عن بعضهم. والمتن: ما ينتهي إليه السند من الكلام، أي النص المنقول بالسند.

٢، هو الحسن بن عبد الرحمن بن حلال القاضي، المتوفى نحو ٣٦٠هـ ورامهرمز من بلاد خوارستان، وقاضي الرامهرمزي كان محدث العجم في زمانه، لعبوا أدباً، واسم كتابه: 'المحدث الفاضل بين الراوي والواعي'. للصريح ويقول: الرامهرمزي أول من صنف، فيعمد بذلك جهود الأئمة السابقين مثل مسلم والترمذي. وهو مصوغ، لكنه غير مدقق، وقد صرح الحافظ ابن حجر بأنه من أول التصنيف، فالعجب ممن يرى هذا الكلام انظر التوسع في تصديرونا لشرح علل الترمذي: ١٧-٢٥.

وقول الحافظ ابن حجر: "لم يستوعب" نقول: بل أحل بأصول مهمة كثيرة من علوم الحديث، حتى يرى أن علل الترمذي الصغير أجمع لها منه من هذه الناحية.



لَمْ يَسْتَوْعِبْ، وَالْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التَّيْسَانُورِيُّ<sup>(١)</sup>، لَكِنَّهُ لَمْ يُهْدَبْ وَلَمْ يُرْتَبْ، وَتَلَدَ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْفَهَانِيَّ فَعَمِلَ عَلَى كِتَابِهِ مُسْتَحَرِّجاً، وَأَبْقَى أَشْيَاءَ لِلْمُتَعَقِّبِ.

ثُمَّ حَاءَ بَعْدَهُمُ الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ الْبَغْدَادِيُّ<sup>(٢)</sup>، فَصَنَّفَ فِي قَوَانِينِ الرِّوَايَةِ كِتَاباً سَمَّاهُ 'الْكَفَايَةُ'، وَفِي آدَابِهَا كِتَاباً سَمَّاهُ 'الْحَامِعَ لِآدَابِ الشَّيْخِ وَالسَّامِعِ'، وَقَالَ فَنٌّ مِنْ فُنُونِ الْحَدِيثِ إِلَّا وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ كِتَاباً مُفْرَداً، فَكَانَ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ نُقْطَةَ<sup>(٣)</sup>: كُلُّ مَنْ أَنْصَفَ عِلْمَهُ أَنَّ الْمَحْدَّثِينَ بَعْدَ الْخَطِيبِ عِيَالٌ عَلَى كُتُبِهِ.

ثُمَّ حَاءَ بَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْخَطِيبِ، فَأَخَذَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ بِصِيبٍ، فَجَمَعَ الْقَاضِي عِيَاضٌ<sup>(٤)</sup> كِتَاباً

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَبْعٍ، مَشْهُورٌ بِالْحَاكِمِ مُنْذُ ٣٧١ هـ مِنْ حَقْدِ حَدِيثِ الْأُئِمَّةِ الْكِبَرِ، وَسَدِّ خُدُشٍ وَإِمَامِهِمْ فِي وَفْتِهِ، تَوَفَّى سَنَةَ ٤١٥ هـ، نَهْ مُسْتَدْرَكٌ عَلَى الصَّحَّاحِينَ (ص)، وَمُنْجَلٌ (ط)، وَكِتَابُهُ هُوَ مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ، قَالَ فِيهِ حَافِظُ: لَمْ يُهْدَبْ وَلَمْ يُرْتَبْ، أَقُولُ: كَيْفَ مَرَجَعَ مَعَهُ فِي هَذَا عِلْمِهِ لَا يَسْتَفْنِي عَنْهُ.

(٢) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيُّ الصُّوفِيُّ، أَبُو نُعَيْمٍ، وَوُلِدَ ٣٣٦ هـ فَقِيهٌ حَافِظٌ كَبِيرٌ، مَحْدَثٌ عَصْرُهُ وَمُؤَرِّجُهُ، نَهْ مَدَّهَتْ فِي رِوَايَةِ بِلَا حَارَةِ، تَوَفَّى ٤٣٠ هـ، مِنْ كُتُبِهِ حَيَّةٌ (أَوْبَاءَ ط)، وَدَلَالَتُ السُّؤْدِ (ص)، قُوَّةٌ، فَعَمِلَ عَلَى كُتُبِهِ مُسْتَحَرِّجاً، كَسَرَ أَلْفَةً أَيْ رَدَّ عَنْهُ زِيَادَاتٌ لَيْسَتْ مَعَهُ، شَرَحَ الشَّرْحَ: ١٣٨، وَلَقَطَ الذَّرَرَ: ١٩.

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ نَابٍ الْخَصْبِ، وَوُلِدَ ٣٩٢ هـ مَحْدَثٌ حَافِظٌ بِمَادٍ، وَفَقَهُ شَافِعِيٌّ وَصُوفِيٌّ، بَرَزَ دِمَشْقَ مَدَّةَ صُوفِيَّةٍ، حَدَّثَ فِيهَا بِكُتُبِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَغْدَادٍ، وَتَوَفَّى بِهَا ٤٦٣ هـ، نَعَتْ مَصْنُوعَاتُهُ الشُّعْبِينَ.

وَكِتَابُهُ: الْكَفَايَةُ فِي عِلْمِ رِوَايَةِ، وَالْحَامِعُ لِأَخْلَاقِ رُؤْيِ وَآدَابِ السَّامِعِ، مُصَدِّرٌ أَسَاسِيٌّ، وَلَا سِيَّمَا الْأَوَّلُ مِنْهُمَا، وَهُمَا مَطْبُوعَانِ.

(٤) أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ شُجَاعٍ الْمَعْرُوفُ بِإِسْنِ نَقْصَةِ، وَوُلِدَ ٥٧٩ هـ، وَعَمِلَ بِالْحَدِيثِ وَرَحَلَهُ وَاشْتَهَرَ حَقِيقَةً، مَاتَ كَهْلًا ٦٢٩ هـ مِنْ مَوْفَاتِهِ: التَّقِيدُ فِي رِوَاةِ الْكُتُبِ وَالْمَسَايِدُ وَتَكْمِلَةُ الْإِكْمَالِ (ح) دِينَ عَنِ الْإِكْمَالِ بْنِ مَآكُولٍ.

(٥) عِيَاضُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيَاضٍ الْيَحْصِي السَّنِّي الشَّهْرُ بِالقَاضِي عِيَاضٍ، وَوُلِدَ ٤٧٦ هـ، وَكَانَ إِمَامًا فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَعِلُومِ عَصْرِهِ، أُدِيَا، لَهُ الْمَصْنُوعَاتُ الْقِيَمَةُ، تَوَفَّى ٥٤٤ هـ.

مِنْ كُتُبِهِ: 'اِسْتِثْنَاءُ فِي التَّعْرِيفِ حَقُوقِ الْمُصَنِّفِ' (ط)، وَ'الْإِمَامُ فِي أَصْنَافِ الرِّوَايَةِ وَتَقْيِيدِ السَّمَاعِ' (ص)، وَهُوَ مُفِيدٌ جَدًّا فِي بَابِهِ.



لطيفاً سَمَاهُ "الإلماع"، وأبو حفص المَبَانِحِيُّ<sup>(١)</sup> حَزَاءُ سَمَاهُ "ما لا يسع المحدث جَهْلُهُ".

وأما ذلك من التصنيف التي اشتهرت، **وَسُفِّتْ**؛ لِيَتَوَفَّرَ عَمَلُهَا، **وَحُتِّصِرَتْ**؛ لِيَتَيَسَّرَ فَهْمُهَا، إِلَى أَنْ حَاءَ الْحَافِظُ الْفَقِيهُ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو عَمْرٍو عَثْمَانُ بْنُ الصَّلَاحِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الشَّهْرُورِيُّ<sup>(٢)</sup> 'نَزِيلُ دِمَشْقٍ، فَجَمَعَ - لَمَّا وَلِيَ تَدْرِيسَ الْحَدِيثِ بِالْمَدْرَسَةِ الْأَشْرَفِيَّةِ - كِتَابَهُ الْمَشْهُورَ، فَهَذَبَ فُنُونَهُ، وَأَمْلَأَهُ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ؛ فَلِهَذَا لَمْ يَحْظَلْ تَرْتِيبُهُ عَلَى الْوَضْعِ الْمُنَاسِبِ، وَاعْتَنَى بِتَصَانِيفِ الْخَطِيبِ الْمَفْرُوقَةِ، فَجَمَعَ شَتَاتَ مَقَاصِدِهَا، وَضَمَّ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِهَا نُخَبَ فَوَائِدِهَا، فَاجْتَمَعَ فِي كِتَابِهِ مَا تَفَرَّقَ فِي غَيْرِهِ؛ فَلِهَذَا عَكَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَسَارُوا بِسِيرِهِ، فَلَا يُحْصَى كَمَ نَازِلِهِ لَهُ وَمُخْتَصِرِهِ، وَمُسْتَدْرِكِهِ عَلَيْهِ وَمُقْتَصِرِهِ، وَمَعَارِضِهِ لَهُ وَمُنْتَصِرِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) عمر بن عبد الحميد بن الحسن مياشي واماخي، نسبة إلى مياش قرية بإفريقية، روى مكة شيخ الحرم، وكان خطيباً وعالمًا ورعاً، توفي سنة ٥٨١ هـ.

وكتابه 'ما لا يسع المحدث جهله' رسالة صغيرة في نحو سبع صفحات، فيها يد عن الصحيح والحسن، وبعض أنواع الحديث، لكنها مخشوة بما لا صائ من مذهب يسع كل محدث جهله، ولعل المصنف - رحمه الله - قد عاون الكتاب. ونظر اتوسع في كتاب حافظ الخطيب للدكتور محمود اصحاب. ٤٤٦ و ٤٧٢.

وكان الأولى من هذا الخراء أن يذكر واسطة بعد عباس قسم علوم الحديث في مطلع جامع الأصول لاس الأثير، توفي (٦٠٦) فقيه بحث جامع لا يستغنى عنه في علوم الحديث.

(٢) عثمان بن عبد الرحمن - الملقب بالصالح - بن عثمان الشهروروي تقي الدين، ولد ٥٧٧ هـ، شاع في بيت عمه ورئاسة وحصل العلوم بأنواعها، وعني بالحديث وعمومه، وروى بدمشق وتولى التدريس بدار حديث الأشرفية وغيرها، وصار صيته في العلوم وفي الحديث خاصة، قال الذهبي فيه: 'الإمام المفني شيخ الإسلام'. وكانت فتاواه مسددة، توفي (٦٤٣). له كتب كثيرة أشهرها 'علوم الحديث'، الذي شهر به، وقيل به مقدمة ابن الصلاح". ويمكن إضافة إلى ما ذكر المصنف بأمرين مهمين: ١- ضبط التعاريف، ووضع تعاريف له يسبق بها. ٢- الاستنباط والتحقيق في مسائل العلم بدقة.

(٣) انظر حجة مما صنف على 'علوم الحديث' لاس الصلاح في تصديرا بتحقيقه: ٢١، ٢٢. وبود الإشارة هنا إلى مختصره 'ارشاد طلاب الحقائق' بنووي؛ فإنه أحسن مختصر مع وضوح العبارة، وقد حققناه بدقة والله الحمد.

## [سبب تصنيف الكتاب وشرحه]

وسمى هذا الكتاب "تجويد الحديث"، فله حصته في أوراق لطيفة، سميتها "لحجة الفكر في مصطلح أهل الأثر"، على ترتيب اتكرته، وسبيل انتهجته، مع ما ضممت إليه من شوارد الفرائد، وزوائد الفوائد، فرغب إليّ ثانياً أن أضع عليها شرحاً يحل رموزها، ويفتح كنوزها، ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك، وحسب ما ينبغي من شرح من حيث هو، وبالغث في شرحها في الإيضاح والتوجيه، ونهت على خفايا رواياها؛ لأن صاحب البيت أدري بما فيه، وظهر لي أن إرادة على صورة السط أليق، ودمجها ضمن توضيحها أوفق، فسلكت هذه الطريقة القبيبة السالك. ومن طالع من الله التوفيق فيما هنالك.

## [الخبر، الحديث، السنة، الأثر]

عند علماء هذا الفن مرادف للحديث، وقيل: الحديث؛ ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر: ما جاء عن غيره، ومن ثمة قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: الإخباري. ولمن يشتغل بالسنة النبوية: المحدث<sup>(٢)</sup>.

صورة السط في الشرح: هي أن يسط المن مع الشرح، أي يسكه معه كأهما نص واحد، وهذه الطريقة أيسر على الدارس.

(٢) ههنا تعريفات ومصطلحات مهمة نقدمها فيما يأتي:

الحديث: لغة: صدقته، ويستعمل أيضاً بمعنى الخبر وفي اصطلاح المحدثين: ما أصيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف حقيقي أو حقيقي، وكذا ما أصيف إلى الصحابي أو تابعي، والبراد من قوله: "أصيف نسب". والخبر مرادف للمحدث بهذا المعنى التوسع، كما سيأتي في كلام المصنف. وعدد جماعة من المحدثين الحديث: ما أصيف إلى النبي ﷺ، والخبر أعم منه. وكذا السنة والأثر بمعنى الحديث أيضاً.

لكن الأصوليين يعرفون السنة بأنها ما أصيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وبعض الفقهاء - وهم الخراسانيون - يطلقون الأثر بمعنى الموقوف أي ما نسب إلى الصحابي.

وقيل: بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطلقٌ، فكلُّ حديثٍ خَرَّ من غير عكسٍ، وعبرَ هنا بـ "الخبر"؛ ليكون أشمل<sup>(١)</sup>.

[الخبر من حيث تعدد طرقه وتفردها]

فهو باعتبار وصوله إلينا<sup>(٢)</sup>

فإن خبراً إذا كان من أسانيد كثيرة؛ لأن طرقاً جمَّع طريق، و"فعل" في الكثرة يُجمَع على "فعل" ضمّين، وفي القصة على "أفعل" والمراد بالطرق الأسانيد، والإسناد: حكاية طريق المتن<sup>(٣)</sup>.

[المتواتر]

ونبت أكثرُ أحدِ شروطِ التواتر، إذا وردتْ - حصر عددٍ معين، بل تكونُ العادةُ قد أحاطتْ بتواضعهم على الكذب، وكذا وقوعه منهم اتفاق من غير قصدٍ، فلا معنى لتعيين العدد على صحيح. ومنهم من عيّنه في الأربعة، وقيل: في الخمسة، وقيل: في السبعة، وقيل: في العشرة، وقيل: في الاتي عشر، وقيل: في الأربعين، وقيل: في السبعين، وقيل غير ذلك.

وهو أن يكون خبرٌ يفيض دليلاً على كل معنى الآخر وزيادة عنه، من كونه: إنساناً، ومؤمناً، وإسناداً حسن مؤتمناً، ومقبولاً؛ بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلق. كذلك لغة الخبر يشمل الحديث اسوي وغيره. "أن سبيل سبب خبر قاريح، ولا يصل أن هذه لقواعد حصص بالحديث، بل هو يشمل التاريخ، وكل ما سببه يقين، دسعر وشتر واحصت، ومؤلفات، فكل لقبول من سائر العلوم حاصعة في قبول بقائها إلى أصحابها لأصول هذا الفن.

يشترع حافظ هذا بحث تقسيم الأخبار والأحاديث، فيقسمها حسب تعدد إسنادها، أو عدم تعدده ثلاثة أقسام، كما سيتضح.

(١) سبق تعريف السند والمتن.

(٢) هذا معصوف على قوله: "أسانيد كثيرة"، وما بينهما كلام معترض، والمعنى: أن الحديث إن كان له طرق كثيرة كثرة تنبع منها يستحيل معها تواضعهم على الكذب بأي عدد، فقد تحصل بأربعة ثقات أثبات، أو =



فإذا جمع هذه الشروط الأربعة وهي:

- ١- عدد كثير أحوال العادة توافيهم أو توافقه على الكذب.
  - ٢- روى ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء.
  - ٣- وكان مستند انتهائهم الحسن.
  - ٤- وانصاف إلى ذلك أن يصحح خبرهم بإفادة العلم لسامعه، فهذا هو المعتبر.
- وما تحققت إفادة العلم عنه كان مشهوراً فقط، فكل متواتر مشهور من غير عكس.
- وقد يقال: إن الشروط الأربعة إذا حصلت استلزمَتْ حصول العلم، وهو كذلك في الغالب، لكن قد يتحقق عن بعض ماع<sup>(١)</sup>. وقد وضح بهذا تعريف المتواتر<sup>(٢)</sup>.
- وإذا قلنا<sup>(٣)</sup> قد يرد لا حصر أيضاً، لكن مع فقد بعض الشروط، أو مع حصر ما فوق لائس<sup>(٤)</sup> أي ثلاثة فصاعد، ما لا يمنع شروط المتواتر، أو **بهما** أي بأثنين فقط، أو **بوحده** والمراد بقولنا: "أن يرد بأثنين" أن لا يرد بأقل منهما، فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من السند أو أحد لا يضر<sup>(٥)</sup>؛ إذا الأقل في هذا يقضي على الأكثر.

(١) قوله: قد يتحقق عن بعض ماع أي ربما لا حصل عنه علمي هذه شروط ماع، وهذا خبر عن  
فيل. إن كان عند بعض شروط ماع لا حصل له علم، وفيه خبر ذلك (نظر شرح شرح، ١٧٥) لكن  
كل ما قيل لا قيمة له مع الشروط المذكورة، فلا موجب لهذا الاحتراز.

(٢) تعريف ماع هو حديث أبي روه جمع يستحيل توافيهم على كذب، عن مسيب بن مسعود، وكان  
مستندهم الحسن.

(٣) أي وحده متواتر قد يعدد رويته من غير حصر عدد معين، أي من غير شروط عدد، لكن مع فقد بعض  
شروطه، مثل أن يعدد رويته عدد لا يقيد العلم العقلي، فلا يسمى متواتراً بل يكون مشهوراً.

(٤) "لا يضر" أي لا يخرج الحديث عن حكم المروي بأثنين فقط وهو العزير، لأن وجود اثنين فقط في بعض  
حديث لإسناد يقضي على الأكثر، أي يعني حكمه لأكثر في الحديث الأخرى من السند.

ولاحظ أنه... وهو العدم بغيره... وأخرج اضطرري، على ما يأتي تقريره - مشهور -  
التي تقدمت.

### [اليقين]

واليقين: هو الاعتقاد الحازم المطابق.

### [العلم الضروري]

وهذا هو المعتمد أن حبر التواتر يفيد العلم الضروري، وهو الذي يضطر الإنسان إليه بحسب  
لا يمكنه دفعه.

وقيل: لا يفيد العلم بالضرورة، وليس شيء؛ لأن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية التصبر  
كالعامي؛ إذ النظر ترتيب أمور معلومة أو مظنونة يتوصل بها إلى علوم أو ظنون، وليس في العامي  
أهلية ذلك، فلو كان نظرياً لما حصل لهم.

ولاح بهذا التقرير الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري؛ إذ الضروري يفيد العلم بالاستدلال.

هذا هو العلم، وهو مشهور على عدد كثير لأصول بني لا يفيد يقين، وهو علم واحد  
وفيه خمسة أحوال من حيث تعدد سنده وعدم تعدده ثلاثة أقسام: مشهور، ومشتبه، وحاد فمعرفة  
عرفته واحداً بني سبع درجات من لا شيء ولا حرد. والمشهور: هو الذي كان حاداً ثم  
ثم عدد محدث: فيقسم حسب عدد ربه فيقسم بقسمين إلى أربعة أقسام وهي الله ربنا الذي عرفه  
والمشهور: الذي كثر روايته ولم يتواتر. والعزيم: ما رواه اثنان. والغريب أو الفرد.  
العلم النظري: هو علم يقيني، لكن لا يتوصل به الاستدلال، وهو هنا اضطر في أحوال أربعة،  
ولذلك ولقرائن التي عند لناث العلم يقيني، لذلك لا يحصل إلا من فيه أهلية التصبر، أي سحت في أدنه  
واستخراج النتائج منها.

واعلم الضروري. هو الذي يحصل دون حاجة بدت كما سيأتي؛ لذلك قلوا في امور: ليس من مباحث علم  
الإسناد، بل هو من مباحث أصول الفقه.

## [العلم النظري]

والتظري يُفيدُ، ولكن مع الاستدلال على الإفادة، وأن الضروري يحصل لكن سامع، والتظري لا يحصل إلا لمن فيه أهلية النظر.

وإنما أُنْهَمتْ شروط التواتر في الأصل<sup>(١)</sup>؛ لأنه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد؛ إذ علم الإسناد يُبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه؛ ليُعمل به أو يُترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء<sup>(٢)</sup>، والمتواتر لا يُبحث عن حاله، بل يبحث العمل به من غير بحث.

فائدة: ذكر ابن الصلاح أن مثال المتواتر على التفسير المتقدم يعزُّ وجوده، إلا أن يدعى ذلك في حديث "من كذب عني". وما ادَّعاه من العزة ممنوع، وكذا ما ادَّعاه غيره من العدم؛ لأن ذلك نشأ عن قبح أصلا عن كثرة الصرق وأحوال الرجال وصفاتهم مقتضية لإبعاد إعادة أن يتواطؤوا على الكذب، أو يحصل منهم اتفاقاً.

ومن أحسن ما يُقرَّر به كون المتواتر موجوداً ووجود كثرة في الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرفاً وعزاً، المقطوع عندهم صحة نسبتها إلى مصنفها، إذا احتجعت على إخراج حديث، وتعددت طرقه تعدداً تحيل عادةً توطنهم على الكذب، إلى احتراس شروط<sup>(٣)</sup>، أفاد عنهم البقبيّ بصحته إلى قائه، ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير.

(١) أي متن نخبه الفكر.

(٢) مثل قول الراوي: حدثنا فلان أو أخبرنا.

(٣) أي شروط المتواتر.

١: ومن أمثلة الحديث المتواتر حديث إثبات أحوص بني بويه إقبامه رواه أكثر من خمسين صحابياً. وحديث انسح على الحق في الوصوء، رواه سبعون صحابياً. وحديث: برئ القرآن على سبعة أحرف، رواه سبع وعشرون، وغيرها كثير.



سُمِّيَ بذلك؛ لوضوحه، وهو مُستقص على رأي جماعة من أئمة الفقهاء، سُمِّيَ بذلك؛  
لاشتماره، من فاض الماء يفيض فيصا، ومنهم من غار من المستقص والمتشهور، بأن المستقص  
يكون في ابتدائه وانتهائه سواءً، والمشهور أعم من ذلك<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ أَمْتِهِ وَهُوَ ضَعِيفٌ: حَدِيثٌ ضَعِيفٌ عَنْ رُوَيْهِ مِنْ عَدَدٍ وَاحِدَةٍ، وَمِنْ جِلِّهِ مِنْ ضَرَحٍ مَعْدُودَةٍ،  
كَمَا حَقَّقْنَاهُ أَوَّلَ التَّعْلِيقِ عَلَى كِتَابِ الرِّحْلَةِ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ.

ومنه من غير على كيفية أخرى، وليس من مباحث هذا الفن.

ثمة المشهور يُطلق على ما حرّر هنا، وعلى ما اشتهر على الألسنة، فيشمل ما له إسناده واحد فصاعداً، بل ما لا يوجد له إسناده أصلاً<sup>(١)</sup>.

### [العزیز]

وَسَمْتُ الْعَرَبِ: وَهُوَ أَنْ لَا يَرْوِيهِ أَقْلٌ مِنْ أَثْنَيْنِ عَنِ أَثْنَيْنِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ إِمَّا لِقِلَّةِ وجوده، وإمَّا لكونه عزاً، أي قوياً بمجيبته من طريقٍ أخرى<sup>(٢)</sup>، ونسب نُسَبُهَ نَصَحَحَ، حَلَّافٌ مِنْ رَعِيَّةٍ، وهو أبو عليّ الجُبَّائِي<sup>(٣)</sup> من المعتزلة، وإليه يُؤمى كلامُ الحاكم أبي عبد الله في علوم الحديث، حيث قال: الصَّحِيحُ أَنْ يَرْوِيَهُ انْصَحَائِي الزَّائِلُ عَنْهُ اسْمُ الْجَهَالَةِ، بَأَنْ يَكُونَ لَهُ رَاوِيَانِ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ يَتَدَاوَلُهُ أَهْلُ

(١) هذا ما لنقسم حديث مشهور حسب الحديث لني شهر فيها، وغنار دلت يقسمه أقسام كثيرة.

١- المشهور باصطلاح المحدثين الذي حرر هنا.

٢ ما اشتهر على الألسنة، فيشمل ما له إسناده واحد فصاعداً، بل يشمل ما لا يوجد له إسناده أصلاً كما قال نضيف، ومن هذا القسم المشهور على ألسنة لغويهم، والمشهور عند المحققين، والمشهور عند الفقهاء، والمشهور عند الأدباء.

وإذا كانت الأحاديث متداولة على الألسنة دلت أثر حصر في توجيه الجمع، فقد عني العلماء جمعها في مؤلفات، وأوسع هذه مؤلفات كتاب "كشف حقائق ومربط للإلمام عند شهر من الأحاديث على أسس أساس" لإسماعيل بن محمد العجلوني.

(٢) وحكم الحديث العربي مثل حكم الحديث المشهور، يختلف حسب استيفاء شروط القول وحلها فيه، فمنه الصحيح والحسن والضعيف.

(٣) محمد بن عبد الوهاب أبو علي المعروف بالجُبَّائِي، ولد ٢٣٥هـ وهو أحد ثمة المعتزلة، وإليه تسبب فرقة حنابلة منهم، توفي ٣٠٣هـ. له كتب كثيرة منها: التفسير الكبير، وكتب في الرد على ابن الرومي أحد فيها.

(٤) مراد حاكمه قد أن يكون للصحابي راويان لكي تروى عنه جهالة، وليس مراده أن يكون للحديث راويان، فهو خلاف الواقع في المصادر وفي مستدرك الحاكم نفسه، فكان على الحافظ ألا يورد كلامه هذا.

انظر كلام الحاكم في معرفة علوم الحديث: ٦٢، وتخليه في كتابنا الإمام الترمذي: ٦٣-٦٤، وتدريب الراوي: ١٢٥: ١-١٢٧، وشروط الأئمة الستة: ١٥، وشروط الأئمة الخمسة: ٣٣-٣٥.



وَادْعَى ابْنُ جَبَانَ نَقِيضَ دَعْوَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ رِوَايَةَ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ لَا يُوْجَدُ أَصْلًا.  
قلت: إن أراد أن رِوَايَةَ أَنَسٍ فَقَطْ عَنْ أَنَسٍ فَقَطْ لَا يُوْجَدُ أَصْلًا فَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَمَدَّ، وَأَمَّا صُورَةُ الْعَزِيزِ الَّتِي  
حَرَّرْنَاهَا فَمَوْجُودَةٌ بَأَنْ لَا يَرْوِيهِ أَقْلٌ مِنْ اثْنَيْنِ عَنْ أَقْلٍ مِنْ اثْنَيْنِ.

مثاله: مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَالبخاريُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
قَالَ: "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ" الْحَدِيثُ، وَرواهُ عَنْ أَنَسٍ قَتَادَةُ  
وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، وَرواهُ عَنْ قَتَادَةَ شُعْبَةُ وَسَعِيدٌ، وَرواهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ وَعَبْدُ  
الْوَارِثِ، وَرواهُ عَنْ كُلِّ جَمَاعَةٍ (٢).

### [الغريب]

١. مع الغريب: وهو ما يتفرّد بروايته شخصٌ واحدٌ في أي موضع وقع التفرّد به من السند.

محمد بن حبان بن أحمد السني، أبو حاتم، الإمام العلامة الحافظ، نحو شيخ حر ساد، ولد ٢٧٠هـ، وكان  
من فقهاء اندلس، وحفاظ الحديث والآثار، عالماً بالصب والنجوم ويعوم زمانه كتبها، وكان مصدر الفقه في  
سمرقند، راد عدد شيوخه على الألفين، أكر قور المشبهة بثبات أحد لله تعالى، فأخرجوه من بيده. فقد  
العماء: كان هؤلاء أوى بالإخراج، توفي ٣٥٤هـ، به كتب كثيرة شهرها: كتابه نُسِدَ الصحيح على  
التقاسيم والأنواع، وهو مرتب على طريقة فريدة (ط)، والثقات (ط)، والضعفاء (ط).

(٢) البخاري في الإيمان: ٨: ١، ومسلم: ١: ٤٩، واللفظ روياه عن أنس.

أنس: هو ابن مالك خادم النبي ﷺ، توفي ٩٣هـ.

أبو هريرة: مشهور بكثيره، اسمه عبد الرحمن بن صخر بدوسي، كان أكثر الصحابة رواية، توفي ٥٩هـ.

قتادة بن دعامة السدوسي البصري ثقة، أحفظ أهل البصرة، توفي ١١٨هـ، حديثه في الكتب الستة.

عبد العزيز بن صهيب ثقة، توفي ١٣٠هـ، له في الستة.

شعبة بن الحجاج: أبو بسطام، الإمام أمير المؤمنين في الحديث توفي ١٦٠هـ، له في الستة.

سعيد بن أبي عروبة: ثقة حافظ، مدلس واحتص، هو أُنْتُ لِمَاسٍ فِي قَتَادَةَ، توفي ١٥٦هـ، روى به الجماعة.

إسماعيل ابن علي: ثقة حافظ، توفي ١٩٣هـ، روى له الجماعة.

عبد الوارث بن سعيد: ثقة ثبت، توفي ١٨٠هـ، روى له أيضاً.

على ما سنقسم إليه الغريب المطلق، والغريب النسبي.

وتكتب أي الأقسام الأربعة المذكورة سوى **أول** وهو المتواتر **حاذ**، ويقال لكل منها: **ختر** واحد.

### [تعريف الآحاد وأقسامها وحكمها]

وتختبر الواحد في اللغة: ما يرويه شخص واحد، وفي الاصطلاح: ما يجمع شروط التواتر.

وفيه أي **الآحاد المقبول**: وهو ما يجب العمل به عند الجمهور.

وفيه **مردود** وهو الذي يترجح صدق الخبر به؛ **لأنه** لا سند له على سبيل **خبر** **روى** **أول**، وهو متواتر، فكأنه مقبول؛ لإفادته القطع بصدق خبره، بخلاف غيره من أخبار الآحاد.

لكن إنما وجب العمل بالمقبول منها؛ لأنها إما أن يوجد فيها أصل صفة القبول، وهو ثبوت صدق الناقل، أو أصل صفة الرد، وهو ثبوت كذب الناقل، أو لا شيء، فالأول يغيب على الظن صدق الخبر؛ لثبوت صدق ناقله؛ فيؤخذ به. والثاني يغيب على الظن كذب الخبر؛

(١) قوله: "ثبوت صدق الناقل": أي لاتصافه بالعدالة والضبط.

(٢) قوله: "أو لا شيء" أي أو لا يتصف بأصل صفة مقبول ولا بأصل صفة الرد، فيكون محتملاً لقبول وازد، مثل شيء الحفظ والمجهول.

(٣) قوله: "يغيب على الأصل": المراد أنه يشت في العلم ثبوت محتملاً لأن يكون فيه خطأ لراوي، لكن هذا لاحتمال ضعيف، فلا يؤخذ به. وهذا النوع من العلم يطلبه العامة بغيره، وقد تعجب بعض المتجهدين من تعبير العلماء بهذا، وعترض عليهم، فمن عني أنه لا يعبر بعدم اليقيني القصعي من علم عنه أصل؛ لبعده عن أصول العلم وموارين معرفة ومراتبهما، وأعجب من ذلك استدلال بعض المعصريين بالآيات التي تدع اتباع الأصل.

وهذا خطأ من المعنى الذي قصده لقرآن، وهو اتباع لوهم والحدس بلا حجة ولا برهان، وبين المعنى الذي قصده العلماء، وهو معنى اصطلاحى لنوع من العلم الناشئ عن الدليل، لكن فيه احتمال ضعيف. فلا قيمة هذا الاحتمال. تأمل ذلك فإنه مهم.

لثبوت كذب باقيه، فيُطرح. والثالث: إن وجدتُ قرينةً تُحقِّقه بأحد القسمين التَّحَقُّق، وإلا فيتوقفُ فيه، فإذا توقفَ عن العملِ به صارَ كأمردود، لا لثبوت صفة الرَّدِّ، بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول. والله أعلم.

### [الخبر المحتف بالقرائن وبيانها]

وقد مرَّ في أي خبرٍ الآحاد المنقسيمة إلى مشهور، وعزيز وعريب ما يفيد العلم استصري بالقرائن على السحار، خلافاً لمن أبى ذلك، والخلاف في التحقيق لفظي؛ لأنَّ من حوَّر إطلاق العلم قيده بكونه نظرياً، وهو الحاصلُ عن الاستدلال، ومن أبى الإطلاق خصَّ لفظ العلم بالتواتر، وما عده عند ظني، لكنه لا ينفي أنَّ ما احتفَّ بالقرائن أرجحُ مما خلا عنها.

والخبرُ المحتفَّ بالقرائن أنواع، منها: ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما، ممَّا لم يبلغ التواتر، فإنَّه احتفَّت به قرائن، منها:

١- جالتهما في هذا الشأن.

٢- وتقدُّمهما في تمييز الصحيح على غيرهما.

٣- وتلقَّى العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقِّي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر، إلا أنَّ هذا يختصُّ بما لم ينتقده أحدٌ من الحفاظ ممَّا في الكتابين،

(١) قرينة: أي صفة أو حالة.

(٢) المحتف بالقرائن أي ادي وجدت له صفات أو أحوال تقويه، وتنهي احتمال خطأ والكذب عنه.

(٣) وعدة ذلك مئتان وعشرة أحاديث، اشتركا في اثنين وثلاثين، واحتص البخاري ثمانية وسعين ومسلم مائة. قال الحفاظ ابن حجر في 'هدي الساري' مقدمة 'فتح الباري': ٣٤٥: "أخواب عنه على سبيل الإجمال أن يقرب: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلى، فإنهم لا يحتفون في أن على بن إمامي كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك، حتى

وبما لم يقع التحالف بين مذبوتييه مما وقع في الكتابين، حيث لا ترجيح : لاستحالة أن يفيد المتناقضات العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تشييم صحته.

فإن قيل: إنما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته، منعاه، وسد المنع أنهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح، ولو لم يخرجوه الشيخان؛ فمقتضى التصحيحين في هذا مزية، والإجماع حاصل على أن لهم مرتبة فيما يرجع إلى نفس الصحة. ومن صرح بإفادة ما خرجه الشيخان العلم اسطري الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني. ومن أئمة الحديث أبو عبد الله الحميدي<sup>(١)</sup>، وأبو الفضل بن طاهر<sup>(٢)</sup>، وغيرهما، ويحتمل أن يقال: المرتبة المذكورة كون أحاديتهما أصح الصحيح.

= كان يقول: ما سطرعت نفسي عند أحد، لا عند علي بن مهزيب، ومع ذلك فكان علي بن مهزيب قد سطرعت عليه من غير قوة فيه، وكان محمد بن يحيى يذهب لعدم أهل عصره على حديث نهري. وقد استفاد ذلك منه السجستان جميعاً. وروى النهري عن السجستاني قال: ما أوجب في صحيح حديث، لا بعد أن سطرعت الله علي بن مهزيب صحته، وكان مكفي بن عبد الله سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرزي، فكل ما أشار أن له عدة تركته. وقد عرف ذلك وقرر أنهم لا يرجحان من حديث لا ما لا عنه، أو ما عنه غير مؤثره عندهما، فسقدير توجيه كلام من سطرعت عنهما، يكون قوة مع صدق تصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فسدوع الاعتراض من حيث الجملة.

(١) التحالف: أن حمل حديث معين وأكثر، ولا يترجح شيء من ذلك وفي بعض نسخ الحديث، وانعني واحد (٢) 'منعاه': أي رفضنا قبوله، و"سد المنع" أي دليل هذا الرفض.

برهمن بن محمد بن برهمن، أبو إسحاق الإسفرائيني، فقيه شافعي، أصوب سحر في عدم كلام وفي العموم، بلغ رتبة الاجتهاد، توفي ٤١٧هـ. له كتب منها: الرسالة في أصول الفقه.

محمد بن مروح الأزدي، ولد قبل ٤٢٠هـ وأكثر ترجيحاً، كان قليل المثال في رايته وعفته وورعه، صاهرياً، مما في حديث وعنه توفي (٤٧٧). له: الجمع بين الصحيحين (ص)، وتاريخ الأندلس، وجمال تاريخ الإسلام. محمد بن طاهر بن عبي بن محمد المقدسي الشيباني، أبو غصن، عرف في وقته بن القيسري،



يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم، ولا يتشكك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الناس أن مالكا مثلاً لو شافهه بحبر أنه صادق فيه، فإذا انضاف إليه من هو في تلك الدرجة ازداد قوة، وبعد ما يُحتسب عليه من السهو.

وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة، المطّلع على العمل، وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك - لقصوره عن الأوصاف المذكورة التي ذكرناها - لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذكور.

ومحصل الأنواع الثلاثة التي ذكرناها أن

الأول يختص بالصحيحين.

والثاني بما له طرق متعددة.

والثالث بما رواه الأئمة.

ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد، ولا يتعد حينئذ القطع بصدقه، والله أعلم.

### أقسام الغريب والفرد

الغريب: هو الذي يكون في أصل السند، أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت

الأنواع: أي أنواع الحديث الذي احتف بالقرائن، وسعيد المصنف ذكرها بإيجاز اعتماداً على ما سبق من الشرح فافهم ذلك.

١. جمعت كتب في الصحيح المتفق عليه بين صحاري ومسلم، ولم يجمع شيء من القسمين الآخرين مع سهولة ذلك، فعمل من يصلح كلاماً هذا يتجه هذا العمل المهم خيوي، والله العون والتوفيق.

٢. قوله: 'ثم العريضة': عائد للقسم الرابع الغريب السابق ص ٥٠، وأراد بالعريضة: التفرد، والحديث الغريب هو الذي تفرد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد، وقارن تسوية المصنف للفرد بالغريب مع أفراد القبائل والبدان في اسنصاح ٨٩ وغيره. وقوله: 'في أصل السند' أي التابعي، فإذا تفرد التابعي بالحديث فعرفته في أصل السند. كما يتبين من كلام المصنف الآتي.

ومنها : المشهور إذا كانت له طرق مباينة سالمة من ضعف الرواة والعسل، ومن صرح بإفادته العلم النظري الأسناد أبو منصور البغدادي<sup>١</sup>، والأسناد أبو بكر بن فورك<sup>٢</sup> وغيرهما.

ومنها: المسلسل<sup>٣</sup> بالأئمة الحفاظ المتقنين، حيث لا يكون عرياء، كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل<sup>٤</sup> مثلاً، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي<sup>٥</sup>، ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس، فإنه يفيد العلم عند سامعه الاستدلال من جهة جلالته ورواه، وأن فيه من الصفات الثلاثة الموحدة لقصور ما

١- ولد ٤٤٧هـ. حدث حافظ رحلة صوفي مكتم. تقدم عنه مسائل نساها فيها، توفي ٥٠٧هـ.

له: شروط الأئمة الستة (ط)، وكتب أخرى.

٢- قوله: ومنها أي من أواخر أحرار ندي حلف غير من جعلته عند العلم ائمتي نظري أحدث المشهور. وورد مشهور في اصطلاح محدثين، وهو ما روه ثلاثة أكثر، وهو سبع درجات تدرج. وهذا سند من سبق في حكم المشهور.

٣- عبد الفاهر بن صاهر بن محمد سمعي الإسفريجي البغدادي شافعي. سمع في إسحاق الإسفريجي. له اصطلاح في علوم كثيرة، منها: لفظه والأصول والحديث، درس سبعة عشر نوعاً من العلوم. توفي ٤٢٩هـ، ودفن في حب شيعة، له مؤلفات كثيرة، منها: فرق بين فرق (ص)، وتخصيص في أصول لفظه.

٤- محمد بن حسن بن فورك الأصبهاني، أبو بكر مشهور بن فورك، الأستاذ المتكلم لأصول لأديب اسحق بن عيسى، أحب الله في نوعاً من العلوم في مسود. وكان شديد بره على بكره فيه تحسسه ومشهده، توفي ٤٠٦هـ مسموماً، تقارب مؤلفاته المائة.

٥- مسلسل الذي تنوع رويته على صفة واحدة أو حال واحدة أو فعل، وسببها ص ١٢٢. وورد هذا نوع منه، وهو ندي تنوع روايته كقولهم جميعهم من الأئمة الخاصة، ورواه صحيح لأسناد، ولا يتفرد هذا الإسناد حديث.

٦- إمامه من علم أحمد بن محمد بن حسن سبباً أبو عبد الله، ولد ١٦٤هـ، وسحر في العلوم، وصار صاحب المذهب الفقهي، انتصر لمذاهب ومذهب السلف، ومحدث عنه شديدة، توفي ٢٤١هـ روى له الشرحان وغيرهما. من كتبه: المسند (ط)، وفضائل الصحابة (ط).

٧- إمامه أحمد بن محمد بن إدريس بن العباس الشافعي بطبي، ولد ١٥٠هـ، وصار صيته في لافق بمادته بمذهب المسنود، به كص تمهيد محدثين وبصر به، وأرسل فوجد مهمه في فوعده وحجته، توفي ٢٠٤هـ، عد مجلد رأس المتين، له "الرسالة" و"الأم" مطوعان.

الطُرُق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي، **فَوَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ**، بأن يكون التفرّد في أثناءه، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم يفرّد بروايته عن واحد منهم شخص واحد.

### [الفرد المطلق]

**فالأول: فرّد مستصحب**، كحديث النّهي عن بيع أولاء وعن هبته<sup>(١)</sup>، تفرّد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر<sup>(٢)</sup>، وقد ينفرد به راوٍ عن ذلك المنفرد، كحديث شعب الإيمان<sup>(٣)</sup>، تفرّد به أبو صالح عن أبي هريرة، وتفرّد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح، وقد يستمرّ التفرّد في جميع روايته أو أكثرهم. وفي 'مسند البزار'<sup>(٤)</sup> و'المعجم الأوسط' للصبراني<sup>(٥)</sup> أمثلة كثيرة لذلك.

### [الفرد النسبي]

(١) ويصنّف عليه المحدثون: العريب سدا ومتنا، وهو الحديث الذي تفرّد به راويه، لا يرويه أحد غيره.  
(٢) هو حديث 'كفى رسول الله ﷺ عن بيع أولاء وعن هبته' سحاري في العتق: ٣: ١٤٧، ومسنم: ٤: ٢١٦، والترمذي: ٣: ٥٣٧ ٥٣٨، وفيه تشبيه على حصاً غير صديق ابن دينار، وأبو دود في مرائص: ٣: ١٣٧، وإسائي في الميوع: ٧: ٢٦٩. قال مسنم: ليس كنهه غير عن عبد الله بن دينار في هذا الحديث، وطرّ رشّد الساري شرح سحاري لقسطلاني: ٤: ٣٧٨. ولولاء: صفة بين السيد وعده الذي أعتقه، وهو كحكمة النسب، أي القرابة في المودة والنصرة.

عبد الله بن عمر بن الخطاب: الصحابي الجليل الإمام الورع توفي ٧٣هـ.

وابن دينار: هو مولى ابن عمر، ثقة توفي ١٢٧هـ. روى له الجماعة.

(٣) هو حديث: 'الإيمان بضع وستون شعبة...' سحاري: ١: ٧، ومسنم: ٤: ١٠٤٦. وأبو صالح هو السمان الزيات: اسمه ذكوان، ثقة ثبت توفي ١٠١هـ روى له الستة.

(٤) أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، أبو بكر البرار، حافظ ثقة، رحل وحدث من حفظه، فوقع له وهم، توفي ٢٩٢هـ. له مستندان: كبير، وصغير.

(٥) سيمار بن أحمد بن أيوب الطبراني نسبة إلى صبرة. ولد ٢٦٠هـ، ورحل إلى البلاد، كان حافظ عصره توفي ٣٦٠هـ. له المعاجم الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير، مصبوعة. والمعاجم: كتب حديث مرتبة على أسماء الرواة حسب حروف المعجم، لكن 'الكبير' مرتب على أسماء الصحابة.

١٠ سمي. **فرد نسبي** سمي بذلك؛ لكونه يتفرّد فيه حصصاً بالنسبة إلى شخصي معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً، **وعلى خلافه** لانه **عنه**؛ لأنّ العريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح عايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقبته، فالفرد أكثر ما يُطلقونه على الفرد المصنوع، والعريب أكثر ما يُطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهما الفعل المشتق فلا يفرّقون، فيقولون في المطلق والنسبي: **تفرّد به فلان**، أو **أغرب به فلان**.

وقريب من هذا اختلافهم في المقصع والمرسل هل هما متعايران أو لا؟ فأكثر المحدثين على التعاير، **لكنه** عند إطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط، فيقولون **أرسله فلان**، سواء كان ذلك مرسلأه منقطعاً، ومن ثمّ أطلق غير واحد من لم يلاحظ موافق استعمالهم على كثير من المحدثين أنّهم لا يعايرون بين المرسل والمقتطع، وليس كذلك؛ **لما حرّراه، وقلّ من نَبّه على النكته في ذلك، والله أعلم.**

### [الصحيح لذاته]

١١ **حين لا أحد يفلّ عدل، أو حسد، مصلّ سدد، غير فعلن ولا شدّه** **صحيح** **لذاته**.

١٢ **وسمي العريب سداً** لا متناً، وهو الحديث الذي اشتهر بمراده من عدة صرف عن رواه أو رواه، ثمّ **فرد به** **رواه** **فرد** من وجه حر غير تروى أو روى في شهر عنهم حديث ويقول فيه الترمذي: **عريب من هذا الوجه**.

١٣ **فيظنون المرسل على الحديث الذي رواه الثاعبي عن النبي** **صحيح** **لذاته** **وإنما يذكر الواسطة**، **واسقصع على ما سقط** **منه روى** **أو أكثر من صحيح**، **لما رواه** **قانون** **أرسله فلان فيصح للأمرين كما أوضحه المصنف**.

وهذا أول تقسيم المقبول إلى أربعة أنواع؛ لأنه إما أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها أو لا<sup>١</sup>.  
الأول: الصحيح لذاته. والثاني: إن وجد ما يحتر ذلك القصور ككثرة الطرق<sup>٢</sup>، فهو الصحيح أيضاً لكن لا لذاته، وحيث لا جُبران فهو الحسن لذاته، وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه، فهو الحسن أيضاً لا لذاته. وقدم الكلام على الصحيح لذاته؛ لعلو رتبته.

### [العدل والعدالة]

والمراد بالعدل: من له مكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: احتساب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة.

### [الضبط والضابط]

والضبط<sup>(٣)</sup>

- ١ - ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.
- ٢ - وضبط كتاب: وهو صيافته لديه منذ سمع فيه، وصححه إلى أن يؤدي منه. وقيد بالتمام.

إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك.

(١) فوه. أو لا. أي أو لا يشتمل خبر على أعلى شروط القبول، ويحقق ذلك في الأحوال لانيه: أن توجد شروط القبول في حد الأدنى في الخبر، وهو الحسن أن يتقوى هذا طريق حر منه أو أقوى منه، فيصير صحيحاً غيره. أن يكون فاقدا بعض شروط القبول، حيث يكون ضعيفاً ضعفاً غير شديد، ثم يتقوى من طريق آخر مثله أو أقوى منه، فيصبح حسناً لغيره.

(٢) وكذا التقوى تنقي العشاء بالقصور، كما ذكر الشافعي في مرسله، وسأني ص ٨٣.

(٣) الضبط: مكة توهل الراوي لأن يروي الحديث كما سمعه.

(٤) أي شرط في الضبط أن يكون تاماً، بدلالة على أن المراد مرتبة أعيا من لضبط، وهذه المرنة هي شرط من شروط الحديث الصحيح، أما الحسن فرويه حف صسته، أي مستوف شروط الضبط، لكن في الحد الأدنى من الضبط المقبول.

## [المتصل]

والمُتَّصِلُ: ما سَمِعَ إِسْنَادَهُ مِنْ سَقُوطٍ فِيهِ، بِحَيْثُ يَكُونُ كُلُّ مَنْ رَجَّاهُ سَمِعَ ذَلِكَ الْمَرْوِيَّ مِنْ شَيْخِهِ. وَالسَّنَدُ تَقَدَّمَ تَعْرِيفُهُ<sup>(١)</sup>.

## [المعدل]

والمُعَدَّلُ لُغَةً: مَا فِيهِ عَمَّةٌ. وَاصْطِلَاحًا: مَا فِيهِ عَمَّةٌ حَفِيَّةٌ قَادِحَةٌ.

## [الشاذ]

وَالشَّاذُّ لُغَةً: الْمُنْفَرِدُ، وَاصْطِلَاحًا: مَا يُخَالَفُ فِيهِ الرَّائِي مَنْ هُوَ أَرْحَحُ مِنْهُ. وَلَهُ تَفْسِيرٌ آخَرُ سَيَأْتِي<sup>(٢)</sup>.  
سَمِعَ: قَوْلُهُ: وَحَرَّ الْآحَادُ كَالْحَنْسِ، وَبَاقِي فَيُودُهُ كَالْفَصْلِ. وَقَوْلُهُ: نَقَلَ عَدَسٌ "احْتَرَارُ عَمَّةٍ يَتَّقَنُهُ غَيْرُ الْعَدَسِ". وَقَوْلُهُ: 'هُوَ يُسَمَّى مُعَدَّلًا يَنْوَسُطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْآخِرِ، يُؤْذِرُ بَيْنَ مَا بَعْدَهُ حَبْرٌ عَمَّا فِيهِ، وَلَيْسَ بِنَعْتٍ لَهُ. وَقَوْلُهُ: 'لِدَانُهُ' يُحَرِّحُ مَا يُسَمَّى صَحِيحًا بِأَمْرِ حَارِجٍ عَنْهُ، كَمَا تَقَدَّمَ.

## [مراتب الصحيح]

١. عَدَّةٌ ثَلَاثَةٌ أَيْ الصَّحِيحُ، سَبَبُ عَدَّةٍ هَذِهِ أَلَمْ تَرَ لِمَقْتَضِيَةِ تَصْحِيحٍ فِي الْقُوَّةِ؛ فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مُفِيدَةً لَغَبَةِ الضَّنِّ الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ الصَّحَّةِ، اقْتَضَتْ أَنْ يَكُونَ لَهَا دَرَجَاتٌ، بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، بِحَسَبِ الْأُمُورِ الْمُقَوَّيَةِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَا تَكُونُ رُؤُوسُهُ فِي تَدْرِجَةِ الْعُمَيَّا مِنَ الْعَدَالَةِ، وَاضْطَبَاطِ، وَسَائِرِ الصِّفَاتِ الَّتِي تَوْجِبُ التَّرْجِيحَ كَانَ أَصَحَّ مِمَّا دُونَهُ.

(١) فِي مِصْبَعِ الْكِتَابِ ص ٤١ وَانْظُرْ ص ٣٧ تَعْيِيقًا.

(٢) عَرَفَ شَدَّ أَنَّهُ مَا يَخْلَفُ فِيهِ لِرَوِيِّ مَنْ هُوَ أَرْحَحُ مِنْهُ، وَالمَشْهُورُ فِي شَدِّدَتِهِ مَا يَخْلَفُ فِيهِ رَوِيَّ التَّنْقِهِ مِنْ هُوَ أَرْحَحُ مِنْهُ، وَانْظُرْ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ سَيَأْتِي.

## [أصح الأسانيد]

فمن الرتبة العليا في ذلك ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد .

كالزُّهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.

وكمحمد بن سيرين، عن عبيدة بن عمرو، عن علي.

وكإبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود<sup>(١)</sup>.

ودونها في الرتبة

كرواية نريد بن عبد الله بن أبي نردة، عن جده، عن أبيه أبي موسى.

وحماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس<sup>(٢)</sup>.

ودونها في الرتبة

(١) أي أصح الأسانيد كلها.

٢ ومثل مالك عن نافع عن ابن عمر، المعروفة بسلسلة الذهب، انظر ص ٦٥، ويوضح أسماء هؤلاء الحفاظ الأجلاء رجال هذه الأسانيد الأئمة فيما يأتي:

الزهري محمد بن مسلم بن شهاب الزهري أعظم الحفاظ، عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب الإمام من الفقهاء السبعة، عن أبيه الصحابي الجليل.

محمد بن سيرين لإمام، عن عبيدة بن عمرو لسلمي انتاعي، وأوثق الرواة عن علي بن أبي طالب الحنفية الراشدي إمام الهدى.

إبراهيم بن يزيد الحنفي ثقة الحفاظ، عن علقمة بن قيس الحنفي ثقة ثبت ثقة المعتمد، عن عبد الله بن مسعود الصحابي السابق إلى الإسلام.

مالك بن أنس إمام الأثر، عن نافع ثبت ثقة الفقيه، عن ابن عمر، ونافع هو مولى ابن عمر، وملازمه، فهو على هذا أقوى فيه.

٣ برتبة ثقة بخصي فيلأ، وحده ثقة، ووالده جده الصحابي أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس.

وحماد بن سلمة ثقة عاهد أثبت الدس في ثابته، وثابت هو بن أسلم السلمي، عن أنس بن مالك صحابي.

كُثَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وكالعلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه عن أبي هريرة<sup>(١)</sup>.

فإن الجميع شملهم اسم العدالة والحسب، إلا أن المرتبة الأولى فيهم من الصفات المرجحة ما يقنضي تقديم روايتهم على التي تليها، وفي التي تليها من قوة الصنط ما يقنضي تقديمها على الثالثة،

وهي - أي الثالثة - مقدمة على رواية من يُعدُّ ما يُنفردُ به حسناً

كمحمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن جابر،

وعمر بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه<sup>(٢)</sup>.

وقس على هذه المراتب ما يشبهها.

والمرتبة الأولى هي التي أطلق عليها بعض الأئمة أنها أصبح الأسايد.

والمعتمد عدم الإطلاق لترجمة معينة منها<sup>(٣)</sup>.

(١) كُثَيْل بن أبي صالح، وثقه الذهبي، وفيه من حجب صدوق. وأبو بكر بن عمار، وكان سهل يثير ما سمعه من أبيه، وما سمعه من جماعة عن أبيه حسب ٢٦٤٤

(٢) كالعلاء بن عبد الرحمن، قال أبو حمزة: ثقة، وفيه من حجب صدوق. وأبو بكر بن عمار، وكان سهل يثير ما سمعه من أبيه، وما سمعه من جماعة عن أبيه حسب ٢٦٤٤

(٣) محمد بن إسحاق بن سنان، وثقه بعض الأئمة، ولكنهم فيه عصب، وحسن بعضهم حديثه. وشيخه عاصم بن عمر بن قتادة ثقة عالم بالغازي، عن جابر بن عبد الله الصحابي الشهير.

وعمر بن شعيب وثقه كثير من محدثي، ولكنهم عصبهم فيه. وفيه من حجب صدوق. وأبو بكر بن عمار، وكان سهل يثير ما سمعه من أبيه، وما سمعه من جماعة عن أبيه حسب ٢٦٤٤

وهمذان الإسنادان صحيحان عند طائفة من المحدثين، وهما في أعلى رتبة الحديث الحسن.

٣٠ المعتمد ألا حكم لترجمة معينة، أي سلسلة سند معينة لها أصبح لأسايد. لأنها يور وجود عصب درجات تقوى في كل واحد من رجال سند الواحد. لذلك أحد أسايد، ولا حياض، وحكموا بأصحية الأسايد بالنسبة لبلد معين، أو صحابي معين، أو راو معين.



نعم يُستفاد من مجموع ما أطلق عليه الأئمة ذلك أرجحيته على ما لم يطبقوه.

ويلتحق بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخريجه<sup>١</sup> بالنسبة إلى ما انفرد به أحدهما، وما انفرد به البخاري بالنسبة إلى ما انفرد به مسلم؛ لاتفاق العلماء بعدهما على تلقي كتابيهما بالقبول، واختلاف بعضهم في أيهما أرجح، فما اتفقا عليه أرجح من هذه الحيثية مما سم يتفقا عليه.

### [المفاضلة بين الصحيحين]

وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة، ولم يوجد عن أحد التصريح بنقيضه. وأما ما نقل عن أبي علي النيسابوري<sup>٢</sup> أنه قال: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم، فلم يُصرَّح بكونه أصح من صحيح البخاري؛ لأنه إنما نفى وجود كتاب أصح من كتاب مسلم؛ إذ المنفي إنما هو ما يقتضيه صيغة "أفعل" من زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة، يمتاز بتلك الزيادة عليه، ولم ينف المساواة.

وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة أنه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري، فذلك فيما يرجع إلى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب، ولم يفصح أحد منهم بأن ذلك راجع إلى الأصحية، ولو أفصحوا به لردّه عليهم شاهد الوجود.

فالصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم وأشد، وشرطه فيها أقوى وأشد.

(١) هـ: تفصيل بحسب المرجع الذي حرح الحديث، أما تفصيل اساق فهو حسب قوة الإسناد، وتفصيل بحسب قوة الإسناد أعلى ولا شك.

(٢) الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري، أبو علي، و٢٧٧هـ، ورحل وعظمت شهرته، كان أوحد زمانه في الحفظ والإتقان والورع والمذاكرة والتصنيف توفي ٣٤٩هـ.

أما رُجحانه من حيث الاتصال فلاشتراطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة. وألزم البخاري بأنه يحتاج أن لا يقبل العنقة أصلاً، وما ألزمه ليس بالارم؛ لأن الراوي إذا ثبت له اللقاء مرة لا يجري في رواياته احتمال أن لا يكون سمع؛ لأنه يزوم من جريانه أن يكون مدلساً، والمسألة مفروضة في غير المدس. وأما رُجحانه من حيث العدالة والصبط: فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عدداً من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري<sup>(١)</sup>، مع أن البخاري لم يكثر من إخراج حديثهم، بل غالبهم من نبوذة الذين أخذ عنهم، ومارس حديثهم، بخلاف مسلم في الأمرين.

وأما رُجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال؛ فلأن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عدداً مما انتقد على مسلم<sup>(٢)</sup>.

هذا مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان أحق من مسلم في العُيوب. وأعرف بصناعة الحديث منه، وأن مسلماً بلميدته وحرية، ولم ير أن يستفيد منه، ويتبع آثاره.

أمر البخاري مرده ثم مسلم بخاري أنه يجب على رُبه هذا لا يقبل معني أصلاً، أي حديث يدي فيه فلا عن أصل، لكن الواقع أن البخاري يقبل المعنى، وكذا غيره من الأئمة أصلاً، فدل ذلك على هذا المذهب ويدي تين لكانت اسصور بالبحث أن مسلماً لا يقصد البخاري في كلامه بشر إليه، بل يقصد غيره، وقد وافقني على ذلك بعض المحققين في هذا العصر بالذاكرة معه.

١- مدس. هو الراوي الذي يستعمل عبارة مرفوعة يسع، وسبأني مفصلاً ص ٨٥.

٢- رجال البخاري أربع مائة وخمسة وثلاثون رجلاً، تكلم في ثمانين منهم بالضعف، أما رجال مسلم فست مائة وعشرون، تكلم في مائة وستين، فكان البخاري أرجح من هذه الناحية وإن كان كلام أي لقدم يدي صدر على رواقما غير مؤثر. وانظر لقط الدرر: ٤٥.

٣- انتقد على الصحيحين مائتان وعشرة حوادث، فرد البخاري ثمانية وسبعين حديثاً، وانفرد مسلم ثمانية واشتركا في الباقي.

حتى لقد قال الدارقطني : "لولا البخاري لما راح مسلم ولا حاء".

### [مراتب الصحيح بحسب مصدره]

ومن ثم أي ومن هذه الحيثية - وهي أرجحية شرط البخاري على غيره - فلهذا يصحح الحديث على غيره من الكتب المصنفة في الحديث، - صحيح مسلم، - مشار كنه للبخاري في اتفاق العلماء على تلقّي كتابه بالقول أيضاً، سوى ما عدل، - فيقدمه في الأرجحية، من حيث الأصحية، ما وافقه شرطهما، لأن المراد به روايتهما مع باقي شروط الصحيح، وروايتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهما بطريق الثروم، فهذه مقدمات على غيرهم في رواياتهم، وهذا أصل لا يخرج عنه إلا بدليل، - فإن كان الخبر على شرطهما معاً كان دون ما أحرجه مسلم أو مثله، وإن كان على شرط أحدهما فيقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده تبعاً لأصل كل منهما، فخرج لنا من هذا ستة أقسام تتفاوت درجاتها في الصحة.

وثمة قسم سابع، وهو ما ليس على شرطهما اجتماعاً وأفراداً، وهذا التفاوت إنما هو بالنظر إلى الحيثية المذكورة<sup>(٣)</sup>.

(١) علي بن عمر بن أحمد الدارقطني العددي، أبو الحسن، ولد ٣٠٦ هـ، وأُكِّت على صب الصنع، ورحل في لافق، ودخل مصر فاستعبده، حتى كان اسمه هـن زمانه بالحديث ورجلته وعينه، وكان فيها ومقره، توفي ٣٨٥ هـ، له كتب كثيرة أصول ذكرها منها: النسب (ص)، مؤلف ومختص (ط)، العن (ط).

(٢) هـد حكم إجماعي رعى فيه الحفاظ ابن حجر الإجاز، وحدث فصيل في الاحتجاج بروايات رجال الصحيحين نبي ليست في الصحيحين، وهو أن تلاحظ كيفية روايته كل من صحيح هـد ثروم واحتجاجة به التدريب: ١٢٨:١.

(٣) أي إنه صحيح ليس على شرطهما ولا شرط أحدهما، فهو في الرتبة الأخيرة؛ ذلك عدّه قسم سابع. ثم أشار المصنف إلى أن هذا الترتيب في لأفضية إجماعي، فقال: "إنه هو بالنظر إلى الحيثية المذكورة"، وهي تخرج الحديث في الصحيحين أو أحدهما، أو أن يكون على شرطهما أو شرط أحدهما.

أَمَّا لَوْ رَحَّحَ قِسْمُهُ عَلَى مَا هُوَ فَوْقَهُ بِأُمُورٍ أُخْرَى تَقْتَضِي التَّرْجِيحَ، فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى مَا فَوْقَهُ؛ إِذْ قَدْ يَعْزُضُ لِمَفْهُومٍ مَا يَجْعَلُهُ فَائِقًا، كَمَا لَوْ كَانَ الْحَدِيثُ عِنْدَ مَسْلَمٍ، مَثَلًا، وَهُوَ مَشْهُورٌ قَاصِرٌ عَنْ دَرَجَةِ التَّوَاتُرِ، لَكُنْ حَقَّتْ قَرِيئَةٌ صَارَ بِهَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي يُحَرِّجُهُ الْحَارِي إِذَا كَانَ فَرْدًا مُطْلَقًا، وَكَمَا لَوْ كَانَ الْحَدِيثُ الَّذِي لَمْ يَحَرِّحَاهُ مِنْ تَرْحِمَةٍ وَصِفَتْ كَوْنُهَا أَصَحَّ الْأَسَانِيدِ كَمَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى مَا افْرَدَ بِهِ أَحَدُهُمَا، مَثَلًا، لَا سَبِيحًا إِذَا كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ فِيهِ مَقَالٌ.

### [الحسن لذاته]

**فَبِإِحْفَ نَحْصُهُ، أَيْ قِلَّ يُقَالُ:** خَفَّ الْقَوْمُ خُفُوفًا؛ قَلُّوا - وَامْرَأُومٌ مَعَ بَقِيَّةِ اشْتُرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي حَدِّ الصَّحِيحِ هُوَ **حَسَنٌ بَدَنٌ**<sup>(١)</sup>، لَا لِنُشْيَاءِ خَارِجٍ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ حُسْنُهُ بِسَبَبِ الْاِعْتَصَادِ، نَحْوِ حَدِيثِ الْمُسْتَوْرِ، دَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ، وَحَرَّحَ بِاشْتِرَاطِ مَاقِي الْأَوْصَافِ الضَّعِيفِ. وَهَذَا الْقِسْمُ مِنَ الْحَسَنِ مِشَارِكٌ لِلصَّحِيحِ فِي الْاِحْتِيَاجِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ، وَمِثَابَةٌ لَهُ فِي اَلْقِسَامَةِ إِلَى مَرَاتِبَ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ.

### [الصحيح بعينه]

وَبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحِّحُ؛.....

= وَهَذَا يُفَصِّلُ رَحْمَتِي، أَيْ بِإِحْمَةِ أَحَادِيثٍ سُحَرِيٍّ أَصَحَّ مِنْ حِمَّةِ أَحَادِيثِ مَسْلَمٍ وَهَكَذَا... وَلَا يَرُومُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ كُلَّ حَدِيثٍ فِي سُحَرِيٍّ أَصَحَّ مِنْ كُلِّ حَدِيثٍ فِي مَسْلَمٍ، وَقَدْ عَرَضَ مُصَنِّفُ بَدَنٍ فِيمَا يَأْتِي فِيهِ. وَ**الْحَسَنُ بَدَنٌ**، هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي تَصِلُ سَنَدُهُ بِقِلِّ عَدَدِ حِفْ صِفَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ شَادٌ وَلَا مَعْلًا، فَهُوَ كَالصَّحِيحِ، لَكِنْ يَخْلُفُ وَحْدَهُ وَهُوَ **بَدَنٌ** حِفْ صِفَتِهِ، أَيْ سَتَوَى شَرْطِ لُصْفِ مَقْبُولٍ فِي حَدِّ لَادِيٍّ، وَفَوْقَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: **'لَا نُشْيَاءُ خَارِجٍ'** تَقْسِيرُ **بَحْسَنُ بَدَنٌ**، وَقُوَّةٌ. وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ حَسَنُهُ بِسَبَبِ اَلْعَتَصَادِ تَقْسِيرُ قُوَّةٍ: **'لَا نُشْيَاءُ خَارِجٍ'** وَحَسَنُ نُشْيَاءِ خَارِجٍ هُوَ الَّذِي يَكُونُ حَسَنُهُ بِسَبَبِ اَلْعَتَصَادِ فِي نَقْوَةٍ، وَهُوَ الْحَسَنُ بَعِيدُهُ. وَصَرَّحَ بِهِ مَثَلًا حَدِيثَ اَلْمُسْتَوْرِ، دَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ، وَاسْتَوْرَ هُوَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ثِقَاتٌ وَمُيَعَدُّونَ وَلَمْ يَحَرِّحَ.

وإما بحكمه له بالصحة عند تعدد الطرق؛ لأن للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به صط راوي الحسن عن راوي الصحيح، ومن ثم تطبق الصحة على الإسناد الذي يكون حساً لذاته - لو تفرّد - إذا تعدّد<sup>(١)</sup>. وهذا حيث ينفرد الوصف<sup>(٢)</sup>.

### [حسن صحيح]

ور جمعاً. أي الصحيح والحسن في وصف واحد، كقول الترمذي وغيره: "حديث حسن صحيح"، فسدّد الحاصل من المجهود في ساق، هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها. وهذا حسّ يحصل منه تفرّد تلك الرواية. وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين، فقال: الحسن قاصر عن الصحيح؛ ففي الجمع بين الوصفين إثبات لذلك القصور ونفيه؛

ومحصل الجواب: أن تردّد أئمة الحديث في حال ناقصه اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردّد؛ لأنّ حقّه أن يقول: "حسن أو صحيح"، وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا فما قيل فيه: "حسن صحيح" دون ما قيل فيه: صحيح؛ لأن الجزم

(١) أي إن الصحة تطبق على الحديث امتداد السند الذي يوصف بالحسن تفرده من غير تعدد

(٢) قوله: وهذا حيث ينفرد الوصف أي وهذا المعنى الذي شرحه بصحيح وحسن حيث ينفرد الوصف، أي حيث يوصف الحديث بلفظ صحيح فقط أو حسن فقط، من غير صفة أخرى، فإن وصف بكلمة حسن مع صفة أخرى: 'حسن صحيح' أو 'حسن عريق' أو 'حسن صحيح عريق'، فله تفسير آخر يأتي عند المصنف، وقد بدأ بالحسن الصحيح.

(٣) أي مثل حذف حرف واو العطف من الحديث الذي روي بإسنادين، وقال ترمذي فيه: 'حسن صحيح'، فإن الأصل فيه 'حسن وصحيح' فحذف واو، وسيحدث عنه الحفظ بعد هذا في قوله: 'وإلا...'

أقوى من اتزدد، وهذا حيث التفرد . . . إذا لم يحصل التفرد وإطلاق الوصفين معا على الحديث يكون . . . أحدهما صحيح والآخر حسن، وعلى هذا فما قيل فيه: "حسن صحيح" فوق ما قيل فيه: "صحيح" فقط إذا كان فردا؛ لأن كثرة الطرق تقوي.

| حسن م |

فإن قيل: قد صرح الترمذي بأن تترد الحسن أن يُروى من غير وجه، فكيف يقول في بعض الأحاديث: "حسن غريب"، لا نعرفه إلا من هذا الوجه؟

| الحسن عند الترمذي وهو الحسن لغيره |

فالجواب: أن الترمذي لم يُعرف الحسن مطلقا، وإنما عرّف نوعا خاصا منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه: حسن من غير صفة أخرى، وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث: 'حسن'، وفي بعضها: 'صحيح'، وفي بعضها: 'غريب'، وفي بعضها: 'حسن صحيح'، وفي بعضها: 'حسن غريب'، وفي بعضها: 'صحيح غريب'، وفي بعضها: 'حسن صحيح غريب'. وتعرفه إنما وقع على الأول فقط، وعبارته تُرشد إلى ذلك، حيث قال في آخر كتابه: . . . وما قُنا في كتابنا: حديث حسن، وإنما أردنا به حسن إسناده عدنا، وكل حديث يُروى، لا يكون راويه متهما بكذب، ويُروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون شاذًا، فهو عندما حديث حسن".

أي هذا يفسر بأن كلامه على تقدير حسن أو صحيح حيث يتفرد بسند حديث، ولا يكون به سند حر، وإلا أي إذا لم يحصل التفرد، بل تعدد سند الحديث، فيكون الكلام على تقدير 'حسن وصحيح'.

في كتاب العمل: ١، ٣٤٠ من شرح ابن رجب وطرده برما، ويعرفه هذا بنفسه على حسن غيره. انظر ما يأتي ص ١٠٥.

فَعُرِفَ بهذا أَنَّهُ إِنَّمَا عُرِفَ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ: حَسَنٌ، فَقَطْ، أَمَّا مَا يَقُولُ فِيهِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، أَوْ حَسَنٌ عَرِيبٌ، أَوْ حَسَنٌ صَحِيحٌ عَرِيبٌ، فَنَمَّ يُعَرَّجُ عَنِ تَعْرِيفِهِ، كَمَا لَمْ يُعَرَّجْ عَلَى تَعْرِيفِ مَا يَقُولُ فِيهِ: صَحِيحٌ، فَقَطْ، أَوْ عَرِيبٌ فَقَطْ، وَكَأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ اسْتِعْنَاءً لَشَهْرَتِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَنَنِ. وَاقْتَصَرَ عَلَى تَعْرِيفِ مَا يَقُولُ فِيهِ فِي كِتَابِهِ: 'حَسَنٌ' فَقَطْ إِمَّا لِعُمُومِهِ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ اصْطَلَحَ جَدِيدٌ؛ وَلِذَلِكَ قَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ: 'عَدْنَا'، وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ كَمَا فَعَلَ الْخَطَّابِيُّ. وَبِهَذَا التَّقْرِيرُ يَنْدَفِعُ كَثِيرٌ مِنَ الْإِيرَادَاتِ الَّتِي طَالَ السَّحْتُ فِيهَا، وَلَمْ يُسْفَرْ وَحْدَهُ تَوْحِيهًا، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى مَا أَلْهِمَ وَعَمَّ.

[ ١١١١ ]

١١١١ - أَيُّ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ ..... رَوَايَةً مِنْ ..... مَنْ لَمْ يَذْكُرْ تِلْكَ الزِّيَادَةَ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ ..... إِمَّا أَنْ تَكُونَ لَا تَنَافِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَوَايَةٍ مِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا، فَهَذِهِ تُقْبَلُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْحَدِيثِ الْمُسْتَقِلِّ الَّذِي يَنْفَرِدُ بِهِ الثَّقَّةُ، وَلَا يَرُوبُهُ عَنْ شَيْخِهِ غَيْرُهُ. وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُنَافِيَةً .....

حمد (عنى وزن المصدر) ابن محمد بن إبراهيم بن الخطاب السبيعي، الحنظلي أبو سبيمان، ولد ٣١٩هـ في سبت من بلاد كاس في أفغانستان، فقيه حنبلي ومحدث حافظ، شافعي مذهب توفي ٣٨٨هـ. له كتب كثيرة نافعة منها: معالم السنن (ط)، وعريب الحديث (ط)، وإصلاح غلط المحدثين (ط)، ودي فعه الخطابي أنه ذكر تعريف الحديث الحسن، وسب تعريف ابن أهل الحديث، انظر معالم السنن شرح مختصر سنن أبي داود: ١١١.

فدل صبيعه على أنه يعرف الحسن عند المحدثين عامة. أما الترمذي فقد صرح بقوله: 'وما فناه في كتابنا'، ثم قال: 'فهو عدنا حديث حسن'، فدل على أنه يعرف الحسن في كتابه وحسب اصطلاحه هو، والله أعلم.

٢. هذا شروع في زيادة الثقة؛ وهي ما يتفرد به الثقة في رواية الحديث من قطعة أو جملة في المتن أو السند، والكلام الآتي عند المصنف في زيادة المتن.

بحيث يزعم من قبولها رد الرواية الأخرى ، فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضتها، فيُقتلُ  
الراجح، ويُردُّ المرجوح.

واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مُطلقاً من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المُحدثين  
الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذاً، ثم يُفسِّرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه.  
والعجب ممَّن أغفل ذلك منهم، مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حدِّ الحديث الصحيح  
وكذا الحسن<sup>(٢)</sup>.

(١) ذكر قسمين لزيادة الثقة يتضمنان قسماً ثالثاً، وهذه الأقسام هي:

١ - أن تكون لزيادة غير مدعية لحديث أصلاً، فهذه تقع؛ لأنَّ في حكم حديث مستقل تردُّ به ثقة، فيه  
يقبل منه.

٢ - أن يخالف الزيادة ما رواه الثقات، فهذه ترفض؛ لأنها من نوع الشاذ، وسبق اشتراط عدم الشذوذ في  
الصحيح والحسن.

٣ - ما يقع بين هاتين المرتبتين كزيادة غلطة تقيد بإصلاق الحديث، أو تخصص عمومها، وفيها خلاف، أشار  
حافظ بن أبي تقى؛ فإنه قال في لزيادة مرفوعة: 'مدعية حيث يرم من قوهِ رد رواية لأخرى'، وهذا القسم  
الثالث لا يزعم من قوهِ رد روايته لأخرى، فقص، وهو مذهب الشافعي ومالك وأحمد. وما قبل أبو حنيفة هذا  
القسم؛ لأن الزيادة لما غيرت الحكم الأصلي، أصبحت من نوع الزيادة المعارضة.

مثال ذلك حديث عيم حمير: صلت وراء أبي هريرة فقرأ سم سم لرحمن رحيم، ثم قرأ ألم القرآن، ...  
لحديث رواه النسائي (٢: ٣٣٤)، وصححه سنن جرعة (١: ٢٥١). ترد عيم حمير بزيادة أجهر بالسمنة،  
وهو ثقة، وغيره لم يذكر أجهر بها.

وجه تردد هذا المثال بين القسمين أنه يشبه الأول؛ لمؤلفته على قراءة السمنة، ويشبه الثاني؛ لزيادة أجهر بها،  
وهو نوع محددة تؤثر في الحكم. فقال الشافعية. يس أجهر بها، وحذف حمهور، وفسرو الحديث بأنه سمع  
لقربه. انظر إعلام الأنام: ٥٠٦.

٢ - وأعجب أكثر من ذلك من بعض الكتّاب معصيين في هذا نعم كيف يصق قول زيادة الثقة من غير  
سروص، وقد سبق له قبل قليل اشتراط عدم لشذوذ في الصحيح والحسن، لكن متابعته اعمباء لأبى حرم جعلته  
لا يدري ما يصدر عنه.



والمقوّر عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي<sup>(١)</sup>، ويحيى القطان<sup>(٢)</sup>، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين<sup>(٣)</sup>، وعلي بن المديني<sup>(٤)</sup>، والبخاري<sup>(٥)</sup>، وأبي زرعة<sup>(٦)</sup>، وأبي حاتم<sup>(٧)</sup>، والنسائي<sup>(٨)</sup>، والدارقطني، وغيرهم، اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يُعرف عن أحدٍ منهم إطلاق قبول الزيادة.

وأعجب من ذلك إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة، مع أن نصر الشافعي يدل على غير ذلك؛ فإنه قال - في أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط مانصه ويكون إذا شرك

(١) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان البصري، ولد ١٣٥هـ، وكان من إربانيين في العلم، أحد المشهورين بالحفظ ومعرفة الأثر وطرق الروايات، توفي ١٩٨هـ، حديثه في الكتب الستة.

(٢) يحيى بن سعيد بن فروح، أبو سعيد القطان البصري، ولد ١٢٠هـ، وإليه انتهى في الثبت بالبصرة، ثقة متقن حافظ إمام قدوة ورع خاشع متواضع، توفي ١٩٨هـ، حديثه في الكتب الستة.

(٣) يحيى بن معين بن عور أبو زكريا البغدادي، الإمام الفرد سيد الحفاظ، إمام أهل الحرح والتعديل. توفي ٢٣٣هـ، حديثه في الستة. من كتبه: التاريخ والعلل (ط)، ومعرفة الرجال (ط).

(٤) علي بن عبد الله جعفر ابن المديني البصري أبو الحسن الإمام، أعظم أهل عصره بالحديث وعلمه، توفي ٢٣٣هـ. روى له الستة إلا مسما وإلا ابن ماجة؛ فإنه روى به التفسير. كتبه كثيرة جدا في فنون الحديث سبق إلى كثير منها، بنى عليها اللاحقون.

(٥) البخاري هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن أبي حمزة الجعفي، أبو عبد الله، حسن الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث، توفي ٢٥٦هـ في شوال، وله اثنتان وستون سنة، روى له الترمذي والنسائي.

(٦) عبيد الله بن عبد الكريم الرازي أبو زرعة. ولد ١٩٠هـ، وقيل: ٢٠٠هـ، كان أحد الأئمة في الحديث ورجاله وعلمه، زاهدا عابدا، توفي ٢٦٤هـ.

(٧) محمد بن إدريس الخطلي، أبو حاتم الرازي، ولد ١٩٥هـ، محدث حافظ إمام في الحديث ورجاله وعلمه من أقرب اسحاري ومسنن، روى عنه جماعة من الأئمة أشهرهم ابنه عبد الرحمن توفي ٢٧٧هـ.

(٨) أحمد بن شعيب بن عيسى بن سنان، أبو عبد الرحمن السائي، ولد ٢١٥هـ، ورحل إلى الآفاق، من أئمة الحديث لكبار توفي ٣٠٣هـ. له: السنن الكبرى (ط) والمختار مختصر منه (ط)، والضعفاء والمتروكين (ط)، وعمل اليوم والليلة (ط)، وهو جزء من السنن الكبرى.

أحداً من الحفاظ لم يخالفه، فإن خالفه فوجد حديثه أنقص، كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه. ومتى خالف ما وصف أضرب ذلك بحديثه، انتهى كلامه، ومقتضاه أنه إذا خالف فوجد حديثه أزيد أضرب ذلك بحديثه، فدل على أن زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقاً، وإنما تقبل من الحفاظ، فإنه اعتُبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث من خالفه من الحفاظ، وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلاً على صحته؛ لأنه يدل على تحريه، وجعل ما عدا ذلك مضرباً بحديثه، فدخلت فيه الزيادة، فلو كانت عنده مقبولة مطلقاً لم تكن مضربة بحديث صاحبها.

### [المحفوظ والشاذ]

في حوف بأرجح منه لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فارجح يقال له: **المحفوظ**، ومقابل، وهو المرجوح، يقال له: **نسأد**.

مثال ذلك ما رواه الترمذي<sup>(١)</sup> والنسائي وابن ماجه<sup>(٢)</sup> من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن غوسجة، عن ابن عباس رضي الله عنه أن رجلاً توفي عن عهد النبي ﷺ، ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه. الحديث<sup>(٣)</sup>، وتابع ابن عيينة على وصليه ابن جريح وغيره، .....

(١) الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي أبو عيسى، ولد ٢٠٩هـ ورحل، ولزم البخاري ومنا وتخرج به، إمام حافظ ورع، كف بصره في آخر عمره؛ لكثرة بكائه خشية من الله توفي ٢٧٩هـ، له: الجامع المعروف بسنن الترمذي، والشمال، والعلل، وكنها مطبوعة.

(٢) ابن ماجه هو محمد بن يزيد القروي، ولد ٢٠٩هـ توفي ٢٧٣هـ، وماجه لقب أبيه، كان إماماً حافظاً، سمع منه الكبار، وصنف التصانيف أشهرها: "السنن"، وهو أحد الأصول الستة (ط).

(٣) تمام الحديث 'فأعطاه النبي ﷺ ميراثه'. أخرجه أبو داود، ميراث دوي الأرحام: ٣: ١٢٤، والترمذي: ٤:

وخالقهم حماد بن زيد<sup>(١)</sup>؛ فرواه عن عمرو بن دينار، عن عوسجة. ولم يذكر ابن عباس. قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة، انتهى.

فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه. وعرف من هذا التقرير أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح.

### [المعروف والمنكر]

وإن وقعت المخالفة مع الضعف، فالراجح يقال له المعروف، ومقابلته يقال له: المنكر<sup>(٢)</sup>.

مثاله ما رواه ابن أبي حاتم<sup>(٣)</sup> من طريق حبيب بن حبيب.....

٤٢٣ وابن ماجه (٩١٥)، وقد بين الترمذي أن عمل الفقهاء على خلاف طاهر الحديث، وكذا ابن رجب في شرح العلل: ١: ١٥، وبين ابن قتيبة أعداء في ذلك في تأويل مختلف الحديث.  
(١) نترجم بإيجاز لأعلام رواة الحديث:

أ- ابن عيينة: هو سفيان بن عيينة بن ميمون اهلائي الكوفي ثم المكي أبو محمد، ثقة حافظ، فقيه إمام حجة، كان أعلم الناس بحديث أهل الحجاز توفي ١٩٨هـ، حديثه في الستة.

ب- عمرو بن دينار المكي، محدث مكة، ثقة ثبت توفي ١٢٦هـ، حديثه في الستة.

ج- عوسجة المكي، مور ابن عباس، يس بالمشهور، وثقه أبو زرعة، كما في "تهذيب السنن" للمصري: ٤: ١٧٥، روى له الأربعة.

د- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ حبر الأمة وترجمان القرآن، توفي ٦٧هـ.

هـ- ابن جريج هو عبد الله بن عبد العزيز بن جريح، ثقة حافظ فقيه إمام، أول من وصف التصانيف بمكة، يرسل ويدلس توفي ١٥٠هـ، حديثه في الستة.

و- حماد بن زيد بن درهم مصري قال ابن معين: ليس أحد أثبت من حماد بن زيد توفي ١٧٩هـ، روى له الستة.

(٢) المعروف: ما رواه القوي مخالفاً للضعيف. والمنكر: ما رواه الضعيف مخالفاً للقوي. وأصق كثير من المتقدمين المنكر على الفرد، ولو كان راويه ثقة. مهج النقد برقم ٧٩ ص ٤٣٠. وانظر ما يأتي ص ٩٢.

(٣) عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس التميمي الحظلي الرازي أبو محمد، ولد ٢٤٠هـ، وارتحل به أبوه أبو حاتم، فأدرك الأسانيد العانية، أحد علم أبي زرعة، وكان إماماً بحراً في العلوم، راهداً، وكان يعد

وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ - عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج، وصام، وقرأ الضيف دخل الجنة. قال أبو حاتم: هو مكبر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروف.

### [تفريق الشاذ عن المنكر]

وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه<sup>(١)</sup>؛ لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، واقتراحاً في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف. وقد عفل من سوى بينهما<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

### [المتابعة]

وما تقدم ذكره<sup>(٣)</sup> من **لفرد النسبي**، إن وُجد بعد ظن كونه فرداً قد وافقه غيره، فهو **انساع بكسر** **الموحدة**.

من الأبدن توفي ٣٢٧هـ، أشهر كتبه الجرح والتعديل (ط) يشهد بعنو مرتته، والعدل (ط) يشهد بعمق بصره، وله غيرهما.

= واحديث المذكور رواه في كتاب العدل: ١٨٢٠٢، لكن فيه: 'قال أبو زرعة: هذا حديث منكر، إنما هو عن ابن عباس موقوف'.

فحبيب بن حبيب رواه مرفوعاً، وغيره من الثقات رواه موقوفاً أي من كلام ابن عباس، فحكم على حديث حبيب هذا بأنه منكر؛ لأن حبيباً حالف لثقات، وهو ضعيف جداً، وهذه أبو زرعة، وتركه ابن مبارك. لسان الميزان: ٢: ١٧٤. وشككه على غير المثبت سهو، فتنبه.

(١) العموم والخصوص من وجه، ويسمى أيضاً العموم والخصوص الوجهي، هو أن يشترك لفصا أو أكثر في صفة، ثم يفترق كل واحد بمصلحة يختص بها دون غيره.

(٢) لعله يريد الإمام ابن الصلاح. انظر علوم الحديث: ٨٠-٨١ وتعليقنا عليه.

(٣) ص ٥٧

والمتابعة<sup>(١)</sup> على مراتب

١- إِنْ حَصَلَتْ لِلرَّأْيِ نَفْسِهِ فِيهِ التَّامَّةُ.

٢- وَإِنْ حَصَلَتْ لَشَيْخِهِ فَمَنْ فَوْقَهُ فِيهِ الْقَاصِرَةُ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْهَا التَّقْوِيَةُ.

مثال المتابعة: ما رواه الشافعي في "الأم"<sup>(٢)</sup>، عن مالك عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: "الشهرُ تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين".

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قومه أن الشافعي تفرَّد به عن مالك، فعدَّوه في غرائبه؛ لأن أصحاب مالك رَوَوْه عنه بهذا الإسناد بلفظ "فإن غمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين"، لكن وجدنا للشافعي متابعاً، وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي<sup>(٣)</sup>، كذلك أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup> عنه، عن مالك، وهذه متابعة تامة.

ووجدنا له، أيضاً متابعة قاصرة في "صحيح ابن خزيمة" من رواية عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جده عبد الله بن عمر، بلفظ "فأكملوا ثلاثين"، وفي "صحيح مسلم"<sup>(٥)</sup> من رواية عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، بلفظ "فاقدروا ثلاثين".

(١) المتابعة: هي موافقة الراوي لغيره فيما رواه من طريق لصحابي نفسه، وتميد المتابعة التقوية بقسميها الآتيين.

(٢) الأم في أول الصيام: ٢: ٩٤.

(٣) عبد الله بن مسلمة بن قعقبة القعنبي أبو عبد الرحمن البصري، حافظ عابد راقد، أثبت الناس في "موطأ"، توفي ٢٢١هـ، روى له الستة إلا ابن ماجه.

(٤) في الصوم: ٣: ٢٧.

(٥) في الصوم: ٣: ١٢٢.

ولا اقتصار في هذه المتابعة - سواء كانت تامة أم قاصرة - على اللفظ، بل لو جاءت بالمعنى لكفى، لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي.

### [الشاهد]

وإنَّ واحدَ مَنْ يُروى من حديثِ صحابيٍّ آخر **نُسبُهُ** في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط، فهو **لشاهد**.

ومثاله في الحديث الذي قدّمناه: ما رواه النسائي<sup>١</sup> من رواية محمد بن حنين، عن ابن عباس **رضي** عن النبي **ﷺ** فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء، فهذا باللفظ. وأما بالمعنى فهو ما رواه البخاري<sup>٢</sup> من رواية محمد بن زياد، عن أبي هريرة **رضي**، بلفظ "فإن غُمِّيَ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين".

وخصّ قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك.

وقد تُطبق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر فيه سهل<sup>٣</sup>.

### [الاعتبار]

واعلم أنَّ **تنوع الصُرف** من الجوامع والمسانيد والأجزاء **بدلت** الحديث الذي يُظنُّ أنه فردٌ، ليعلم هل له متابع أم لا؟ هو الاعتبار.

(١) الشاهد: هو الحديث الذي يوافق حديثاً آخر في اللفظ أو المعنى من رواية صحابي آخر.

(٢) في الصوم: ٢: ١٠٩، ومحمد بن حنين تابعي لم يرو عنه غير عمرو بن دينار، روى له النسائي.

(٣) الموضع السابق.

(٤) لأن المقصود التقوية، وهي حاصلة بكل منهما.

وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد قد يؤهم أن الاعتبار قسيمٌ لهما<sup>(١)</sup>، وليس كذلك، بل هو هيئة التوصل إليهما.

وجميع ما تقدم من أقسام المقبول تحصيلُ فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة، والله أعلم.

### [المُحكّم]

ثمَّ المقبول ينقسم أيضاً إلى معمولٍ به وغير معمولٍ به؛ لأنَّه إن سلم من المعارضة أي لم يأت خبرٌ يضادُّه، فهو المُحكّم<sup>(٢)</sup>، وأمثله كثيرة.

وإن عورس فلا يخلو إما أن يكون مُعارضه مقبولاً مثله أو يكون مردوداً، فالثاني لا أثر له؛ لأن القوي لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف.

### [مختلف الحديث أو مشكل الحديث]

مختلف الحديث، وطرق دفع التعارض بين الحديثين المتعارضين في الظاهر وإن كانت المعارضة بمثله، فلا يخلو إما أن يُمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسفٍ أو لا، فإن أمكن الجمع فهو التَّوَعُّ

(١) الجامع: هو كتاب الحديث المرتب على الأبواب، والذي يصم أحاديث في كل الأبواب. مثل الجامع الصحيح لبيخاري.

المسند: كتاب مرتب على أسماء رواة الحديث من الصحابة.

الجزء: تأليف حديثي في مسألة جزئية، وقد يكون في حديث.

(٢) "قسيم هما" أي قسم مقابل لمتابعات والشواهد، متمم هما، وليس الاعتبار كذلك، بل هو هيئة اتوصل إليهما: أي كيفية التوصل إليهما، وهو البحث والتفتيش والمذاكرة.

(٣) المحكم: الحديث الذي لا يعارضه خبر ولا دليل آخر.

وقد أفرده الحاكم نوعاً في "معرفة علوم الحديث": ١٢٩-١٣٠.

المسمى **مختلف الحديث**<sup>(١)</sup>. ومثله ابن الصلاح<sup>(٢)</sup> بحديث 'لا عدوى ولا صيرة' مع حديث 'فر من المخذوم فرارك من الأسد'. وكلاهما في الصحيح، وطاهرهما التعارض. ووجه الجمع بينهما: أن هذه الأمراض لا تُعدي بطبيعتها، لكن الله سبحانه وتعالى جعل محالصة امرئ بها لصحيح سبباً لإعدائه مرضه، ثم قد يتخفف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب. كذا جمَعَ بينهما ابن الصلاح، تبعاً لغيره.

والأولى في الجمع أن يُقال: إن نفيه **لا عدوى** باقٍ على عمومته، وقد صحَّ قوله **لا يُعدي شيء شيئاً**<sup>(٣)</sup>، وقوله **لا عدوى** لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون في الإبل الصحيحة، فيخالطها فتجرب، حيث ردَّ عليه بقوله: "فمن أعدى الأول؟!". يعني أن الله سبحانه وتعالى ابتداءً بذلك في الثاني كما ابتدأه في الأول.

وأما الأمر بالفرار من المخذوم فمن باب سدِّ الذرائع؛ بدلاً يتفق للشخص الذي يخاطبه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءً، لا بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك بسبب مخالطته، فيعتقد صحة العدوى، فيقع في الحرج، فأمر بتجنُّبه حسماً للمادة، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

(١) ويسمى أيضاً مشكل الحديث. وهو: ما تعارض صهره مع اقواعه، فأوهم معنى باطلاً، أو تعارض مع نص شرعي آخر، وانظر ص ٩٩.

(٢) علوم الحديث. ٢٨٥، وحديث 'لا عدوى متفق عليه، بخاري في طب: ٧، ١٣٧ و ١٣٩، ومسم في سلام: ٧: ٣٠-٣٤، وحديث: 'فر من المخذوم' في البخاري: ٧: ١٢٦ ضمن حديث 'لا عدوى' بلفظ 'كما تقرأ'.

(٣) حديث: "لا يعدي شيء" الترمذي: ٤: ٤٥١-٤٥١ وسكت عنه، وفيه مبهم، انظر ص ١٠٠.

(٤) جواب ابن الصلاح أقوى، وهو نسب لتفسير الأمر باحتات مخالطة بين المريض والصحيح. وقيل: 'لا عدوى' خير أريد به النهي، أي لا يعد أحد غيره.



وقد صنّف في هذا النوع الشافعيّ كتاب "اختلاف الحديث"، لكنّه لم يقصِد استيعابه، وصنّف فيه بعده ابن قتيبة<sup>(١)</sup> والطحاوي<sup>(٢)</sup> وغيرهما.

### [الناسخ والمنسوخ]

وإن لم يمكن الجمع فلا يخلو، إمّا أن يُعرَف التاريخ أو لا، فإن عُرِف وثبت المتأخّر به أو بأصرَح منه، فهو الناسخ، والآخِر المنسوخ.

والنسخ: رفع تعلّق حكم شرعيّ بدليل شرعيّ متأخّر عنه.

والناسخ: ما دل على الرفع المذكور.

وتسميته ناسخاً مجاز؛ لأنّ النَّاسخ في الحقيقة هو الله تعالى.

ويُعرَف النسخُ بأمور، أصرّحها ما ورد في النصّ، كحديث بُرَيْدَةَ في "صحيح مسلم"<sup>(٣)</sup> "كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور؛ فزوروها فإنها تُذكّرُ الآخرة". ومنها: ما يجزّم الصّحابيُّ بأنّه

(١) عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد، من أئمة اللغة والأدب، ومن أهل السنة، ولد ٢١٣هـ، توفي ٢٧٦هـ. كان لسان أهل السنة وحظيهم في إرد على أهل البدع، كثير التصانيف، منها: شعر والشعراء، مشكل القرآن، عريب اقرآن، تأويل مختلف الحديث، وله فيه ردود غير مقبولة أحياناً، وكلها مطبوعة.

(٢) أحمد بن محمد بن سلامة، الأزدي الطحاوي أبو جعفر، ولد ٢٣٩هـ، وقيل: ٢٢٩هـ، إمام في الفقه الحنفي، من المحدثين الحفاظ الأئمة الجهادية، برع، وفق أهل زمانه، توفي ٣٢١هـ، له مصنفات قيمة، منها: أحكام القرآن، ومعاني الآثار (ط)، ومشكل الآثار (ط).

(٣) ٣: ٦٥ وأبو داود: ٣: ٢١٨، والترمذي: ٣: ٣٧٠، والنسائي: ٨: ٣١٠-٣١١، وابن ماجه: ١: ٥٠١، واللفظ المذكور قريب لابن ماجه، ليس في مسلم فإنها .

متأخراً، كقول جابر: كَانَ آخِرُ الْأُمُورِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: تَرَكَ الْوَضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ<sup>(١)</sup>.

ومِنْهَا: مَا يُعْرَفُ بِالتَّارِيخِ، وَهُوَ كَثِيرٌ<sup>(٢)</sup>.

وليس مِنْهَا مَا يَرْوِيهِ الصَّحَابِيُّ المتأخر الإسلام معارضاً لمتقدم عنه؛ لاحتمال أن يكون سمعه من صحابيٍّ آخر أقدم من المتقدم المذكور، أو مثله فأرسله، لكنْ إِنْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِسَمَاعِهِ لَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَتَّحُ أَهْلُ الْإِسْلَامِ أَنْ يَكُونَ نَاسِخاً، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَتَحْمَلْ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئاً قَبْلَ إِسْلَامِهِ. وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَلَيْسَ بِنَاسِخٍ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

وإِنْ لَمْ يُعْرَفِ التَّارِيخُ فَلَا يَحِلُّو إِمَّا أَنْ يُمَكِّنَ تَرْجِيحُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، بِوَحْدِهِ مِنْ وَجْهِهِ التَّرْجِيحِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمُثْنِ أَوْ بِالْإِسْنَادِ أَوْ لَا، فَإِنْ أُمِكنَ التَّرْجِيحُ تَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا.

أبو داود: ١: ٤٩، والسنائي: ١: ٩٠، وصححه ابن حريمة وابن حبان وغيرهما. وله شواهد كثيرة.  
٢، ذكروا مثلاً له حديث أن رسول الله ﷺ قال: قد حسمت حجة من أخرج أبو داود: ٢: ٢٠٨، وابن ماجه: ١: ٥٣٧ عن شذاد بن أس، وأبو داود عن ثوبان، والترمذي: ٣: ١٤٤ عن رافع بن حديج وصححه، مع حديث ابن عباس أن سيدي ﷺ احتججه وهو محرم صائم سحاري في الصب: ٧: ١٢٥، والترمذي: ٣: ١٤٦-١٤٧ وصححه.

٣، الشافعي أن الثاني ناسخ للأول، لأنه روي في حديث شذاد أنه كان عام الفتح، وفي حديث ابن عباس "محرم صائم" وهذا كان في حجة الوداع، وهي بعد الفتح، فيكون الثاني ناسخاً للأول.

٣ وقد أورد الحافظ ابن رجب حجة أحاديث اتفق العلماء على عدم العمل بها، مثل التيمم إلى المساكن والأبواب، وأمس غسل ميتا فيعتس، وهي مجموعة مهمة، انظرها في شرح علل الترمذي: ١: ٩ وما بعد، وانظر تعقيف عليها لزماما.

(٤) هذا معطوف على قوله السابق ص: ٧٧ "فإن عرف..." أي التاريخ.

فصار ما ظاهره اتّعارض واقعا على هذا التّرتيب الجمع إن أمكن. فاعتبار النّاسخ والمّنسوخ. **فالترجيح** إن تعيّن. **ثمّ التوقّف** عن العمل بأحد الحديثين، والتّعبير بالتوقّف أولى من التّعبير بالتّساقط؛ لأنّ خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إمّا هو بالنسبة للمعتبر<sup>(١)</sup> في الحالة الرّاهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

### [المردود وأقسامه]

ثمّ **المردود**<sup>٣</sup> وموجب الرّد إمّا أن يكون لسقط من إسناده، أو طعن في راو، على اختلاف وجوه الطّعن، أعمّ من أن يكون لأمر يرجع إلى ديانة الراوي، أو إلى ضبطه.

(١) المعتبر: أي الباحث.

(٢) هذا ويبعي على صائب العم أن يعتني بدراسة ما يرد من سؤال أو إشكال على الأحاديث أو الآيات القرآنية، دفاعا عن الدين، ولتعميق الفهم في كتاب الله وحديث رسول الله، ولشجدة ادهن في ذلك. وقد عي العلماء ببيان وجوه اترجيح بين الأحاديث، وأورد الحارمي منها خمسين وجها في 'الاعتبار': ١١ - ٢٧. وأوصلها العراقي في كتبه على أن الصّلاح إلى أكثر من مائة، ثم ضصها السيوطي تقسيم جيد حصرها في سبعة أقسام رئيسية وهي:

- ١- الترجيح بحال الراوي من كثرة الرواة، أو فقه الراوي أو نحو ذلك.
- ٢- اترجيح بالتحمل كترجيح التحمل تخديثا على اعرض، والعرض على الكتاة أو المناولة أو الوجدادة. =
- ٣- الترجيح بكيفية الرواية كترجيح المحكي بلفظه على المحكي بمعناه.
- ٤- الترجيح بوقت الورود كترجيح المدني على المكي.
- ٥- الترجيح بنفخ الخبر كترجيح الخاص على العام، والحقيقة على المجاز.
- ٦- الترجيح بالحكم كترجيح الدال على التحريم على الدال على الإباحة.
- ٧- الترجيح بأمر خاص كترجيح ما وافقه ظاهر القرآن أو حديث آخر. انظر تدريب الراوي ص ٣٨٨ - ٣٩١.

(٣) قوله: 'ثمّ المردود': عطف على قوله: 'ثمّ المقبول .. إن سلم..'. (ص ٧٦).  
فانتقل إلى الحديث المردود بعد أن فرغ من أنواع الحديث المقبول.

## [المردود للسقط]

فاسقط إما أن يكون من مبادئ سند من تصرّف مصنف، أو من حره أي الإسناد، بعد سماعي أو غير ذلك.

## [المُعلّق]

فالأول: مُعْتَق. سواء كان الساقط واحداً أم أكثر<sup>١</sup>. وبينه وبين المُعْضَل الآتي ذكره عمومه وخصوص من وجه فمن حيث تعريف المُعْضَل بأنه - سقط منه اثنان فصاعداً - يجتمع مع بعض صور المُعْتَق، ومن حيث تقييد المُعْلَق بأنه من تصرّف مصنف من مبادئ السند يفرق منه؛ إذ هو أعم من ذلك<sup>(٢)</sup>.

ومن صور المُعْلَق: أن يُحذف جميع السند ويُقال مثلاً: قال رسول الله ﷺ. ومنها: أن يُحذف إلا الصحابي، أو إلا التابعي والصحابي معاً. ومنها: أن يُحذف من حديثه، ويُضيفه إلى من هو فوقه.

وقد لخص المصنف أسباب الرد في قسمين رئيسيين هما: ١ - السقط من الإسناد. ٢ - الصنع في الروي. ثم شرع في بيان أنواع كل قسم وفروعه. وبدأ بأقسام السقط من الإسناد في قوله: فاسقط إما أن يكون إلى أحده فتابعه. وبه إلا أن سبب رد الحديث بسبب سقط من إسناده يرجع إلى أصل واحد هو الجهل حال الساقط، والاحتياط خشية أن يكون ضعيفاً.

١ - الحديث المُعْلَق: هو ما حذف من أول إسناده واحد أو أكثر على سبيل التوازي وهو إلى آخر السند. ٢ - بيان العموم والخصوص من وجه بين المعنى والمعض: أنه إذا حذف اثنان من أول إسناد، فهو معنق؛ لأنه سقط من أول إسناده واحد وأكثر، وهو معضل؛ لأنه سقط منه اثنان في موضع واحد. ثم يفرّد المُعْلَق بما إذا حذف واحد فقط من أول السند أو حذف السند كله، ويفرّد المعضل بما إذا حذف اثنان في موضع واحد من وسط السند.

فإن كان من فوقه شيخاً لذلك المصنّف فقد اختُفِفت فيه هل يُسمّى تعليقاً أو لا؟، والصّحيح في هذا التفصيل، فإن عُرِف بالنص أو الاستقراء أنّ فاعل ذلك مدلسٌ قضيّ به، وإلاّ فتعليقٌ<sup>(١)</sup>.  
وإنما ذُكِرَ التعليق في قسم المردود للجهل بحال المحذوف، وقد يُحكم بصحّته إن عُرِف بأنّ يجيء مُسمّى من وجه آخر.

فإن قال: جميع من أخذته ثقات، جاءت مسألة التعديل على الإبهام، وعند الجمهور لا يقبل حتى يُسمّى<sup>(٢)</sup>.  
لكن، قال ابن الصّلاح هنا: إن وقع الحذف في كتاب التزمّت صحّته كالبخاري، فما أتى فيه بالحزم دلّ على أنّه ثبت إسناده عنده، وإنما حذف لغرض من الأغراض، وما أتى فيه بغير الحزم ففيه مقال، وقد أوضحت أمثلة ذلك في "النكت على ابن الصّلاح"<sup>(٣)</sup>.

(١) أي إن عرف بالنص أي بص بعض الأئمة أنه مدلس أو باستقراء، قضى أي حكم بأن الحديث مدلس. والاستقراء: هو دراسة مرويات الراوي وسيرته.

(٢) التعديل على الإبهام: أن يقول الراوي الثقة: حدثني ثقة، أو يقول: كل من أروي عنهم ثقات. فالجمهور لا يقبل هذا التعديل حتى يسمى الراوي وتعلم عدالته وصبطه، إلا إذا كان قائل ذلك إماماً؛ فإنه يقبل تعديده على الإبهام في حق من يقده، فانتبه هذه المسألة. وهذا النص هنا يضعف الحديث المعق، عليه أهل الحديث كلهم.  
وقد أخصاً بعض العصريين فعده من الحديث المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف، اعتراضاً بما يأتي من حكم المعلقات في الصحيحين، فهذا خطأ؛ لأن حكم المعلق في الصحيحين استثناء من القاعدة بسبب اشتراطهما الصحة في كتابيهما، ولدراسة العلماء معقائهما دراسة أوصلت إلى النتيجة التي أشار إليها حافظ ابن حجر، ونفصلها لك في التعليق الآتي.

(٣) انظرها ١: ٣٢٦ وما بعد، وفيها فوائد مهمة وتبسيحات قيمة. ويتخلص حكم المعلقات في صحيح البخاري "أنه إن عير في التعليق بصيغة الحزم مثل: 'قال فلان'، فهو حكم بصحة القسم المحذوف من السند، ويحتاج إلى دراسة المذكور إن ذكر قسماً من السند، وإن عير بصيغة التمريص احتاج إلى دراسة السند كله، فقد يكون صحيحاً وقد يكون غير صحيح.

وأما المعلقات في "صحيح مسلم" فهي قليلة: اثنا عشر حديثاً، وكلها موصولة من جهات صحيحة، انظر شرح

## [مُرْسِل]

وَمُرْسِي. وهو ما سَقَطَ مِنْ آخِرِهِ مِنْ بَعْدِ التَّابِعِيِّ، هُوَ الْمُرْسِلُ

وَصُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ التَّابِعِيُّ - سِوَاءَ كَانَ كَبِيرًا أَمْ صَغِيرًا - : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كَذَا، أَوْ فَعَلَ كَذَا، أَوْ  
فَعَلَ بِحَضْرَتِهِ كَذَا، وَنَحْوَ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا ذِكْرُ فِي قِسْمِ الْمُرْدُودِ لِلْجَهْلِ بِحَالِ الْمَحْذُوفِ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صَحَابِيًّا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ  
يَكُونَ تَابِعِيًّا، وَعَلَى الثَّانِي يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ثِقَّةً، وَعَلَى الثَّانِي يُحْتَمَلُ أَنْ  
يَكُونَ حَمَلًا عَنْ صَحَابِيٍّ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَمَلًا عَنْ تَابِعِيٍّ آخَرَ، وَعَلَى الثَّانِي فَيَعُودُ الْإِحْتِمَالُ  
السَّابِقُ وَيَتَعَدَّدُ، أَمَّا بِالتَّجْوِيرِ الْعَقْدِيِّ فَيَأْتِي مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَأَمَّا بِالِاسْتِقْرَاءِ فَيَأْتِي سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ، وَهُوَ أَكْثَرُ  
مَا وَجَدَ مِنْ رَوَايَةٍ بَعْضُ التَّابِعِينَ عَنْ بَعْضٍ.

فَإِنْ عُرِفَ مِنْ عَادَةِ التَّابِعِيِّ أَنَّهُ لَا يُرْسِلُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ، فَدَهَبَ جَمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى التَّوَقُّفِ؛ لِبَقَاءِ  
الْإِحْتِمَالِ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي أَحْمَدَ، وَثَانِيَهُمَا - وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِكِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ - يُقْبَلُ مُطْلَقًا<sup>(٢)</sup>،  
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُقْبَلُ إِنْ اعْتَصَدَ بِمَحِيطِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ يُبَيِّنُ الطَّرِيقَ الْأَوَّلَى، مُسْنَدًا أَوْ مُرْسَلًا، لِيَرْخُجَ

استخرج: ٣٩٩-٣٩١ ولقط الدرر ٦٣، وعبود الحديث ٦٧-٧٠ وقارن شرح الألفية: ١، ٣٠ وغيره.

(١) التابعي الكبير: هو الذي روى عن كبار الصحابة، وهذا حديثه يوجد أكثر شيء عند التابعين. والتابعي الصغير: هو الذي روى عن صغار الصحابة الذين تأخرت وفاتهم.

(٢) أي سواء عرفناه لا يرسل إلا عن ثقة أم لم يعرف ذلك، واستدلوا بأن المسألة في مرسل الثقة، ولولا أن الحديث ثابت ما رفعه إلى رسول الله ﷺ.

احتمال كون المحدوف ثقة في نفس الأمر، ونقل أبو بكر الرّازي<sup>(١)</sup> من الحنفية، وأبو الوليد<sup>(٢)</sup> الباجي من المالكية أن الرّاوي إذا كان يُرسل عن الثقات وغيرهم لا يُقبل مُرسله اتفاقاً. والقسم الثالث من أقسام السّقط<sup>(٣)</sup> من الإسناد

## [المعضل]

إن كان باثنين فصاعداً مع التّوالي، فهو المُعضل<sup>(٤)</sup>

## [المنقطع]

ولا فإن كان الساقط باثنين غير متوالين، في موضعين مثلاً، فهو المنقطع، وكذلك إن سقط واحد فقط، أو أكثر من اثنين، لكن بشرط عدم التّوالي<sup>(٥)</sup>.

(١) أبو بكر الرّازي هو أحمد بن علي، الشهير بإخصاص، ولد ٣٠٥هـ، وكان إمام الحنفية في وقته، وانتهت الرحلة إليه في بغداد، كان في العادة من الرهد والورع، طلب بقضاء مرتين، فامتنع وأصر على الامتناع، به أثر كبير في الاستدلال لمذهب الحنفية، توفي ٣٧٠هـ. له مؤلفات كثيرة من أهمها: أحكام القرآن (ط).

(٢) سيمان بن حلف الباجي الأندلسي المالكي المذهب، ولد ٤٠٣هـ، ورحل إلى المشرق، وتكشف في سبيل العلم، كان شيخ الأندلس، حرت له ماطرات كثيرة مع ابن حرم حين كان ابن حرم في عصفوان شهرته وقوته، ذهب إليه أبو الوليد وناظره وأبطل كلامه، ورجع الناس عن مذهب الطاهر. بمصارته توفي ٤٧٤هـ، من كتبه: شرح الموطأ (ط) وغيره كثير.

(٣) وهو اندي يكون السقط فيه في أثناء السند. بخلاف القسمين السابقين؛ فإن الأول منهما وهو المعلق وقع السقط في أوله من جهتنا، والثاني وهو المرسل وقع السقط في آخره.

(٤) المعضل: ما سقط من إسناده اثنان في موضع واحد.

مثاله: ما رواه مالك عن معاذ بن جبل قال: "آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ حين وصعت رجلي في العرر أن قال: حسن خلقك للناس يا معاذ بن جبل". وبين مالك ومعاذ واسطتان أو أكثر. وانظر الموطأ بشرحه تووير الخوالك: ٢: ٢٠٩. والتقصي لابن عبد البر: ٢٤٩، فقد ذكر أن معاذ صحيح مسند. أي أن أصل التوصية بحسن الخلق صحيح.

(٥) وعنى هذا بالمنقطع: هو الحديث الذي سقط من رواته راو واحد قبل الصحابي في موضع واحد أو مواضع

## [السقط واضح وخفي]

تَمَّ إِنَّ السَّقْطَ مِنَ الْإِسْنَادِ قَدْ يَكُونُ وَاصِحًا يَحْصُلُ الْإِشْتِرَاكُ فِي مَعْرِفَتِهِ، كَكَوْنِ الرَّاوي، مثلاً لم يعاصِرْ مَنْ رَوَى عَنْهُ. أَوْ يَكُونُ حَفِيًّا فَلَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْأُئِمَّةُ الْحُذَّاقُ الْمُطَّلِعُونَ عَلَى طُرُقِ الْحَدِيثِ وَبَعِلُّ الْأَسَانِيدِ.

فَالْأَوَّلُ: وَهُوَ الْوَاضِحُ، يُدْرِكُ بَعْدَ السَّلَافِ بَيْنَ الرَّاوي وَشَيْخِهِ، بِكَوْنِهِ لَهُ يُدْرِكُ عَصْرَهُ، أَوْ أَدْرَكَهُ لَكِنْ، لَمْ يَجْتَمِعَا، وَلَيْسَتْ لَهُ مِنْهُ إِجَازَةٌ، وَلَا وَجَادَةٌ.

وَمِنْ تَمَّ خُلُوعُ إِلَى التَّارِيخِ؛ لِنُضْمِهِ تَحْرِيزَ مَوَالِيدِ الرِّوَاةِ وَوَقَايَتِهِمْ وَأَوْقَاتِ طَبْعِهِمْ وَارْتِحَالِهِمْ. وَقَدْ افْتَضَحَ أَقْوَامٌ ادَّعَوْا الرِّوَايَةَ عَنْ شَيْوِخٍ ظَهَرُوا بِالتَّارِيخِ كَذَبٌ دَعَاوَاهُمْ.

## [السَّدْسُ]

وَالْقِسْمُ السَّابِي وَهُوَ .....

الْحَفِيُّ السَّدْسُ - بَفَتْحِ اللَّامِ - سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِكَوْنِ الرَّاوي لَمْ يُسَمَّ مِنْ حَدَّثُهُ، وَأَوْهَمَ سَمَاعَهُ لِلْحَدِيثِ مِمَّنْ لَمْ يَحْدِّثْ بِهِ.

متعددة، بحيث لا يريد الساقط في كل منها على واحد، ولا يكون الساقط أول السدس والمنقطع على ذلك ما بين لقية أقسام السقط لا يلتقي مع شيء منها، وهو اختيار المصنف ابن حجر - رحمه الله - الخمهور على أن المنقطع هو ما سقط منه راو أو أكثر من أي موضع من السدس. فيكون المنقطع قسماً عاماً يشمل كل أقسام السقط من السدس، وهذا كما قال السوي: "الصحیح الذي ذهب إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم واخصب وإن عبد الله وغيرهما من الحديثين". الإرشاد: ٨٤، وانظر تدريب الراوي ١٢٦-١٢٧. (١) يأتيك تعريف علم التاريخ عند الحديثين ص ١٣٥، فانظره.

(٢) السدس: هو الحديث يروي فيه الراوي غير الحقيقة، وينقسم إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول: تدليس الإسناد: وهو أن يروي عن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه، - موهما أنه سمعه منه - ،



واشتقاقه من الدّلس بالتحريك، وهو اختلاط الظلام، سُمّي بذلك لاشتراكهما في الخفاء، ويردّ المُدلسُ بصيغة من صيغ الأداء نَحْتَمِلُ وقوع السُّقْيِ بين المُدلسِ ومن أسند عنه، كـ'عن'، وكذا 'قال'، ومتى وقع بصيغة صريحة لا تحوّل فيها كان كذباً.

وحُكم من ثبّت عنه التّدليسُ - إذا كان عدلاً - أن لا يُقلّ منه إلا ما صرّح فيه بالتحديث على الأصح.

### [المُرسل الخفي]

وكذا المرسل الخفي إذا صدر من معاصر لم يبق من حدث عنه، بل بينه وبينه واسطة<sup>(١)</sup>.

### [الفرق بين المدلس والمرسل الخفي]

والفرق بين المُدلسِ والمُرسل الخفي دقيق، حصل تحريره بما ذكر هنا، وهو أن التّدليسَ يحتصّ بمن روى عن عمن عُرِفَ لقاءه إياه، فأما إن عاصره، ولم يُعرف أنه لقيه، فهو المُرسل الخفي، ومن

ولا يقول في ذلك: "حدثنا ولا أحبنا" وما أشبههما، بل يقول: 'قال فلان' أو 'عن فلان' ونحو ذلك. ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر.

مثاله: الحديث الذي رواه أبو عوابة الوصاح عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن أبيه عن أبي در أن النبي ﷺ قال: فلان في النار ينادي: يا حنان يا منان

قال أبو عوابة: قلت للأعمش: سمعت هذا من إبراهيم؟ قال: لا، حدثني به حكيم بن حبر عنه؛ فقد دلس الأعمش الحديث عن إبراهيم، فلما استفسر بين الواسطة بينه وبينه.

القسم الثاني: تدليس الشيوخ: وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسمي الشيخ أو يكيه أو يسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كيلاً يعرف. والتدليس بكل أحواله مكروه مذموم، دمه العماء والمحدثون. لكنهم لم يجرحوا المدلس؛ لأنه إيهام وليس كذباً.

(١) المرسل الخفي: هو ما رواه الراوي عن عاصره ولم يسمع منه ولم يلقه وهذا اختيار الحافظ ابن حجر. مثل رواية يونس بن عبيد عن نافع مولى ابن عمر، فإنها مرسله عاصره يونس نافعاً لكن لم يلقه.

أَدْخَلَ فِي تَعْرِيفِ التَّدْلِيْسِ الْمَعَاصِرَةَ وَلَوْ بَعْدَ لُفْحِي، لِزِمَةِ دُخُولِ الْمُرْسَلِ الْخَفِيِّ فِي تَعْرِيفِهِ، وَالصَّوَابُ التَّفَرُّقُ بَيْنَهُمَا.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ اعْتِبَارَ التَّقْيِّيِّ فِي التَّدْلِيلِ دُونَ الْمَعَاصِرَةِ وَحَدِّهَا لَا بُدَّ مِنْهُ إِطْبَاقُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ رَوَايَةَ الْمُخَضَّرِ مِمَّنْ ، كَأَيُّ عُثْمَانَ التَّهْدِي<sup>١</sup> ، وَقَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ<sup>٢</sup> ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَبِيلِ الْإِرْسَابِ ، لَا مِنْ قَبِيلِ التَّدْلِيلِ . وَلَوْ كَانَ مُحَرَّرُ الْمَعَاصِرَةِ يُكْتَفَى بِهِ فِي التَّدْلِيلِ ، لَكَانَ هَؤُلَاءِ مَدْلُوسِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ عَاصَرُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطْعًا ، وَلَكِنْ نَحْنُ نَعْرِفُ هَلْ لِقُوَّةُ أَمْ لَا<sup>٣</sup> .

وَمَنْ قَالَ بِاشْتِرَاطِ النِّقَاطِ فِي التَّدْلِيلِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو بَكْرِ الزَّائِرُ، وَكَلَامُ الْخَطِيبِ فِي الْكِفَايَةِ يَقْتَضِيهِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. وَيُعْرَفُ عَدَمُ الْمُلَاقَاةِ بِإِخْبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِذَلِكَ أَوْ بِحُزْمِ إِمَامٍ مُطَّلِعٍ.

(١) المحضرمون: الذين أدركوا الخاهية في حياة رسول الله ﷺ. وأسموا ولا صحبة لهم. وسيأتي نخبتهم ص ١١٣.

(٢) هو عبد الرحمن بن منّاس عمرو، محضرم شهيد اليرموك والقادسية وغيرهما توفي سنة ٩٥ هـ أو ١٠٠ هـ، عن مائة وثلاثين، روى له الستة.

(٣) فيس بن أبي حارم السجني، أبو عبد الله الكوفي، محضره روى عن العشرة المبشرة بالجنة إلا عبد الرحمن بن عوف، ثقة له أفراد، توفي ٩٧هـ، وقد جاوز المائة. وتعبّر حفظه آخر عمره، حديثه في الستة.

(٤) لمقاتلين إن الحديث امدس يشمل رواية المعاصر عن عاصره أن يجيوا عن هذا الاستدلال بأن الإرسال في رواية هؤلاء كان بينا، وأمرهم كان واضحا بعدم سماعهم من النبي ﷺ.

وهذا هو الذي أحتاره، وهو فيما يبدو مذهب الجمهور، كما يدر على ذلك كلام الإمام مسلم في مقدمة صحيحه في الحكم باتصال الحديث بين الرويين المتعاصرين إذ: كان لقاؤهما ممكنا، ولم يثبت عدم السماع بينهما. وأعرف بين اندلس والمرسل الحنفى على ذلك هو إيهام السماع في المدلس دون المرسل الحنفى.

ولا يكفي أن يقع في بعض الطرق زيادة راو بينهما؛ لاحتمال أن يكون من المزيد<sup>(١)</sup>، ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كفي؛ لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع، وقد صنف فيه الخطيب كتاب "التفصيل لمبهم المراسيل"، وكتاب 'المزيد في متصل الأسانيد'.  
وانتهت هنا أقسام حكم الساقط من الإسناد.

### [أسباب الطعن في الراوي]

ثم الصغرى<sup>(٢)</sup> يكون بعشرة أشياء بعضها أشد في القدح من بعض، خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط<sup>(٣)</sup>، ولم يحصل الاعتناء بتمييز أحد القسمين من الآخر؛ لمصلحة اقتضت ذلك، وهي ترتيبها على الأشد فالأشد في موجب الرد على سبيل التدلي؛ لأن الطعن إما أن يكون

(١) أي المزيد في متصل الأسانيد، وهو أن يريد راو في الإسناد المتصل رجلاً م يذكره غيره مثل. الرهري عن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي ﷺ هي عن المنعة يوم الفتح.  
راد الراوي عن الرهري عمر بن عبد العزيز في السند. وهو خطأ، والسند متصل بدونه. انظر تحريره في مهج النقد: ٣٦٤-٣٦٥. وانظر ما يأتي ص ٩٥.

(٢) قوله: 'ثم الصغرى' رجوع إلى قوله: 'وموجب ارد إما أن يكون لسقط من إسناد أو طعن في راو'. والسقط إما...". ص ٨٠. فعطف قوله: "ثم الطعن" على "فالسقط".

(٣) هذا إحصاء مهم ودقيق لأسباب الطعن في الرواة، نبى عليه بعض الباحثين أسباب ضعف الحديث كما نبى على حصر أقسام السقط. وحاصل الإحصاء: أن أسباب الطعن عشرة، خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالنقص، أما أقسام الطعن في العدالة فهي: الكذب، والافتراء بالكذب والفسق والدعة والجهالة.

وأما أقسام النقص في النقص فهي: فحش العبط والعمية والوهم والمخالفة للثقات وسوء الحفظ، ولم يرتبها حسب هذا التقسيم، بل جعلها تتدخل لعرض علمي مهم هو التدرج بالزول من الأشد إلى ما دونه، وهذا مراده من قوله: "الأشد فالأشد على سبيل التدلي" نفسه. ولذلك ذكر فحش العبط بعد الافتراء بالكذب؛ لأن فحش العبط طعن شديد في الراوي كالاتهام بالكذب.

انظر شرح علل الترمذي: ١: ٣٨٧، والإمام الترمذي: ١٥٣.

- ١ - كذب يزوي في الحديث النبوي بأن يروي عنه **شيء** ما لم يقنه متعمداً لذلك.
- ٢ - أو **تهمته بذلك** بأن لا يروي ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً لنقواعد المعلومة، وكذا من عُرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي، وهذا دون الأول.
- ٣ - أو **فُحَس عصبه** أي كثرته.
- ٤ - أو **عصبه عن الإتقان**.
- ٥ - أو **فسقه** أي بالفعل أو القول ، مما لم يبلغ الكفر، وبين الأول عموم، وإنما أُفرد الأول ؛ لكون القدح به أشد في هذا الفن، وأما الفسق بالمعتقد فسيأتي بيانه.
- ٦ - أو **وهمه** بأن يزوي على سبيل التوهم.
- ٧ - أو **مخالفته أي للثقات**.
- ٨ - أو **جهله** بأن لا يُعرف فيه تعديل ولا تخريج معين.
- ٩ - أو **بدعته** وهي اعتقاد ما أُحدث على خلاف المعروف عن النبي **ﷺ**، لا بمعاندة، بل بنوع شبهة<sup>(٣)</sup>.

(١) كذا في أصلنا ، وفي غيره "أو القول"، وهو أنسب بالمعنى المراد.

(٢) أي أفرد الكذب عن الفسق، وجعله أول أسباب الطعن؛ لكونه أشد قدحاً.

وقوله: "أما الفسق بالمعتقد..." جواب لسؤال محذوف تقديره: فإن قيل: لماذا لم تدخل فيه فسق المعتقد، وهو الخصا الاعتقادي الذي لا يكفر صاحبه؟ فأجاب فقال: سيأتي بيانه أي قبل الأخير وهو الصعر بالدعة. ص ١٠٢.

(٣) أي دليل قد يحسه المستدع قويا أو صحيحا وهو ليس كذلك، كقول المعتزلة: "يحب على الله فعل الأصح" خلطوا بين كونه رؤوفاً رحيماً بحلقه وبين الوجوب.

١٠ - أو سوء حفظه: وهي عبارة عما يكون غبطه أقل من إصابته.

### [الموضوع]

فالقسم الأول وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي ﷺ هو الموضوع<sup>(١)</sup>.

والحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع؛ إذ قد يصدق الكذب، لكن؛ لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك، وإنما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعاً تاماً، وذهنه ثاقباً، وفهمه قوياً، ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة.

وقد يُعرف الوضع بإقرار واضعه. قال ابن دقيق العيد<sup>(٢)</sup>: لكن لا يُقطع بذلك؛ لاحتمال أن يكون كذب في ذلك الإقرار، انتهى. وفهم منه بعضهم<sup>(٣)</sup> أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلاً، وليس ذلك مُراداً، وإنما نفى القطع بذلك، ولا يزم من نفى القطع نفى الحكم؛ لأن الحكم يقع بالظن الغالب، وهو هنا كذلك، ولولا ذلك لما ساع قتل المُقرِّ بالقتل، ولا رجم المعتري بالزنا؛ لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به.

(١) الحديث الموضوع: هو الحديث الكذب المحتق على النبي ﷺ.

(٢) محمد بن عيسى بن وهب القشيري، أبو الفتح، تقي الدين بن دقيق العيد، ولد ٦٢٥هـ. أبوه شيخ الإسلام أبو الحسن عيسى بن وهب، وأسرته أسرة علم، وتقدم في صعيد مصر، شأ على حانة واحدة من الصمت والاشتغال بالعلم، والتحرز في أقواله وأفعاله.

تفقه في المذهب المالكي والشافعي، ودرس باقي المذاهب، وتبحر في الحديث والتفسير وعموم الإسلام، واشتهر بالعلم والفقه قوي مصب القضاء، فقام حقه خير قيام، واعترله مراراً وهو يعاد إليه، توفي ٧٠٢هـ. من كتبه: مختصر علوم الحديث، الاقتراح (ط)، الإمام في أحاديث الأحكام، الإمام في شرح الإمام، لم يكمل، قالوا: لو كمل م يكن في الإسلام مثله، وإحكام الأحكام بشرح عمدة الأحكام شاهد علمه وقصه (ط).

(٣) كأنه يريد الذهبي وكلامه في الموقظة: ٣٧، فتأمل.

ومن القرائن التي يدرك بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوي، كما وقع للمأمون بن أحمد<sup>(١)</sup> أنه ذكر بحضرته الخلاف في كون الحسن<sup>(٢)</sup> سمع من أبي هريرة أو لا، فساق في الحال إسناداً إلى النبي ﷺ أنه قال: سمع الحسن من أبي هريرة، وكذا وقع لغيث بن إبراهيم<sup>(٣)</sup>، حيث دخل على المهدي<sup>(٤)</sup> فوجده يلعب بالحمام؛ فساق في الحال إسناداً إلى النبي ﷺ، أنه قال "لا سبق إلا في نضل أو حف أو حافر"<sup>(٥)</sup> أو حناج<sup>(٦)</sup>، فزاد في الحديث "أو جناح"، فعرف المهدي أنه كذب لأجله، فأمر بدبح الحمام.

ومنها ما يؤخذ من حال المروي، كأن يكون مناقضاً لنص القرآن، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، أو صريح العقل، حيث لا يقبل شيء من ذلك استأويل<sup>(٧)</sup>.

(١) مأمون بن أحمد هروي لسمي، دحر، وضع حديث كثيرة صهرة اسقوط، وعرا لمصنف في أسكت (٨٤٢) هذه القصة لأحمد بن عبد الله الجويني الدجال.

(٢) حسن بن يسار بصري، ولد ٢١هـ، ورصع من أم سمة أم مؤمنين، كان من سادات تابعين وكر له، جمع كل فن من علم وزهد وورع وعبادة مع غاية الفصاحة، توفي ١١٠هـ، حديثه في الستة.

(٣) غياث بن إبراهيم الخعي أبو عبد الرحمن، تركوه، قال أبو داود: كذاب.

(٤) هو محمد بن عبد الله بن محمد الهذلي خبيثة لعسبي، المنقب بالمهدي، بن خبيثة أبي جعفر منصور. ولد ١٢٧هـ، وولي الخلافة ١٥٨هـ، فأقام العدل، وصبر لسهة، ووسع على رعيه، وتبع الرادقة، توفي ١٦٩هـ.

(٥) البعض الصحيح حديث لا سبق... أخرجه أبو داود في جهاد: ٣: ٢٩ وأسمدي: ٤: ٢٠٥ وأسمدي: ٦: ٢٢٦-٢٢٧ زبم كندخ" ٢" ٩٦٠ وصححه ابن حبان: موارد الظمان: ٣٦٥.

وقوله: 'سبق' بفتح الباء: الجائزة التي تعطى لمن يسبق.

(٦) هد شرط للحكم على الحديث أنه موضوع، وهو أن تكون مخالفته للأدلة القطعية بحجة صريحة حرمية، لا يَحْتَمَلُ أن يراد بالنص تأويل معنى آخر، كأن يكون فيه كناية، أو نوع تشبيه بلاعي، أو عام أريد به الخاص وما أشبه ذلك ومن تلك المحادثات الأحاديث التي وضعها برادقة تشويه العقيدة، مثل حديث: 'رأيت ربي يوم عرفة عرفات على حمل أحمر عليه إزاران'. رواه أبو عبي الأهوري أحد الكذابين في كناه في الصفات، قبح الله واضعه.

ثم المروي تارةً يخترعه الواضع، وتارةً يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح، أو قدماء الحكماء، أو الإسرائيليات أو يأخذ حديثاً ضعيف الإسناد فيركب له إسناداً صحيحاً ليروِّح. والحامل للواضع على الوضع إما عدم الدين كالر نادقة، أو غيبة الجهل كبعض المتعبدین، أو فرط العصبية، كبعض المقلدين، أو اتباع هوى بعض الرؤساء، أو الإعراب لقصد الاستهارة. وكل ذلك حرام بإجماع من يُعْتَدُّ به، إلا أن بعض الكرامية<sup>(١)</sup> وبعض المتصوفة يُقِلُّ عنهم إباحة الوضع في الترغيب والترهيب، وهو خطأ من فاعله نشأ عن جهل؛ لأن الترغيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية، وأتفقوا على أن تعمّد الكذب على النبي ﷺ من الكبائر، وبالغ أبو محمد الحويثي<sup>(٢)</sup> فكفر من تعمّد الكذب على النبي ﷺ. وأتفقوا على تحريم رواية الموضوع إلا مقروناً ببيانه؛ لقوله ﷺ: من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين<sup>(٣)</sup>، أخرجه مسلم.

### [المترك]

والقسم الثاني من أقسام المردود: وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب هو المترك<sup>(٤)</sup>.

(١) بتشديد اراء نسبة إلى محمد بن كرام السجستاني، المحسم الذي يشبه الله تعالى بحلقه توفي ٢٥٥هـ. وكان يضع الحديث لنصرة مذهبه، قاتله الله.

(٢) عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف أبو محمد الحويثي، والد إمام الحرمين، كان إماماً في التفسير والفقه والأصول والعربية والرهذ والورع، توفي ٤٣٨هـ، له كتاب كبير في التفسير، والتصرة والتدكرة في الفقه.

(٣) روي بفتح الباء، على التثنية، وبكسرهما على الجمع. والحديث أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ص ٧، والترمذي في العزم وصححه: ٥ : ٣٦، وأخرجه ابن ماجه ١ : ١٤-١٥ عن عبي بن طاب وعن المعيرة بن شعبة وعن سمرة بن جندب. وانظر فيض القدير: ٦ : ١١٦.

(٤) المترك: هو الحديث الذي يرويه من يتهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة.

## [المنكر على رأي]

وَالثَّلَاثُ: الْمُنْكَرُ عَلَى رَأْيٍ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ فِي الْمُنْكَرِ قَيْدَ الْمُخَافَةِ، وَكَذَا الرَّابِعُ وَالْحَامِسُ، فَمَنْ فَحَشَ غَلْطَهُ أَوْ كَثُرَتْ غَفْلَتُهُ أَوْ ظَهَرَ فِسْقُهُ، فَحَدِيثُهُ مُنْكَرٌ.

## [المعلل]

ثُمَّ لَوْ هُمْ وَهُوَ الْقِسْمُ السَّادِسُ، وَإِنَّمَا أَفْصَحَ بِهِ لِصَوْلِ الْفَضْلِ إِنْ أَطْلَعَ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى الْوَهْمِ بِالتَّقَرُّبِ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى وَهْمِ رَاوِيهِ - مِنْ وَضْعِ مَرْسَلٍ أَوْ مَقْطُوعٍ أَوْ إِدْخَالِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْقَادِحَةِ، وَتَحْصُلُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ بِكَثْرَةِ التَّشَعُّعِ وَحُمُوعِ الطَّرِيقِ فَهَذَا هُوَ الْمَعْلَلُ (١٢) (١٣). وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ أَنْوَاعِ عُبُومِ الْحَدِيثِ وَأَدْقُهَا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَيْمًا ثَابِقًا، وَحِفْظًا وَاسِعًا، وَمَعْرِفَةً تَامَّةً بِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمِدْكَةً قَوِيَّةً بِالْأَسَانِيدِ وَالْمُتَوَاتِرِ، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا الْقَلِيلُ مِنَ أَهْلِ هَذَا الشَّأْبِ، كَعَبِيٍّ ابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَسَنِ، وَابْنِ بَرَكِيَّةٍ، وَيَعْقُوبَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ (١٤)، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَالدَّارَقُطْنِيَّ، وَقَدْ تَقَصَّرُ عِبَارَةُ الْمَعْلَلِ عَنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى دَعْوَاهُ، كَالصَّيْرِفِيِّ فِي نَقْدِ الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ (١٥).

- (١) هذا مسلك جديد في استعمال مصطلح 'منكر' غير السابق ص ٧٢، فلمنكر استعمالان:  
الأول: سابق، وهو ما روه ضعيف محالما من هو أقوى منه. ثاني: المنكر: ما تفرد به راويه حالف أو لم يخالف، ولو كان ثقة، وعليه كثير من المتقدمين، فتنبه لذلك.
- (٢) المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة خفية قاذحة، وظاهره السلامة منها.
- (٣) ويقس ذلك إن اطلع على الوهم من دلالة صاهرة كحرج راويه أو بقطاع سنده، فهو الضعيف غير معلل، وقارن رأينا هذا بالشروح.
- (٤) يعقوب بن شيبة بن بصت، أبو يوسف بصري، تولى بغداد، المولود ١٨٠هـ، من كبار علماء الحديث، تفقه على مذهب مالك. توفي ٢٦٢هـ. له: المسند وهو كبير جداً يكمل، عثر منه على قطعة وطعت.
- (٥) وقال بن مهدي: في معرفة عن الحديث إمام، ثم قمت لنعلم عن الحديث: من أين قمت هذا؟ ثم يكن له



ثم المخالفة،<sup>(١)</sup> وهي القسم السابع

### [المُدْرَج]

إن كانت واقعة سبب تغير السياق، أي سياق الإسناد، فالواقع فيه ذلك التغير هو مُدْرَجٌ<sup>(٢)</sup> الإسناد، وهو أقسام:

الأول: أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيروي عنهم راوٍ، فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يُبين الاختلاف.

الثاني: أن يكون المتن عند راوٍ إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد آخر، فيروي به راوٍ عنه تماماً بالإسناد الأول. ومنه أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفاً منه، فيسمعه عن شيخه بواسطة، فيروي به راوٍ عنه تماماً بحذف الوسطة.

الثالث: أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيروي بهما راوٍ عنه مُقتَصِراً على أحد الإسنادين، أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به، لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.

= حجة، وكم من شخص لا يهتدي لذلك.

فهم بعض من كتب في هذا العلم وليس متمكناً فيه أن عدم علم حديث فيه أمر غيبي لا يعتمد على أسباب علمية، فأخطأ في ذلك أعظم الخطأ، إنما مرادهم أنه مثل أي اختصاصي يحكم بممارسته وحيثه، وكثيراً ما يعيب عنه التعبير عن المعنى الدقيق الذي في نفسه.

(١) مخالفة الراوي لمن هو أقوى منه في حديث تدل على وهمه فيه، فإذا كثرت مخالفاته ضعف حديثه كنه (٢) المدرج: ما ذكر في ضمن الحديث متصلاً به وليس منه. وهو قسمان: مدرج الإسناد، وهو الذي بدأ به المصنف هـ، ومثاله: حديث علي: "فإذا كانت لك مئة درهم وحال عليها حول، ففيها خمسة دراهم" إلخ. رواه جرير بن حازم عن طريق عاصم بن صمرة، والحارث لأعور عن علي مرفوعاً. مع أن عاصم رواه موقوفاً، فأدرج جرير أحد الإسنادين في الآخر، وجعله مرفوعاً عنهما. انظر سنن أبي داود: ٢: ١٠٠-١٠١، ونصب الراية: ٢: ٣٢٨-٣٢٩.

الرابع: أن يسوق الإسناد فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك<sup>(١)</sup>.

هذه أقسام مدرج الإسناد.

وأما مدرج المتن فهو أن يقع في المتن كلام ليس منه، فتارة يكون في أوله، وتارة في أثنائه، وتارة في آخره، وهو الأكثر؛ لأنه يقع بعطف جملة على جملة، أو **بدمج موقوف** من كلام الصحابة، أو من بعدهم **بمرفوع** من كلام النبي ﷺ، من غير فصل، وهذا هو مدرج المتن.

ويذكر الإدراج بوزود رواية مفصلة للقدر المدرج مما أدرج فيه، أو بالتصيص على ذلك من الراوي، أو من بعض الأئمة المطلعين، أو باستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقد صنّف الخطيب في المدرج كتاباً، ولخصته وردت عليه قدر ما ذكر مرتين أو أكثر، والله الحمد<sup>(٣)</sup>.

### [المقرب]

(١) كما وقع ثبات بن موسى الزهد في حديث 'من كثرت صلاته سبيل حسن وجهه في سهار' رواه حديثاً، وبما قاله الشيخ في أثناء الرواية من عند نفسه لمندسة عارضة، وهذا جعله ابن الصلاح من شبه اوضاع (علوم الحديث ص: ١٠٠). وجعله المصنف ابن حجر من المدرج، وصنيع ابن حجر أليق.

(٢) مثل حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: 'سعد الممك الصالح أحرر. وادي نفسي بيده ولا جهاد في سبيل الله والحق ورب أمي؛ لأحسب أن أموت وأنا ممك'. ومستحيل أن يقول النبي ﷺ هذ الشطر ثاني: "والذي إلخ" فهو مدرج بداهة. والحديث في "البخاري": ٣: ١٤٩، ومسلم: ٥: ٩٤.

(٣) اسم كتاب الخطيب "لفصل يوصل المدرج في اسفل"، وكتاب المصنف هو "تقريب لمهج ترتيب المدرج". واحديث المدرج من الحديث الضعيف من حيث الإدراج فقط، ولا يقدح بأصل الحديث إن كان صحيحاً. ولا يجوز تعمد الإدراج إلا ما كان لتفسير غريب.

أَوْ إِنْ كَانَتْ الْمُخَالَفَةُ تَقْدِيمُ أَوْ تَأْخِيرُ أَيِّ فِي الْأَسْمَاءِ كَمُرَّةٍ بِنِ كَعْبٍ وَكَعْبٍ بِنِ مُرَّةٍ؛ لِأَنَّ اسْمَ أَحَدِهِمَا اسْمُ أَبِي الْآخَرِ، **فَهَذَا هُوَ الْمَقْلُوبُ** <sup>(١)</sup>، وَلِلْخَطِيبِ فِيهِ كِتَابُ "رَافِعِ الْارْتِيَابِ". وَقَدْ يَقَعُ الْقَلْبُ فِي الْمَتْنِ أَيْضًا، كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي السَّبْعَةِ الَّذِينَ يَظْلِمُهُمُ اللَّهُ فِي عَرْشِهِ، فِيهِ "وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَخْفَاها حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ"، فَهَذَا مِمَّا انْقَلَبَ عَلَى أَحَدِ الرُّوَاةِ، وَإِنَّمَا هُوَ "حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ" كَمَا فِي "الصَّحِيحِينَ" <sup>(٢)</sup>.

### [المزید فی متصل الأسانید]

أَوْ إِنْ كَانَتْ الْمُخَالَفَةُ رِيْدَةً رَاوٍ فِي أَثْنَاءِ الْإِسْنَادِ، وَمَنْ لَمْ يَزِدْهَا أَنْقَضَ مَتْنَ رَادَهَا، **فَهَذَا هُوَ الْمَرِيدُ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ** <sup>(٣)</sup>. وَشَرْطُهُ أَنْ يَقَعَ التَّصْرِيحُ بِالسَّمَاعِ فِي مَوْضِعِ الزِّيَادَةِ، وَإِلَّا فَمَتَى كَانَ مُعْتَمَدًا، مَثَلًا، تَرَجَّحَتِ الزِّيَادَةُ.

### [المضطرب]

أَوْ كَانَتْ الْمُخَالَفَةُ بِإِدَالَةِ الرَّاوِي، وَلَا مَرَجَحَ لِأَحَدِي الرَّوَايَتَيْنِ عَلَى الْآخَرَى، **فَهَذَا هُوَ الْمُضْطَرُّ** <sup>(٤)</sup>.

(١) المقلوب. هو الحديث الذي يُدس فيه راويه شيئاً باحراً في اسد أو متن، سهواً أو عمداً.

(٢) اسحاري: ١٢٩، ١؛ ومسلم: ٣: ٩٤. أخرج مسلم الرواية المقبولة، ثم أخرج طريق الرواية السامة وم يذكر متن، انظر التوسع في فتح اساري: ٢: ١٠٠-١٠١. وكأنه لما ذكرنا لم يعر بعض علماء الرواية السائلة من القلب إلى مسلم.

(٣) سبق تعريفه وإيضاحه بالمثال (ص ٨٧) تعليقا، فانظره.

(٤) المضطرب: هو الحديث الذي يروى من قبل راو واحد أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية، لا مرجح بينها، ولا يمكن الجمع، واحديث المضطرب ضعيف؛ لأن الاضطراب يشعر بعدم ضبط الحديث.

مثال المضطرب: حديث إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ في ستره المصلي: 'إدا م نعد عصا ينصها بين يديه فيحط خطا'. روي عن إسماعيل هكذا، وروي =

وهو يقع في الإسناد غالباً، وقد يقع في المتن.

لكن قل أن يحكم المحدث على الحديث باضطراب بالنسبة إلى اختلاف في المتن دون الإسناد. وقد يقع الإبدال عند من يراد اختبار حفظه، امتحان من فاعيه، كما وقع للبخاري، والعقيلي وغيرهما.

وشروطه أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة، فلو وقع الإبدال عمداً، لا لمصلحة، بل للإغراب مثلاً، فهو من أقسام الموضوع، ولو وقع غلطاً فهو من المقنوب أو المعقل.

### [المصحف والمحرّف]

وإن كانت المخالفة بغير حرف، أو حروف مع بقاء صورة الخط في سبق فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط **فمصحف**، وإن كان بالنسبة إلى الشكل .....

= عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه، وروي غير ذلك كثير مما يوجب اضطرابه، انظر الاستزادة في علوم الحديث: ٩٤، وتدريب الراوي: ١٧٠-١٧٢، وكنت ابن حجر: ٧٧٢، وما ذكر من دفع الاضطراب عنه غير كاف، والله أعلم.

ومثاله أيضاً حديث كفاية: من أوى امرأته وهي حائض، فهو مضطرب اسد والمتن: كثرة الاختلاف فيه سند ومتن، انظره في كتابنا إعلام الأنام: ١: ٣٢٤.

والاضطراب في المتن قليل جداً، لسعة أوجه الجمع والترجيح بين المتن.

(١) امتحان البخاري أنه ما ورد مديّة بعدد قبوا له مائة حديث وعرضوها عليه، فأعاد كل حديث إلى اصنوب فأدعوه له. انظر التفصيل في "تاريخ بغداد": ٢٠٠٢، وصقات لشافعية: ٢: ٢١٨ وغيرهما.

(٢) هو محمد بن عمرو بن موسى، الحافظ انتقل الكبير، محدث الحرمين، توفي ٣٢٢هـ، من كتبه: الضعفاء (ط).

وقصة متحانه - كما ذكر مسددة بن قاسم - أنه كان يقول من يتقى عنه: قرأ من كتابك، ولا يخرج أصبه، فتكلم في ذلك، وقسا: إما أن يكون من أحفظ أسس أو من أكذب أسس، فاتفقنا على أن نكتب له أحاديث من رويته، وبريد فيها ونقص، فأتياه لمتحانه، فقرأها عليه، فلما أتيت بزيادة والنقص فطس ذلك، فأخذ من الكتاب وأحد القدم، فأصبحها من حفظه، فاصبرها من عنده وقد طابت نفوسنا، وعلمنا أنه من أحفظ الناس.

فالمُحَرَّفُ<sup>(١)</sup>.

ومعرفة هذا النوع مهمة، وقد صَنَّفَ فِيهِ الْعَسْكَرِيُّ<sup>(٢)</sup>، والدَّارَقُطْنِيُّ وغيرُهما، وأكثرُ ما يقعُ في المُتُونِ، وقد يقعُ في الأسماءِ التي في الأسانيدِ، ولا يَحُورُ تَعَمُّدُ تَعْيِيرِ صُورَةِ الْمَثِ مُطَبَقًا، ولا الاختصارُ منه بالقصِّ، ولا إبدالُ اللفظِ المرادِفِ باللفظِ المرادِفِ له، إلا لعلمَ بِمَدْلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ. وبما يحيل المعاني، على الصحيح في المسألتين.

## [اختصار الحديث]

أَمَّا اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ فَالْأَكْثَرُونَ عَلَى جَوَازِهِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الَّذِي يَخْتَصِرُهُ عَالِمًا؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ لَا يَنْقُصُ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا مَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَا يُقَيِّمُهُ مِنْهُ، بَحِثُ لَا تَخْتِيفُ الدَّلَالَةُ، وَلَا يَخْتَلُّ الْبَيَانُ، حَتَّى يَكُونَ الْمَذْكُورُ وَالْمَحذُوفُ بِمَنْزِلَةِ خَبَرَيْنِ، أَوْ يَدُّ مَا ذَكَرَهُ عَلَى مَا حَذَفَهُ، بِخِلَافِ الْجَاهِلِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَنْقُصُ مَا لَهُ تَعْلُقٌ كَثْرًا لِالِاسْتِثْنَاءِ.

## [الرواية بالمعنى]

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى، فَالْخِلَافُ فِيهَا شَهِيرٌ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى الْجَوَازِ أَيْضًا، وَمِنْ أَقْوَى حُجَجِهِمُ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ شَرْحِ الشَّرِيعَةِ لِلْعَجَمِ بِلسَانِهِمْ لِبُعَافِ بِهِ، فَإِذَا جَازَ الْإِبْدَالُ بِلُغَةٍ أُخْرَى، فَجَوَازُهُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْلَى. وَقِيلَ: إِنَّمَا تَجُوزُ فِي الْمَفْرَدَاتِ دُونَ الْمُرَكَّبَاتِ. وَقِيلَ: إِنَّمَا يَجُوزُ لِمَنْ

(١) المصحف: هو ما غير فيه النقط. والمحرّف: ما غير فيه الشكل مع بقاء الحروف. ويطلق المصحف والتصحيح على ما يشمل الأمرين فتنبه.

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري ولد ٢٩٣هـ، رواية علامة محدث، من أئمة الأدب والعدة، توفي ٣٨٢هـ، وله تصانيف كثيرة حسنة في اللغة والأدب والأمثال، وكتابه المذكور مصوغ، لكنه كثير التصحيح والتحريف.

يَسْتَحْضِرُ اللَّفْظَ؛ لِيَتِمَّ كُنَّ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ. وَقِيلَ: إِنَّمَا يَجُوزُ لِمَنْ كَانَ يَحْفَظُ الْحَدِيثَ، فَتَسِي لَفْظُهُ وَبَقِيَ مَعْنَاهُ مُرْتَسِماً فِي ذَهَبِهِ، فَهُوَ أَنْ يَرْوِيَهُ بِالْمَعْنَى لِمَصْلَحَةِ تَحْصِيلِ الْحُكْمِ مِنْهُ، بِخِلَافِ مَنْ كَانَ مُسْتَحْضِرَ اللَّفْظِ.

وَجَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ يَتَعَلَّقُ بِالْجَوَازِ وَعَدَمِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَوَّلَى إِيرَادُ الْحَدِيثِ بِالْفَاظِ، دُونَ التَّصَرُّفِ فِيهِ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: يَنْبَغِي سَدُّ بَابِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى؛ لِئَلَّا يَتَسَيَّطَ مَنْ لَا يُحْسِنُ مِمَّنْ يَظُنُّ أَنَّهُ يُحْسِنُ، كَمَا وَقَعَ لكَثِيرٍ مِنَ الرُّوَاةِ قَدِيماً وَحَدِيثاً، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ <sup>(١)</sup>.

### [غريب الحديث]

فَإِنْ حَفِيَ الْمَعْنَى بِأَنَّ كَانَ اللَّفْظُ مُسْتَعْمَلاً بِقَلَّةٍ أَحْسَنَ إِلَى الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي شَرْحِ الْعَرَبِ <sup>(٢)</sup>، كَكِتَابِ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ <sup>(٣)</sup>، وَهُوَ غَيْرُ مَرْتَّبٍ، وَقَدْ رَتَّبَهُ الشَّيْخُ مَوْفِقُ الدِّينِ بْنِ قُدَّامَةَ <sup>(٤)</sup> عَلَى الْحُرُوفِ، وَأَجْمَعَ مِنْهُ كِتَابُ أَبِي عُبَيْدٍ الْهَرَوِيِّ <sup>(٥)</sup>، .....

(١) قد استقر بقول عبيد مع الرواية بمعنى؛ لأن الأحاديث قد دوت في الدواوين، فزات الحجة بمرحصة بالرواية على المعنى. انظر التسمية على ذلك في علوم حديث: ١٩١، وشرح لأهمية: ٢: ٢٠، واحتصار علوم الحديث: ١٤٣ وغيرها.

(٢) أي غريب الحديث. وهو ما وقع في متون لأحاديث من لأعطاء العمصة. ويسعى احذر من الخط بيه وبين الحديث الغريب؛ فإن الحديث الغريب هو الذي تفرد به راويه، وقد سبق ص ٥٦.

(٣) القاسم بن سلام المعدادي، أبو عبيد، ولد ١٥٧هـ، وكان عالماً بالحديث عارفاً بالفقه وادهاً، رأساً في اللغة، إماماً في القراءات، توفي ٢٢٤هـ بمكة، له: (الأمون (ط) فصائل القرآن (ط)، كتابه "غريب الحديث" مهم جداً، قال فيه: "هو كان خلاصة عمري".

(٤) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثم دمشق، موفق الدين، ولد ٥٤١هـ، وبرخ في علوم زمانه، وصار مرجع في الفقه حسي، توفي ٦٢٠هـ. له مؤلفات كثيرة ومتعددة في الفقه، أشهرها: المعنى (ط)، والموقع (ط) وروضة الناظر في أصول الفقه (ط).

(٥) أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، أبو عبيد الهروي، نسبته إلى هراة من مدن خراسان، إمام لغوي بارع وأديب، توفي ٤٠١هـ. من كتبه "كتاب الغريين" أي غريب القرآن وغريب الحديث، وهو أول من جمع بينهما. وقد انتشر في الآفاق. (ط).

وقد اعتنى به الحافظ أبو موسى المديني<sup>(١)</sup>، فنقّب عليه واستدرك، ولزم محشري<sup>(٢)</sup> كتاب اسمه "الفائق" حسن الترتيب، ثم جمع الجميع ابن الأثير<sup>(٣)</sup>، في "النهاية" وكتابُه أسهل الكتب تناوُلًا مع إغوازٍ قليل فيه.

وإن كان اللَّفْظُ مستعملًا بكثرة، لكر في مدلوله دقّة، احتيج إلى الكتب المصنّفة في شرح معاني الأخبار وبيان المشكل منها<sup>(٤)</sup>.

وقد أكثر الأئمة من التصانيف في ذلك كالطحاوي والخطابي وابن عبد البر<sup>(٥)</sup> وغيرهم.

### [الجهالة]

ثم الجهالة بالزّاوي، وهي السبب الثامن في الطعن، وسنّها أمران:

### [من له نعوت متعددة]

(١) محمد بن أبي بكر عمر الأصفهاني، أبو موسى المديني، ولد ٥٠١هـ، وكان شيخ زمانه بساداً وحفظاً وإتقاناً شديد التواضع، توفي ٥٨١هـ. له تصانيف أرى فيها على المتقدمين، منها: لطائف المعارف، عني بالعوائد الحديثية.

(٢) محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الرمحي، جاز الله، ولد ٤٦٧هـ، وجاور مكة، فلقب 'جار الله'. علامة، معتزلي حنن، ومفسر ولعوي أديب، توفي ٥٣٨هـ. من كتبه: اكشاف (ط)، والفائق في عريب الحديث (ط)، وأساس البلاغة (ط).

(٣) اسارك بن محمد الخزري، محد الدين أبو السعادات، الشهير بابن الأثير، ولد ٥٤٤هـ. محدث كبير ولعوي بارع وأصولي، أصيب بمرض أفعده، وتداوى بدواء بفعه، لكنه أوقف التداوي حتى لا يدخل على رجال الدولة، توفي ٦٠٦هـ، له: جامع الأصول (ط)، والنهاية في غريب الحديث (ط).

(٤) سبق بعنوان: "مختلف الحديث" ص ٧٢، فراجع.

(٥) يوسف بن عبد الله أبو عمر ابن عبد البر السمرى القرطبي، الإمام حافظ المغرب وفقهه، وعرويه، ولد ٣٦٨هـ، توفي ٤٦٣هـ. له تصانيف كثيرة متقنة، أشهرها: التمهيد شرح الموطأ (ط)، وجامع بيان العلم وفضله (ط)، والاستذكار لمذاهب علماء الأمصار (ط).

أحدهما: أن الراوي قد تكثر نعوته من اسم، أو كنية، أو لقب، أو صفة، أو حرف، أو نسب، فيشتهر بشيء منها، فيذكر بعينه ما اشتهر به نعره من الأغراض، فيظن أنه آخر، فيحصل الجهل بحاله. وصنف فيه أي في هذا النوع "الموضح لأوهام الجمع والتفريق"، أجاد فيه الحطيط، وسبقه إليه عبد العني هو ابن سعيد المصري، وهو الأزدي أيضاً<sup>١</sup>، ثم الصوري<sup>٢</sup>.

ومن أمتته محمد بن السائب بن بشر الكنبي<sup>٣</sup>، سبه بعضهم إلى جدّه، فقال محمد بن بشر، وسمّاه بعضهم حماد بن السائب، وكناه بعضهم أبا النصر، وبعضهم أبا سعيد، وبعضهم أبا هشام، فصار يظن أنه جماعة، وهو واحد، ومن لا يعرف حقيقة الأمر فيه لا يعرف شيئاً من ذلك.

### [الوحدان]

والأمر الثاني: أن الراوي قد يكمل مقلداً من الحديث؛ فلا تكثر الأخذ عنه، وقد صنفوا فيه "الوحدان"، وهو من لم يرو عنه إلا واحداً ولو سُمّي. فممن جمعه مسلم<sup>٤</sup> والحسن بن سفيان<sup>٥</sup> وغيرهما.

(١) هد عنه من ذكر بأسماء مختلفة أو عوت متعددة، ومن أساء تعدد الاسم بروي أو الكنية أو لقب: التذليس (تذليس الشيوخ)، أو التستر: يستتر به بعض الكذابين.

(٢) عبد العني بن سعيد بن عني بن سعيد الأزدي المصري، ولد ٣٣٢هـ، محدث مصر وحافظها، لقادة دقيق، توفي ٤٠٩هـ، من كتبه: المؤلف والمختلف.

(٣) أي ثم بعد الأزدي لصوري، وهو تلميذ لأزدي محمد بن عني بن عبد الله الصوري لحافظ، توفي ٤٤١هـ.

(٤) محمد بن السائب بن بشر الكنبي، أبو نصر الكوفي، عالم بالتفسير والأخبار، متهم بالكذب، وكان غالياً في الرفض، سبياً، توفي ١٤٦هـ، روى له الترمذي وبين مخالفته.

(٥) مسلم بن الحجاج بن مسلم السجستاني، حافظ إمام حليل فقيه، من حاشية تلاميذ اسخاري، توفي ٢٦١هـ، له مؤلفات منها: صحيحه المشهور (ط)، والوحدان (ط).

(٦) الحسن بن سفيان بن عامر أبو العباس الشيباني، السوي. حافظ أكبر اليقظ محدث حرسان في عصره، توفي ٣٠٣هـ، له: المسند الكبير، والأربعين.



| منهم |

أو لا يُسمى الراوي حصار من الراوي عنه<sup>(١)</sup>، كقوله: أخبرني فلان أو شيخ أو رجل أو بعضهم أو ابن فلان.

ويستدل على معرفة اسم المُبهم بمراده من طريق أخرى مسمى، صنفوا منه<sup>(٢)</sup> .  
 لا نفي حديث<sup>(٣)</sup> منهم ما لم يُسم؛ لأن شرط قبول الحمر عدالة روايته، ومن أبهم اسمه لا يُعرف عينه، فكيف عدالته؟

وكذا لا يُقبل خبره. وهذا على<sup>(٤)</sup> أنهم منقطع<sup>(٥)</sup> . كأن يقول الراوي عنه: أخبرني الثقة؛ لأنه قد يكون ثقة عنده محروجا عن غيره، وهذا على<sup>(٦)</sup> لأصح في المسألة، ولهذه النكتة لم يُقبل المُرسَل، ولو أرسنه العدل حاز ما به لهذا الاحتمال بعينه. وقيل: يُقبل تمسكاً بالطاهر؛ إذ الحرج على خلاف الأصل. وقيل: إن كان القائل عالماً أجزأه ذلك في حق من يوافقه في مذهبه، وهذا ليس من مباحث علوم الحديث<sup>(٧)</sup>، والله تعالى الموفق.

وهذا هو المهم، وهو من أغفل ذكر اسمه في الحديث من الرجال والنساء وقوة: أصفو فيه منهمات في الكتب التي تحمل في اسمها هذا الاسم: "أنهم"، وأحسنها استفاد من منهمات ابن وإسناد لحافظ أحمد العراقي.  
 مثال منهم: حديث لا يعدي شيء شيئاً السابق، رواه الترمذي عن أبي زرعة عن جرير حدثنا صاحب لنا عن ابن مسعود، فذكر الحديث. فقوله: "صاحب لنا" منهم، وهذا منهم في الإسناد، والإهام في الإسناد محل قبول الحديث، وقد يقع الإهام في المتن، كحديث "أن رجلاً قال: يا رسول الله! ألحق كل عام؟"، هذا الرجل هو الأقرع بن حابس، أخرجه مسلم: ٤: ١٠٢، والترمذي: ٣: ١٧٨ منهم، وفسره أبو داود: ٢: ١٣٩، والنسائي: ٥: ١١١، وابن ماجه: ٢: ٩٦٣.

(٢) قال ابن الصلاح (١١٠): فإن كان القائل مدرك عالماً آخر في حق من يوافقه في مذهبه على ما احتاره بعض المحققين. وهذا هو المعتمد في حق من يقلد أحد الأئمة المتويعين أنه يعتمد على تصحيحهم وتصحيحهم، لأنهم يجهلون في هذا العلم أيضاً، فاعلم ذلك، واعرف أدلة مذهبك على الاحتصار؛ لتكون متعباً للنبي ﷺ مباشرة.

## [مجهول العين]

من ينسب الراوي، لا يرد رواه، أحد بالرواية عنه، فهو مجهول عين. كالمسهم، إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك.

## [مجهول الحال: المستور]

• إن روى عنه من قصده، لا يرد رواه، فهو مجهول حال، كالمسهم.

وقد قبل روايته جماعة غير قيد، وردّها الجمهور. والتحقيق أن روايته مستور ونحوه مما فيه الاحتمال؛ لا يُطلق القول بردها ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما حزم به إمام الحرمين، ونحوه قول ابن الصلاح فيمن خرج حرج غير مفسر.

مجهول عين: هو من عرف اسمه لكن لا يعرفه علماء الحديث، لا رويه واحد عنه، وحكم حديثه مردود كالمسهم، ولا يقبل حديثه كما نت في بعض النسخ، لكن يقبل حديثه بأحد أمرين ذكرهما مصنف. ويرتفع حجة ابن رواه ابن عنه، لكن لا يقبل حديثه، بل يصح من مر به مجهول الحال أو المستور.

• وهو من روى عنه ثلث فصاعد، ولم يوثق ولم يخرج. وحارّ نصف في حكم رويه مستور، بل فيها لاحتمال: هي موقوفة إلى سبابة حاله. من: أو قد من رويه حمده غير قيد. وفيه من صلاح: ١٢ عن بعض لشافعية. من: ويشبه أن يكون يعمل على هذا رأي في كثير من كتب حديث المسهورة في غير واحد من الرواة الذي تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم.

• من قبل رواه المسور الإمام أبو حنيفة، وهو ساعي متأخر، عاش في عصر أئمة التابعين. فقبل روايته من لم يصح فيه حرج: لأن غالب حال في عصره أئمة، بحديث موثوق: • • • • • يلوهم ثم الدين.

• من كان من هذه طبقات يقبل، وغيرهم لا يقبل إلا بوثيق، وتوسع في هذا من حال، فقبل رويه مجهول إذا وقع في الإسناد بين ثقتين، ولم يكن الحديث منكراً.

• حرج غير مفسر وهو الخرج منهم أيضاً، هو حرج يذم به ذكر اسمه، ومذهب من صلاح أنه لا يشتبه بالخرج، لكنه يوقع ربه بوجوب مثبته التوقف، وجرى على ذلك طائفة من المخققين، ورأى بعضهم أنه يعمل بالخرج غير مفسر، والمخريقات متفقان على عدم الاحتجاج خبره، لكنه عند من الصلاح: لأنه لا يشتبه تعديه، وعند مخالفيه؛ كونه ثابت بالخرج، فتسه ولا يعطى كما يعطى من ضلّ عنه قول ابن الصلاح تعطل فائدة خرج الجمل.

## [البدعة ورواية المبتدع]

البدعة: وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوي، وهي ما أن تكون ~~مسند~~ كأن يعتقد ما يستلزم الكفر أو ~~مفسد~~.

فأما ~~البدعة~~ لا ~~يحل~~ ~~مسند~~ ~~حسب~~ ~~حسب~~، وقيل: يُقبل مُطلقاً، وقيل: إن كان لا يعتقد حل الكذب لضرورة مقاله قبل، والتحقيق أنه لا يُردُّ كلُّ مكفرٍ بدعة؛ لأنَّ كلَّ طائفةٍ تدعي أنَّ مخالفتها مبتدعة، وقد تُبالغ فتكفر مخالفتها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي تُردُّ روايته من أكرأمرأ متواتراً من ~~أشعر~~ معوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة والنسبة إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله<sup>(١)</sup>.

~~البدعة~~ وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً، وقد اختلف أيضاً في قوله ورده، فقيل: يُردُّ مُطلقاً، وهو بعيد، وأكثر ما عُلِّل به أن في الرواية عنه تزويجاً لأمره وتوثيقاً بذكره، وعلى هذا فيستعي أن لا يُروى عن مبتدع شيء يُشاركه فيه غير مبتدع، وقيل: يُقبل مُطلقاً، إلا إن اعتقد حل الكذب،

مثل اعتقاد حلول الله تعالى في شيء من حقه أو اعتقاد الجسميه، فقد أحجموا على كفير الجسميه، أو اعتقاد أن القرآن زيد فيه أو نقص منه عياداً بالله تعالى.

(٢) أي بشرط أن لا يكون داعية لبدعته، وأن لا يكون شروعي موافقاً لبدعته، كما سيأتي في القسم الثاني، وفيه خلاف.

(٣) أي سواء كان داعية إلى بدعته أو غير داعية، بشرط أن لا يستحل الكذب بتأييد مذهبه، وعلى هذا كثير من أهل الحديث والعقده، لكن مذهب الجمهور أحوص، وإن كان لأئمة الحديث نظرة خاصة في بعض المبتدعة، ففسدوا روايتهم ولو كان داعية، وذلك لمحنة الخاصة بهذا الشخص، مثل الخوارج، فقد كانوا في غاية الصدق، وفدما، المحدثين عاصروا الرواة وخبروا أحوالهم، وبذلك يخرج رواية الشيخين لبعض البدعة.

كما تقدم، وقيل: **نُفْسٌ** من **لَمْ يَكُنْ دَعَا** إلى بدعته؛ لأنّ تزيين بدعته قد يَحْمِلُهُ على تحريف الروايات وتَسْوِيَتِهَا على ما يَقْتَضِيهِ مذهبُهُ، وهذا في **الأصحّ**

وأعرب ابن حبان، فادّعى الاتفاق على قبول غير الدّاعية من غير تفصيلٍ نعم الأكثرُ على قبول غير الدّاعية، لأنّ ما يُدْعَى به عند فردٍ على المذهب **مفحذر**، وبه صرح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب **نحو**، حتى **سُحِّ** أي داود **و** **سُحِّ** هي كتابه "معركة الرجال"، فقال في وصف الرواة: ومنهم رائغ عن الحقّ أي عن السّنة صادق اللّهجة؛ فليس فيه حيلةٌ إلّا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً، إذا لم يُقَوَّ به بدعته انتهى.

وما قاله متّجه؛ لأنّ العلة التي لها رُدُّ حديث الدّاعية واردةٌ فيما إذا كان ظاهرُ المرويّ يوافق مذهب المُبتَدِع ولو لم يكن داعيةً، والله أعلم.

### [سوء الحفظ]

**سوء الحفظ**: وهو السبب العاشر من أسباب الضعف، والمُرَادُ بِهِ من لم يَرْجَحْ جانبُ إصابته على جانب خطئه، وهو على قِسْمَيْنِ

### [الشاذ على رأي]

**شاذ على رأي**: وهو الذي لا يوافق في جميع حالاته **سُودَ** على رأي بعض أهل الحديث.

(١) أي دون تفريق بين أن يكون ظاهر المروي موافقاً بدعته أو لا.

(٢) إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الخورحاني، من حفاظ مصنفين، وهو منحرف عن علي ٢٠٠ توفي ٢٥٩هـ، كتبه تدبر على وفرة عممه، له: 'الخرج' و'تعدیل' و'الصعفاء' ط، ولكنه يتحمل عن الكوفيين.

(٣) كأنهم أرادوا ناشد مفرد بصيغة، شرح اشترح: ٥٣٥، ويقول: هذا صلاحي عريب في انشاء، وانصر ما سبق ص: ٥٩، و٧١.

## [المحتلط]

وَإِنْ كَانَ سُوءُ الْحِفْظِ طَرَفًا عَلَى الرَّأْيِ إِمَّا بِكِبَرِهِ، أَوْ لِدَهَابِ بَصَرِهِ، أَوْ لِاحْتِرَاقِ كُتُبِهِ أَوْ عَدَمِهَا، بَأَنَّ كَانَ يَعْتَمِدُهَا، فَرَجَعَ إِلَى حِفْظِهِ فُسَاءً، فَهَذَا هُوَ الْمَحْتَلِطُ  
وَالْحُكْمُ فِيهِ أَنَّ مَا حَدَّثَ بِهِ قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ إِذَا تَمَيَّزَ قَبْلَ، وَإِذَا لَمْ يَتَمَيَّزْ تَوَقَّفَ فِيهِ، وَكَذَا مِنْ اشْتَبَهَ الْأَمْرُ فِيهِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْآخِذِينَ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

## [الحسن لغيره]

وَمِنْ نَوْعِ اسْمِي الْحَقِصِ خُصَرٌ<sup>٣</sup>، كَأَنَّ يَكُونُ فَوْقَهُ أَوْ مِثْلَهُ لَا دُونَهُ، وَكَذَا الْمَحْتَلِطُ الَّذِي .....

(١) الاختلاص: فساد العقل وعدم انتظام الأقول والأفعال، والمراد من قوله: 'محتلط' من صرأ عليه هذا الفساد بعد أن كان صحيحاً ضابطاً.

(٢) من عرف عنه أنه أحد عن محتص قبل اختلاطه، قبل حديثه عنه، وإن عرف أنه أخذ عنه بعد اختلاصه لم يقبل، وكذا إن وقع الشك هل أخذ عنه قبل اختلاطه أو بعده، لم يقبل.

مثل المحتص: عبد الرزاق بن همام لصعبي الإمام صاحب المصنف، قال أحمد: من سمع منه بعدما عمي فليس بشيء، وما كان في كتبه فهو صحيح. وما ليس في كتبه فإنه كان يلقن فيثقل.

والضابط من سمع منه قبل الاختلاط أن يكون سماعه قبل الثنتين، فمن سمع منه قبل الاختلاط الأئمة: أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعلي بن مديني ووكيع، وجي بن معين، ومن سمع منه بعد ذلك إبراهيم بن منصور الرمادي، وإسحاق بن إبراهيم الدبري.

هذا وقد تكلم عن جودة أصوات بعض من نصب نفسه للحديث، رد ضعف حديث عبد الرزاق يدي في مصنفه (٤: ٢٦١ و ٢٦٢) في صلاة التراويح بأن عبد الرزاق قد احتلط، ليسمه به دعواه عدم مشروعية أدائها عشرين ركعة، فقد عرفت أن كتبه صحيحة، وأن تحليله أصح، بما سمع منه مما كان يحدث به من حفظه، لكن أرجل صحي بهذا الجامع العظيم من جوامع الحديث أسوي في سبيل فكرته التي يصر عليها.

(٣) أي ورود الحديث من طريق راو معتبر، أي مرتبته يعتبر به في الإخراج والتعديلات، وهذا يتضمن من قبل فيه: 'صدوق'، لا لم يتست ضبطه فما دونه من مراتب التعديلات، وارتسبين الأولى والثانية من مراتب الإخراج، مثل: فيه يمين، ضعيف. فإذا ورد حديثه من طريق آخر مثله أو أقوى منه صار حسناً، وهو الحسن بغيره، وأصر فيما سبق تعريفه للترمذي ص: ٦٧.



ومثال المرفوع من التقرير تصريحاً أن يقول الصحابي: فعلت بحضرة النبي ﷺ كذا، أو يقول هو أو غيره: فعل فلان بحضرة النبي ﷺ كذا، ولا يذكر إنكاره ذلك.

ومثال المرفوع من القول حكماً لا تصريحاً أن يقول الصحابي - الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات - ما لا مجال للاجتهاد فيه ، ولأنه تعتق ببيان لغة أو شرح غريب، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الحق، وأخبار الأنبياء، أو الآية كالملاحم والغنم وأحوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب محصوص أو عقاب محصوص.

وبما كان له حكم المرفوع؛ لأن إخباره بذلك يقتضي مخبراً له، وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفاً للقتال به، ولا موقف للمصحابة إلا النبي ﷺ، أو بعض من يُحرر عن الكتب القديمة، فلهذا وقع الاختراز عن القسم الثاني<sup>(١)</sup>.

فإذا كان كذلك، فله حكم ما لو قال: قال رسول الله ﷺ، فهو مرفوع سواء كان ممّا سمعه منه أو عنه بواسطة.

ومثال المرفوع من الفعل حكماً أن يفعل ما لا مجال للاجتهاد فيه، فيزول عني أن ذلك عنده عن النبي ﷺ، كما قال الشافعي في صلاة عني في الكسوف في كل ركعة .....

(١) الإسرائيليات: هي اللون اليهودي والنصراني من الثقافة والأخبار.

٢ - قوله: 'ما لا مجال للاجتهاد فيه' معناه لقوله: 'ما يقول صحابي' وما بينهما معترض. ولدي لا مجال للاجتهاد فيه فسرده المصنف بقوله: 'كالإخبار عن الأمور الماضية.. فكل ما ذكره لا مجال للاجتهاد فيه'

٣ - الملاحم الحروب الأهلية في آخر الزمان. والغنم: لشدائد التي تنزل بالناس، وتخبر دينهم في آخر الزمان أيضاً.

٤ - أي لأن إخبار الروي عن الأمور المذكورة يقتضي مخبراً أي عن الله، وموقف أي معسماً وهو النبي ﷺ، فيكون لهذا الموقف حكم المرفوع.

٥ - أي شريعاً ألا يكون أحد عن الإسرائيليات، فممنع إلا الأخذ عن النبي ﷺ.

٦ - قوله: 'أن يفعل' أي الصحابي، وفي نسخ الأخرى: 'أن يقول الصحابي'. وهو واضح من سياق الكلام.

أَكْثَرُ مِنْ رُكُوعَيْنِ<sup>(١)</sup>.

ومتأهل المرفوع من تقرير حكمًا أَنْ يُخْبِرَ الصَّحَابِيُّ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَا<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الظَّاهِرَ أَطْلَاعُهُ ﷺ عَلَى ذَلِكَ؛ لِتَوْفُرِ دَوَائِعِهِمْ عَلَى سُؤَالِهِ عَنْ أُمُورِ دِينِهِمْ، وَلَأَنَّ ذَلِكَ الزَّمَانَ زَمَانُ نُرُودِ الْوَحْيِ، فَلَا يَقَعُ مِنَ الصَّحَابَةِ فَعْلُ شَيْءٍ وَيَسْتَمُرُّونَ عَلَيْهِ إِلَّا وَهُوَ غَيْرُ مَمْنُوعِ الْفَعْلِ.

وقد استند حابر وأبو سعيد ﷺ على جوار العزل، بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ وَالْقُرْآنُ يُزَيِّرُ<sup>(٣)</sup>، وَلَوْ كَانَ مِمَّا يُنْهَى عَنْهُ لَنَهَى عَنْهُ الْقُرْآنُ.

ويستحق بقوله حُكْمًا ما ورد بصيغة الكناية في موضع الضميمة الصريحة بالنسبة إليه ﷺ، كقول ابنِ الصَّحَابِيِّ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ، أَوْ يَرْوِيهِ، أَوْ يَسْمِيهِ، أَوْ رَوَايَةً، أَوْ يَبْلُغُ بِهِ، أَوْ رَوَاهُ<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ يَقْتَصِرُونَ عَلَى الْقَوْلِ مَعَ حَذْفِ الْقَائِلِ<sup>(٥)</sup>، وَيُرِيدُونَ بِهِ السَّبِيحَ ﷺ، كَقَوْلِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ: 'تُقَاتِبُونَ قَوْمًا...'<sup>(٦)</sup>، الْحَدِيثُ، وَفِي كَلَامِ الْخَصِيبِ أَنَّهُ اصْطِلَاحٌ خَاصٌّ بِأَهْلِ الْبَصْرَةِ.

(١) 'أشار به مسلم: ٣: ٣٤، وأخرجه أحمد: ١: ١٤٣، فذكر صلاة علي ﷺ تفصيلاً أربع ركوعات في كل ركعة إلخ' ثم حدثهم أن رسول الله ﷺ كذا فعل، ورجاله ثقات، مجمع الزوائد: ٢: ٢٠٧.

(٢) وكذا قول الصحابي 'كانوا يقولون كذا في عهد النبي ﷺ'.

(٣) ولغظه، 'كأنه عز وجل يقول يروي، سحري، ٧: ٣٣ ومسلم، ٤: ١٦٩، كلاهما عن حابر وأبي سعيد ﷺ، 'أراد هذه الألفاظ كلها سنة أخذت في سبيلها، ولوصف به به، يسميه أي سقته عنه، وأوسع به أي إلى النبي ﷺ وهكذا.

ومن منتهى حديث أبي هريرة ﷺ روي: 'تقَاتِبُونَ قَوْمًا صَعِدَ الْأَعْيُنُ... هَكَذَا عَنِ أَبِي دَاوُدَ: ١١٢٠٤، وعند مسلم: ٨: ١٨٤: 'يبلغ به...، ورواه البحاري بالرفع الصريح: ٤: ٤٣، والترمذي: ٤: ٤٩٨.

(٥) وهو أن يقول روي عن ذكر الصحابي: قال، قال، ولا يذكر القائل أي لبي ﷺ.

(٦) سبق تخريجه، وهذه رواية أخرى له.



ومن الضَّيِّعِ الْمُحْتَمَلَةِ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: مِنَ السُّنَّةِ كَذَا، فَالْأَكْثَرُ أَنَّ ذَلِكَ مَرْفُوعٌ، وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الرَّفِيعِ  
الْإِتِّفَاقَ، قَالَ: وَإِذَا قَالَهَا غَيْرُ الصَّحَابِيِّ فَكَذَلِكَ مَا لَمْ يُضَفَّهَا إِلَى صَاحِبِهَا، كَسُنَّةِ الْعُمَرَيْنِ، وَفِي نَقْلِ  
الْإِتِّفَاقِ بَطَرٌ، فَعَنِ الشَّافِعِيِّ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ، وَدَهَبَ إِلَى أَنَّهُ عِزُّ مَرْفُوعٌ أَبُو بَكْرٍ الصَّيْرَفِيُّ  
مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَأَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، وَابْنُ حَزْمٍ<sup>٢</sup> مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ السُّنَّةَ تَتَرَدَّدُ  
بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ غَيْرِهِ.

وَأُحْيُوا أَنَّ احْتِمَالَ إِرَادَةِ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ بَعِيدٌ، وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ  
شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ فِي قِصَّتِهِ مَعَ الْحَجَّاجِ حِينَ قَالَ لَهُ: إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ  
السُّنَّةَ فَهَجِرْ بِالصَّلَاةِ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَقُلْتُ لِسَالِمٍ: أَفَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: وَهَلْ يَعْنُونَ بِذَلِكَ  
إِلَّا سُنَّتَهُ؟!<sup>٣</sup>، فَنَقَلَ سَالِمٌ - وَهُوَ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ<sup>٤</sup> مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَحَدُ الْحَفَاطِ مِنَ التَّابِعِينَ -  
عَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ إِذَا أَطْلَقُوا السُّنَّةَ لَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ إِلَّا سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ.

١- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّيْرَفِيُّ أَبُو بَكْرٍ، الْفَقِيهَ الشَّافِعِيُّ، أَحَدُ الْمُتَكَلِّمِينَ اْمَشْهُورِينَ بِالطَّرِيقِ فِي رِوَايَةِ  
تَوَفَّى ٣٣٠هـ، لَهُ شَرْحُ رِسَالَةِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ.

٢- عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ سَعِيدُ الشَّهْرِيزِيِّ نَاسِ حَرَمِهِ، الْمُحَدِّثُ حَافِظُهُ، وَلِدَ بَقْرَصَهُ ٣٨٤هـ، وَشَأْنُهُ فِي بَيْتِ رِئَاسَةِ وَعَمَةِ،  
كَانَ أَدِيبًا فِي صَدْرِهِ، ثُمَّ تَقَيَّ الْمَوَاطَأَ وَمَذْهَبَ مَالِكٍ، ثُمَّ تَعَوَّضَ شَافِعِيًّا، ثُمَّ تَعَوَّلَ طَاهِرِيًّا، وَتَعَصَّبَ لِلظَّاهِرِ وَتَطَرَّفَ  
فِيهِ حَتَّى وَصَلَ إِلَى شَائِعٍ مُسْعِرَةٍ فِي الْفَقْهِ، ثُمَّ بَرَّ لِنَاسِ عَمِهِ، كَمَا أَنَّهُ شَدِيدٌ اعْتِدَادُهُ بِحَافِظَتِهِ كَمَا يَقَعُ فِي الْوَهْمِ  
لِشَيْعٍ، تَوَفَّى ٤٥٦هـ. حَنِدَ لِمَذْهَبِ الظَّاهِرِيِّ سَالِمِيهِ فِيهِ، مِنْهَا: الْخُصْيَ (ص)، وَالْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ  
(ط)، وَلَهُ: الْفَصْلُ فِي الْمَلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنَّحْلِ (ط)، وَغَيْرُهَا.

٣- اْمَحَدِّثُ فِي الرِّوَاكِ إِلَى عَرَفَةِ لِلْوُفُوفِ فِي الْخُجِّ، وَمَعْنَى 'هَجَرَ' سَرَّ فِي صَفِّ النَّهَارِ وَاشْتِدَادِ الْخَرَارَةِ. أَحْرَحَهُ  
الْبُخَارِيُّ (الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّالِحَيْنِ بِعَرَفَةٍ): ٢: ١٦٢.

٤- وَهُوَ حَارِثَةُ بْنُ رَيْدٍ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَعُرْوَةُ بْنُ اْرَبِيعٍ، وَعُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَةَ،  
وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ.

وأما قول بعضهم: إن كان مرفوعاً فلم لا يقولون فيه: قال رسول الله ﷺ؟ فجوابه أنهم تركوا الحزم بدست تورعاً واحتياطاً، ومن هذا قول أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه: "مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكَرَ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعاً". أخرجاه في الصحيحين<sup>(١)</sup>.

قال أبو قلابة: لو شئتُ لقلتُ: إن أسأرتُ رفعه إلى النبي ﷺ، أي لو قلتُ له أكذب؛ لأن قوله: 'مِنَ السُّنَّةِ' هذا معناه، لكن إيراده بالصيغة التي ذكرها الصحابة أولى.

ومن ذلك قول الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، فالخلاف فيه كالحلاف في الذي قبله؛ لأن مطلق ذلك يصرف بظاهره إلى من له الأمر وانتهى، وهو الرسول ﷺ.

وحالف في ذلك طائفة تمسكوا باحتمال أن يكون المراد غيره، كأمر اقرآن أو لإجماع أو بعض الحلفاء أو الاستبساط؛ وأجيبوا بأن الأصل هو الأول، وما عده محتمل، لكنّه بالنسبة إليه مرجوح، وأيضاً فمن كان في طاعة رئيس إذا قال: أمرت، لا يفهم عنه أن أمره إلا رئيسه.

وأما قول من قال: يحتمل أن يظن ما ليس بأمرٍ أمراً، فلا اختصاص له بهذه المسألة، بل هو مذکور فيما لو صرح، فقال: أمرنا رسول الله ﷺ بكذا، وهو احتمال ضعيف؛ لأن الصحابي عدل عارف باللسان، فلا يطلق ذلك إلا بعد التحقيق.

ومن ذلك قوله: كنّا نفعل كذا، فيه حكم الرفع أيضاً كما تقدم.

(١) أبو قلابة بكسر لقاو وتحفيف لام: عبد الله بن زيد حرمي، أصبغري، ثقة فاضل، كثير لإرساله، هرب من توي منصب القضاء، توفي ١٠٤هـ، حديثه في الستة.

(٢) البخاري في الكناح، إذا تزوج الثيب عني البكر: ٧: ٣٤، ومسلم: ٤: ١٧٣.

(٣) أي قوله: "من السنة كذا".

(٤) أي في ص ١٠٧ في قوله: "كانوا يفعلون كذا في زمان النبي ﷺ...". ومثلها "كانوا يقولون..."، و'كنّا نفعل' أو 'كنّا نقول'، واحاصل: أن هذه الصيغة عبارتين:

ومن ذلك أن يحكمه الصحابيُّ على فعلٍ من الأفعالِ بأنَّه طاعةٌ لله أو لرسوله أو معصيةٌ، كقولِ عمارٍ  
 ' من صام اليوم الذي يُستك فيه فقد عصى أبا القاسم عليه السلام '، فهذا حكمه الرفعُ أيضاً؛ لأنَّ الظاهرَ  
 أنَّ ذلك ممَّا تلقاه عنه عليه السلام.

### [الموقوف]

وَيُتَّهَى عَايَةُ الْإِسَادِ بِإِصْحَابِيٍّ كَذِبَتْ أَيُّ مَثَلٍ مَا تَقَدَّمَ فِي كَوْنِ اسْتَفْطٍ يَقْتَضِي التَّصْرِيحَ بِأَنَّ  
 الْمَنْقُولَ هُوَ مِنْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ، أَوْ مِنْ فَعْلِهِ، أَوْ مِنْ تَقْرِيرِهِ، وَلَا يَحِيءُ فِيهِ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ، بَلْ مَعْضَمُهُ،  
 وَالتَّشْبِيهُ لَا تُشْتَرَطُ فِيهِ الْمُسَاوَاةُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ.

### [الصحابي]

وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْمَخْتَصَرُ شَامِلاً لِجَمِيعِ أَنْوَاعِ عُبُودِ الْحَدِيثِ، اسْتَطَرَدْتُ مِنْهُ إِلَى تَعْرِيفِ الصَّحَابِيِّ  
 مِنْ هُوَ فَقُلْتُ: هُوَ مَنْ لَفِيَ اسْمُهُ بِاسْمِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ عَلَى لِسَانِ الْعُلَمَاءِ وَالدُّعَاةِ لَا يَسُجُّ  
 وَالْمَرَادُ بِالنِّقَاءِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمُحَالَسَةِ وَالْمُمَاشَاةِ، وَوُصُورُ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ، وَإِنْ لَمْ يَكَالَمُهُ،  
 وَيَدْخُلُ فِيهِ رُؤْيَا أَحَدَهُمَا الْآخَرَ، سِوَاةِ كَانِ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَمْ بغيرِهِ.  
 وَالتَّعْبِيرُ بِالْمُتَّقِيٍّ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمُ الصَّحَابِيُّ مِنْ رَأْيِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ.....

١- أن تضاف إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تقدم أن حكمها الرفع.

٢- أن لا تصاف ابن عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وهي المقصود بها وهذه حكمها الرفع عند كثير من محدثي، وعند من  
 الصلاح هي موقوفة، والأكثر على الأول.

٣- رواه لبحاري معنف في الصور: ٣: ٢٦، ٢٧، ووصفه الترمذي: ٣: ٧ وصححه، وأبو داود: ١: ٣١٠  
 بنحوه، والنسائي: ٤: ١٢٦، وابن ماجه: ١: ٥٢٧ رقم ١٦٤٥.

(٢) ويسمى الموقوف، وهو ما نسب إلى الصحابي.

٣- عند الله بن قيس بن رثده، وقيل: عمرو بن قيس بن رثده، أسمع قديماً، وكان يؤم الناس بالصلاة عند سفر  
 النبي صلى الله عليه وسلم، شهد القادسية وقتل بها شهيداً، وقيل: رجع إلى المدينة فمات بها.

وبحوه من العميان، وهم صحابة بلا تردد، و"النقي" في هذا التعريف كالحسن. وقوي: مؤمنا به كالفصل يخرج من حصل له النقاء المذكور، لكن في حال كونه كافرا. وقولي: "به"، فصل ثانٍ يخرج من نقيته مؤمنا، لكن غيره من الأنبياء. لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا بأنه سيبعث وله يدرك البعثة؟ فيه نظر<sup>(١)</sup>. وقوي: 'ومات على الإسلام'، فصل ثالث يخرج من ارتد بعد أن لقيه مؤمنا، وومات على الردة، كعبيد الله بن حنشل وابن حنبل. وقولي: "ولو تحللت ردة"، أي بين لقيه له مؤمنا به، وبين موته على الإسلام، فإن اسم الصحبة باقي له، سواء رجع إلى الإسلام في حياته<sup>(٢)</sup> أم بعده، سواء لقيه ثانيا أم لا.

وقولي: 'في الأصح' إشارة إلى الخلاف في المسألة، ويدل على رُححان الأول قصة الأشعث بن قيس، فإنه كان ممن ارتد، وأتى به إلى أبي بكر الصديق أسيرا، فعاد إلى الإسلام فقبل منه، وروجه أخته، ولم يتخفف أحد عن ذكره في الصحابة، ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد وغيرها<sup>(٣)</sup>.

### تنبيهان:

لا خفاء برححان رنة من لازمه<sup>(٤)</sup>، وقاتل معه أو قتل تحت رايته على من له يلزمه، أو لم يحضر معه مشهدا، وعلى من كلمه يسيرا، أو ماشاه قبيلا، أو راه على بُعد، أو في حال الطفولية<sup>(٥)</sup>. وإن

(١) هذا ليس صحابيا؛ لأنه لا ينصق عليه تعريف الصحابي.

(٢) هذا عند الشافعية، وعند حنيفة ومالكية نسقط صحبته إلا إذا عاد إلى الإسلام ورأى النبي<sup>(ص)</sup> ثم عاد إلى الإسلام، والمسألة فرع على الخلاف في الردة هل خط عمل مجرد حصولها أو نخصه بد ستمر صاحبها عليها من موت؟ حنيفة ومالكية على هذا نخص عمل مجرد حصولها عيادا بالله تعالى، وقد يقال في الأشعث: إن تخريج حديثه لكونه متصل بالسند، ولو لم يعتبر صحابيا اصطلاحا.

(٣) بشرط أن يكون مميزا.

كان شرف الصحبة حاصلاً للجميع. وَمَنْ يَسْأَلُ لَهُ مِنْهُمْ سَمَاعٌ مِنْهُ فَحَدِيثُهُ مَرْسَلٌ مِنْ حَيْثُ الرِّوَايَةُ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ مَعْدُودُونَ فِي الصَّحَابَةِ؛ لِمَا نَالُوهُ مِنْ شَرَفِ الرُّوْيَةِ.

ثانيهما: يُعْرَفُ كَوْنُهُ صَحَابِيًّا بِالتَّوَاتُرِ، أَوِ الْإِسْتِفَاضَةِ، أَوِ الشُّهُرَةِ، أَوِ بِإِخْبَارِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، أَوْ بَعْضِ ثِقَاتِ التَّابِعِينَ، أَوْ بِإِخْبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ صَحَابِيٌّ، إِذَا كَانَتْ دَعْوَاهُ ذَلِكَ تَدْخُلُ تَحْتَ الْإِمْكَانِ<sup>١</sup>. وَقَدْ اسْتَشْكَلَ هَذَا الْأَحْيَازُ جَمَاعَةً مِنْ حَيْثُ إِنَّ دَعْوَاهُ ذَلِكَ نَظِيرُ دَعْوَى مَنْ قَالَ: أَنَا عَدْلٌ، وَيَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُلٍ.

### [التابعي]

وَتَنْتَهِي غَايَةُ الْإِسْنَادِ إِلَى تَابِعِي<sup>٢</sup>، وَهُوَ مَنْ لَفِيَ لَصَحَابِي كَدَلَتْ. وَهَذَا مُتَعَلِّقٌ بِالنُّقْيِ وَمَا ذُكِرَ مَعَهُ إِلَّا قَيْدُ الْإِيمَانِ بِهِ، فَذَلِكَ خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ ﷺ<sup>٣</sup>، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ، حَلَالًا لِمَنْ اشْتَرَطَ فِي التَّابِعِي طَوْلَ الْمَلَاذِمَةِ، أَوْ صَحَّةَ السَّمَاعِ أَوِ التَّمْيِيزِ.

### [المُخَضَّرَمُونَ]

وَبَقِيَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ طَبَقَةٌ أُخْرَى، اخْتَلَفَ فِي إِحْقَاقِهِمْ بِأَيِّ الْقِسْمَيْنِ، وَهُمْ الْمُخَضَّرَمُونَ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ، وَلَمْ يَزُوا النَّبِيَّ ﷺ، فَعَدَّاهُمْ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الصَّحَابَةِ، وَادَّعَى عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ يَقُولُ: إِنَّهُمْ صَحَابَةٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ أَفْصَحَ فِي خُطْبَةٍ كَتَبَهَا أَنَّهُ إِنَّمَا أَوْزَدَهُمْ لِيَكُونَ كِتَابُهُ جَامِعاً مُسْتَوْعِباً لِأَهْلِ الْقُرُونِ الْأُولَى. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمْ مَعْدُودُونَ فِي كِبَارِ

(١) أي المدة الممكنة لوجود الصحابة، وهي مائة عام من بعد أسنة العاشرة للهجرة. كما ثبت ذلك في الأحاديث.

(٢) ويسمى الحديث المقطوع، وهو ما نسب إلى التابعي.

(٣) أي يشترط في التابعي الشروط التي سقت في الصحابي، لكن لا يشترط كونه مسلماً عند لقائه للصحابي. بل يكفي إسلامه بعد ذلك، أما الصحابي فيشترط أن يكون مسلماً عند لقائه للنبي ﷺ.

التابعين. سواء عُرِفَ أنَّ الواحدَ منهم كان مُسلماً في زمن النبي ﷺ كالحاشي أم لا، لكنَّ إن ثبت أنَّ النبي ﷺ ليلةَ الإسراءِ كُشفَ له عن جميع من في الأرضِ فراهمه؛ فينبغي أن يُعدَّ مَنْ كان مؤمناً به في حياته إذ ذاك وإن لم يلاقه في الصحابة؛ لخصوص الرؤية في حياته ﷺ.

### [تخصيص المرفوع والموقوف والمقطوع]

فانقسم الأحاد مما تقدم ذكره من الأقسام الثلاثة وهو ما ينتهي إليه غاية الإسناد - وهو سند صحيح - سواء كان ذلك الانتهاء بإسناد متصل أم لا. وهو ما انتهى إلى الصحابي. وهو ما انتهى إلى التابعي. وهو ما انتهى إلى من أتبع التابعين فمن بعدهم في التسمية. أي مثل ما ينتهي إلى التابعي في تسمية جميع ذلك مقطوعاً، وإن شئت قلت: موقوفٌ على فلان.

### [الفرق بين المقطوع والمنقطع]

فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع، فالمنقطع من مباحث الإسناد كما تقدم، والمقطوع من مباحث المتن كما ترى، وقد أطلق بعضهم هذا في موضع هذا، وبالعكس؛ تجوزاً عن الاصطلاح. ويقال للأخيرين أي الموقوف والمقطوع: الأثر.

١. كذا في الأصل، وفي نسخ أخرى من حاشية وهو يبق. من نور الدين: لكن يبقى لإشكال على عدم المختصر من صحابة قائما؛ لأنهم لم يلقوا النبي ﷺ حال إسلامهم ولا رأوه.

٢. أقسام الحديث من حيث فائده ثلاثة فيما ذكره المصنف هي: المرفوع: ما أضيف إلى النبي ﷺ الموقوف: ما أضيف إلى الصحابي. المقطوع: ما أضيف إلى التابعي، أو من بعده.

[حديث القدسي]

بقي رابع هو حديث قدسي وهو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ، وأسند إلى ربه عز وجل، وأشار المصنف بقوله: 'سواء كان بإسناد متصل أم لا' إلى أنه لا يشترط في هذه الأقسام اتصال الإسناد وكذا غيره من الشروط بل يشترط نسبته إلى القائل فقط، ثم يحكم عليه قبولاً أو رداً بحسب حاله سنداً ومثلاً.

## [المسند]

المسند في قول أهل الحديث: هذا حديث مسند، هو مرفوع صحابي، مسنداً لأنه

فقوي: "مرفوع" كالجنس.

وقولي: 'صحابي' كالفصل يخرج به ما رفعه التابعي؛ فإنه مرسل، أو من دونه؛ فإنه معضل، أو معلق. وقوي: 'ظاهره الاتصال' يخرج به ما ظاهره الانقطاع، ويدخل ما فيه الاحتمال، وما يوحد فيه حقيقة الاتصال من باب الأولى، ويفهم من التقييد بالظهور أن الانقطاع الحفي، كعملة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيته، لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً؛ لإطباق الأئمة الذين خرجوا المسانيد<sup>(٢)</sup> على ذلك.

وهذا التعريف موافق لقول الحاكم: المسند: ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه، وكذا شيخه عن شيخه متصلاً إلى صحابي إلى رسول الله ﷺ.

وأما الحطيط فقال: المسند المتصل. فعلى هذا الموقوف إذا جاء سند متصل يسمى عنده مسنداً، لكن قال: إن ذلك قد يأتي، لكن بقية. وأبعد أن عبد البر حيث قال: المسند المرفوع، ولم يتعرض للإسناد؛ فإنه يصدق على المرسل والمعضل والمتقطع إذا كان المتس مرفوعاً، ولا قائل به.

(١) التحقيق في مسند أنه ما اتصل سنده مرفوعاً، انظر تحقيقاً في 'مهج النقد': ٣٤٩-٣٥٠.

(٢) في أصلنا "الأسانيد"، ولعله سهو قلم من الناسخ.

(٣) هذا اصطلاح خاص لبعض المحدثين، وحدناه مستعملاً على فئة عند بعض المتقدمين كالسائي. وعند المحدثين المعارضة كان عبد البر، والحافظ عبد الحق، فتسه هذا وأمثاله مما يكون مصطلحاً لبعض الأئمة أو مستعملاً على فئة.

## [العالِي]

هو من عدده أي عدد رجال السند، وهو من سبب إلى شيء، لذلك العدد القليل بالنسبة إلى سند آخر، يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير، أو ينتهي إلى شيء من أئمة الحديث ذي منه، عده كال حفظ، والفقه والضبط والتصنيف وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح، كسعد ومالك والثوري<sup>(١)</sup> والشافعي<sup>(٢)</sup> والبخاري<sup>(٣)</sup> ومسلم ونحوهم.

## [العلو المطلق]

فالأوّل: - وهو ما ينتهي إلى النبي ﷺ، عده نسبي، فإن اتفق أن يكون سنده صحيحاً كان الغاية القصوى، وإلا فصورة العلو فيه موحدة، ما لم يكن موضوعاً، فهو كالعدم.

## [العلو النسبي]

هو العلو نسبي، وهو ما يقل العدد فيه إلى ذلك الإمام، ولو كان العدد من ذلك الإمام إلى منتهاه كثيراً، وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه، حتى غلب ذلك على كثير منهم، بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه.

وإنما كان العلو مرغوباً فيه؛ لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ؛ لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه، فكلما كثرت الوسائط، وطال السند، كثرت مظان التجويز، وكلما قلت قلت.

هو سعيد بن سعيد بن مسروق اشوري، الكوفي، ولد ٩٧هـ، وهو إمام في فقه واحديث والرهدي والورع، توفي ١٦١هـ. روى له الستة.

العلو: صفة لنوع من الأسانيد المتصلة. والإسناد العالي: هو الذي قل عدد الوسائط فيه مع الاتقان. والعلو قسمان: العلو المصبق: وهو قلة الوسائط إلى شيء. والعلو النسبي: وسيأتي تعريفه وأخته في كلام المصنف.



فإن كان في النزول مزية ليست في العلو، كأن تكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر، فلا ترد أن النزول حينئذٍ أولى، وأما من رجح النزول مطلقاً واحتج بأن كثرة البحث تقتضي المشقة، فيعظم الأجر، فذلك ترجيح بامرٍ أجنبي عما يتعلق بالتصحيح والتضعيف<sup>(١)</sup>

### [الموافقة]

وفيه أي العلو النسبي الموافقة: وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه، أي الطريق التي تصل إلى ذلك المصنف المعين.

مثاله: روى البخاري، عن قتيبة<sup>(٢)</sup>، عن مالك حديثاً، فلو روينا من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج<sup>(٣)</sup>، عن قتيبة، مثلاً لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة، فقد حصل لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الإسناد إليه.

### [البدل]

وفيه أي العلو النسبي اسد: وهو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك، كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه من طريق أخرى إلى القعنبى عن مالك، فيكون القعنبى بدلاً فيه من قتيبة، وأكثر ما يعترون الموافقة والبدل إذا قارنا العلو، وإلا فاسم الموافقة والبدل واقع بدونه.

### [المساواة]

(١) أي فلا قيمة له، ويقور: إن العرف اعني درج على أنه كما أمكن الرجوع إلى مرجع أقدم كان أولى وأقوى، فاحداثهم هم الأصل في هذا العرف.

(٢) قتيبة بن سعيد ثقة ثبت، توفي ٢٤٠هـ. روى له الستة.

(٣) محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج، شيخ حرسان، ثقة حافظ ولد ٢١٦هـ، توفي ٣١٣هـ، روى عنه البخاري ومسلم في غير الصحيحين وغيرهما، وهو في عداد طلبة البخاري، انظر ص ١٢٠.

وهو أي العنق السببي **مسند** وهو من عدد الإسناد من **روى** أي **حدوث** أي الإسناد مع **مسند** **حد** **مستفصل**، كأن يروي النسائي، مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبي **ص** فيه أحد عشر نفساً، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه، بإسناد آخر إلى النبي **ص** يقع بيننا وبين النبي **ص** أحد عشر نفساً، فيساوي النسائي من حيث العدد، مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص.

### [المصافحة]

وهو أي العنق السببي أيضاً **مصافحة** وهو **لا** مع **مسند** **حد** **مستفصل** على الوجه المشروح أولاً، وسُميت مصافحة؛ لأن العادة حرت في العال بالـمصافحة بين من تلاقيا، ونحن في هذه الصورة كأننا لقينا النسائي، فكأننا صافحناه.

### [مسند وشرح]

وهو **مسند** **مسند** **مسند** المذكورة **مسند**، فيكون كل قسم من أقسام العلوق يقابله قسم من أقسام الشروح، خلافاً لمن رعه أن العنق قد يقع غير تابع لشرح.

### [رواية الأقران]

وهو **مسند** **مسند** **مسند** **مسند** في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية، مثل **مسند** **مسند** والأخذ عن المشايخ، فهو النوع الذي يقال له: رواية **لا**؛ لأنه حينئذ يكون راوياً عن قرينه.

### [المذبج]

وهو **مسند** **مسند** أي القريين عن **لا**.....

(١) النزول: كثرة عدد الرواة، والنازل: هو الحديث الذي كثر عدد الرواة في سنده ضد العالي.

فهو **سند صحيح**، وهو أحصى من الأول، فكلُّ مُدَبِّحٍ أقران، وليس كلُّ أقرانٍ مُدَبِّحاً، وقد صنّف الدارقطني في ذلك، وصنّف أبو الشيخ الأصبهاني<sup>٢</sup> في الذي قبله، وإذا روى الشيخ عن تلميذه صدق أن كلاهما يروي عن الآخر، فهل يُسمّى مُدَبِّحاً؟ فيه بحث، والظاهر لا؛ لأنه من رواية الأكارب عن الأصاغر، والتدبيح مأخوذ من ديباجتي أوجه، فيقتضي أن يكون ذلك مُستوياً من الجانبين، فلا يحجى فيه هذا.

### [رواية الأكارب عن الأصاغر]

وب روى الراوي **حسن** هو دونه في الحسن، أو في الملقب، أو في المقدار، فهذا النوع هو رواية الأكارب عن الأصاغر<sup>(٣)</sup>

### [الآباء عن الأبناء]

ومنه أي من جملة هذا النوع وهو أحصى من مُصنِّعه رواية الآباء عن الأبناء، والصحابة عن التابعين، والشيخ عن تلميذه، وبحو ذلك، وفي عكسه كثر؛ لأنه هو الحادثة المسلوكة العالبة.

(١) لأقران. برواة متقاربين في الحسن والإسناد، واكتفى بعضهم باتقارب في الإسناد، وهو الاشتراك في الأحد عن المشايخ.

ورواية القرين عن القرين قسمان: الأول: المدبج، وهو أن يروي كل منهما عن الآخر. الثاني: غير مدبج، وهو أن يروي أحد القرينين عن الآخر، ولا يروي الآخر عنه، وفائدة هذا نوع الصيانة عن الخطأ.

(٢) عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان الأصبهاني، المفسر وأحدث الحافظ، وكان مع سعة علمه صالحاً حريصاً قاتلاً لله، ويكثر في كتبه من العرائب. توفي ٣٦٩ هـ، له: الأعظمة، وطققات الحديث بأصبهان وغيرهما.

(٣) رواية الأكارب عن الأصاغر، أن يروي كبير لفرد أو انس أو كثير فيهما عن دونه، وهو كثير في الحديث وفائدته أن لا يتوهم انقلاب السند، مثل رواية البخاري عن تلميذه الترمذي.

وفائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم، وتنزيل الناس منازلهم.

وقد صنّف الحصب في رواية الآباء عن الأئمة تصنيفاً، وأفرد جزءاً لطيفاً في رواية الصحابة عن التابعين، ومنه من روى عن أبيه عن جده، وجمع الحافظ صلاح الدين العلائي<sup>(١)</sup> من المتأخرين مجلداً كبيراً في معرفة من روى عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، وقسمه أقساماً، فمنه ما يعود الضمير في قوله: 'عن جده' على الراوي، ومنه ما يعود الضمير فيه على أبيه، وبين ذلك وحققه، وحرّج في كل ترجمة حديثاً من مروياته، وقد لخصت كتابه المذكور وزدت عليه تراجم كثيرة جداً، وأكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الآباء بأربعة عشر أماً.

### [السابق واللاحق]

وباشترك أئمة عن نسخ، ونقدم موت أحدهما على الآخر، فهو سائق واللاحق<sup>(٢)</sup>، وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما بين الراويين فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة، وذلك أن الحافظ السلفي<sup>(٣)</sup> سمع منه أبو علي البردائي<sup>(٤)</sup> - أحد مشايخه - حديثاً، ورواه عنه، ومات على رأس الخمس مائة،

(١) حبيب بن كيكندي بن عبد الله علائي صلاح الدين أبو سعيد، ولد في دمشق ٦٩٤هـ، وكان حافظاً ثابته، عارف بأسماء الرجال وعمل وأصول، فقيه متكلم أديب. توفي ٧٦١هـ. من كتبه: جامع التحصيل لأحكام المراسيل (ط)، والوشى المعلم في ذكر من روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ.

(٢) أي سلسلة سند.

(٣) السابق واللاحق: هو أن يشترك في الرواية عن الراوي راويان بين وفاتيهما زمن بعيد.

(٤) أحمد بن محمد بن أحمد سيفه، الأصفهاني، أبو طاهر نسفي، ولد نحو ٤٧٢هـ، إمام حافظ فقيه معمر، شاع حديثه وكلامه مع القول، توفي ٥٧٦هـ. وقد جاوز المائة، وله مؤلفات كثيرة.

(٥) أحمد بن محمد بن أحمد أبو علي البردائي، ولد ٤٦٢هـ، ببردان قرب بغداد، وكان أحد الميرزين في الحديث، فقيه حنبلياً، توفي ٤٩٨هـ.

ثم كان آخر أصحاب السُّنَنِ بالسَّمَاعِ سِبْطُهُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَكِّيٍّ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ خَمْسِينَ وَسِتِّ مِائَةٍ.

وَمِنْ قَدِيمِ ذَلِكَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ حَدَّثَ عَنْ تَمِيمِ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ السَّرَّاجِ أَشْيَاءَ فِي التَّارِيخِ وَغَيْرِهِ. وَمَاتَ سِتَّةً وَسِتِّ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَآخِرُ مَنْ حَدَّثَ عَنِ السَّرَّاجِ بِالسَّمَاعِ أَبُو الْحُسَيْنِ الْخُفَّافُ<sup>(١)</sup>، وَمَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ. وَغَالَتْ مَا يَقَعُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنْهُ قَدْ يَتَأَخَّرُ بَعْدَ أَحَدِ الرَّأُوِيْنَ عَنْهُ رَمَابًا، حَتَّى يَسْمَعَ مِنْهُ بَعْضُ الْأَحْدَاثِ، وَيَعِيشُ بَعْدَ السَّمَاعِ ذَهْرًا طَوِيلًا، فَيَحْصُلُ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ نَحْوُ هَذِهِ الْمُدَّةِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

### [مُتَّفَقِي الْأَسْمَاءِ = الْمُتَّفَقُ وَالْمُفْتَرَقُ]

وَبِنْ رَوَى الرَّأُوِيَّ عَنْ أَشْيَاءٍ مُتَّفَقِي الْأَسْمَاءِ، أَوْ مَعَ اسْمِ الْأَبِ، أَوْ مَعَ اسْمِ الْجَدِّ، أَوْ مَعَ النِّسْبَةِ<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ أَبَدًا بِمَا يَخُصُّ كُلًّا مِنْهُمَا، فَإِنْ كَانَا ثَقَاتَيْنِ لَمْ يَضُرَّ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي "الْبُخَارِيِّ" فِي رَوَايَتِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَسْرُوبٍ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ، فَإِنَّهُ إِذَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَوْ أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى، أَوْ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَسْرُوبٍ، عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الدَّهْلِيُّ، وَقَدْ اسْتَوْعَمْتُ ذَلِكَ فِي مَقْدَمَةِ شَرْحِ الْبُخَارِيِّ.

### [المهمل]

(١) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّيَابُورِيِّ، أَحْفَافُ سِتَّةِ إِلَى خَمْسٍ، لِأَنَّهُ كَانَ يَصْعُقُ خُفَّافًا أَوْ يَبِيعُهَا، شَتَّى بَارِهْدٍ وَالْوَرَعِ، تَوَفَّى ٣٩٣ هـ.

(٢) سَمَاءُ النُّصَافِ فِيمَا بَأَيَّ ١٢١ "المهمل"، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا "الْمُتَّفَقُ وَالْمُفْتَرَقُ"، وَسَيَأْتِي بِمُفَصِّلِهِ ص ١٢٩، فَمَقَارِفُهُمَا، وَقَدْ بَيَّنَّ النُّصَافُ هَاهُنَا طَرِيقَ حَلِّ مُشْكَلِهِ، فَإِنَّهُ يَتَمَيَّزُ أَحَدُ الْمُتَّفَقِينَ عَنْ غَيْرِهِ، وَكَانَتْ أَحَدُهُمَا غَيْرَ ثَقَّةٍ. وَجِبَ التَّوَقُّفُ عَنِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ.

ومن أراد لذلك صابغاً كثيراً يمتاز أحدهما عن الآخر، **فما حصصه** أي السبب المروي عنه **أحدهما** **سبب سبب**، ومتى لم يتيسر ذلك أو كان محتضماً لهما معاً، فإشكاله شديداً، فيرجع فيه إلى القرائن والظن الغالب.

إكر - ويحدث

وإن روى عن شيخ حديثاً واحداً **سبح مروي**، فإن كان حزماً، كأن يقول: كذب عني، أو ما رويته هذا، أو نحو ذلك، فإن وقع منه ذلك **إدّيت الحزم**؛ لكذب واحد منهما لا بعينه، ولا يكون ذلك قادحاً في واحد منهما؛ للتعارض.

أو كان حذوه **حسلاً**، كأن يقول: ما أذكر هذا، أو لا أعرفه، فليس ذلك الحديث في الأصل، لأن ذلك يحمل على سبب السبح، وقيل: لا يقبل؛ لأن الفرع تبع للأصل في إثبات الحديث، بحيث إذا ثبت الأصل الحديث تمت رواية الفرع، وكذلك ينبغي أن يكون فرعاً عليه، وتبعاً له في التحقيق في النفي، وهذا متعقبات<sup>١</sup>، فإن عدالة الفرع تقتضي صدقه، وعدم عنه الأصل لا ينافيه، فامتنعت مقدم على النفي، وأما قياس ذلك بالشهادة<sup>٢</sup> فمأسوس؛ لأن شهادة الفرع لا تُسمع مع القدرة على شهادة الأصل بخلاف الرواية، فافترقا.

**وفيه** وأي وفي هذا النوع صنفان قطعي كتاب من حيث وسعي، وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح؛ لكون كثير منهم حدثوا بأحاديث فلما عُرِضَتْ عليهم لم يتذكروها، لكنهم

(١) شافعه وأهل حديث على لأول، وحفصة على ثاني أي عدم قبول حديثه؛ لأن إكر لأصل له وقع عندنا ريبه في حفظ تميمه عنه.

(٢) متعقب: منتقد.

(٣) أي بالشهادة على شهادة، إذ ذكر شاهد لأصلي م نفس شهادة شدي يمل شهادته عن لأصلي.

لإِعْتِمَادِهِمْ عَلَى الرَّوَاةِ عَنْهُمْ، صَارُوا يَرْوُونَهَا عَنِ الَّذِينَ رَوَوْهَا عَنْهُمْ عَنِ أَنْفُسِهِمْ، كَحَدِيثِ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  $\text{رضي الله عنه}$  مَرْفُوعاً فِي قِصَّةِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ . قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ<sup>(١)</sup> : حَدَّثَنِي بِهِ رِبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سُهَيْلٍ، فَلَقِيتُ سُهَيْلاً فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ فَمَنْ يَعْرِفُهُ، فَقَالَ: إِنَّ رِبِيعَةَ حَدَّثَنِي عَنْكَ نَكِداً، فَكَانَ سُهَيْلٌ يَحَدِّثُكَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي رِبِيعَةُ عَنِّي أَنِّي حَدَّثْتُهُ عَنْ أَبِي بِهِ، وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ<sup>(٢)</sup>

## [المُسْنَسِل]

وَبِالْإِسْنَادِ فِي إِسْنَادٍ مِنَ الْأَسَانِيدِ فِي صَبْحِ الْأَدَبِ، كَسَمِعْتُ فُلاناً قَالَ: سَمِعْتُ فُلاناً، أَوْ حَدَّثَنَا فُلانٌ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلانٌ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الصَّيْغِ، أَوْ سَمِعْتُ مِنْ حَدَّثِ الْقَوْلِيَةِ، كَسَمِعْتُ فُلاناً يَقُولُ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ حَدَّثَنِي فُلانٌ ... ، إِلَى آخِرِهِ، أَوْ الْفَعْلِيَّةُ كَقَوْلِهِ: دَخَلْنَا عَلَى فُلانٍ فَأَطْعَمَنَا تَمراً... ، إِلَى آخِرِهِ، أَوْ الْقَوْلِيَّةُ وَالْفَعْلِيَّةُ مَعاً كَقَوْلِهِ: حَدَّثَنِي فُلانٌ وَهُوَ آخِذٌ بِحَبِيَّتِهِ قَالَ: آمَنْتُ بِالْقَدَرِ ... ، إِلَى آخِرِهِ .

(١) حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي في الأحكام، باب إيمان مع الشاهد ٣: ٦٢٧، وأبو داود في الأقضية ٣: ٣٠٩، وابن ماجه في الأحكام ٢: ٧٩٣، ومراجعة عند يعرير سهيل رواها أبو داود. وأخرج الحديث مسلم في الأقضية: ٥: ١٢٨، وأبو داود: ٣: ٣٠٨، عن ابن عباس  $\text{رضي الله عنه}$  من غير طريق سهيل.  
(٢) أبو محمد المدي، محدث مكث، صدوق، قد حدث من كتبه فقه، كان يحدث من كتب غيره فيحصى، توفي ١٨٦ أو ١٨٧هـ. روى له الجماعة.  
(٣) هو المعروف بربيعة الرأي، واسم أبيه هروج، لقب ربيعة بذلك لإمعه في الرأي، ثقة فقيه، توفي ١٣٦هـ، روى له الجماعة.

(٤) لكن هذا لا يلعي احتمال خطأ الراوي ما دام الشيخ لم يتذكر الحديث.  
(٥) تمام الحديث: من سأل حرمه من حرمه ومعه أحد حرمه أخرجه الحاكم ثم التمسيل في 'معرفته علوم الحديث': ٣١-٣٢، والأيوبي في 'المناهل السلسلة': ٣٥-٣٧.





ثم عن ' وحوها من الصَّيغِ الْمُحْتَمَلَةِ لِلسَّمَاعِ وَالْإِجَازَةِ، وَلِعَدَمِ السَّمَاعِ أَيْضًا، وَهَذَا مِثْلُ: قَالَ، وَذَكَرَ، وَرَوَى.

فَاللِّفْظَانِ الْأَوَّلَانِ مِنْ صَيَغِ الْأَدَاءِ - وَهُمَا سَمِعْتُ وَحَدَّثَنِي - صَالِحَانِ لِمَنْ سَمِعَ وَخَذَهُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ. وَتَخْصِيصُ التَّحْدِيثِ بِمَا سُمِعَ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ هُوَ الشَّائِعُ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ اصْطِلَاحًا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ، وَفِي ادِّعَاءِ الْمَرْقِ بَيْنَهُمَا تَكْنُفٌ شَدِيدٌ، لَكِنْ لَمَّا تَقَرَّرَ الْاصْطِلَاحُ صَارَ ذَلِكَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً، فَتَقَدَّمَ عَلَى الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ، مَعَ أَنَّ هَذَا الْاصْطِلَاحَ إِنَّمَا شَاعَ عِنْدَ الْمَشَارِقَةِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ، وَأَمَّا غَالِبُ الْمَغَارِبَةِ فَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا هَذَا الْاصْطِلَاحَ، بَلِ الْإِخْبَارُ وَالتَّحْدِيثُ عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

فَإِنْ جَمَعَ الرَّأْيُ، أَيْ أَتَى بِصَيَغَةِ الْجَمْعِ فِي الصَّيَغَةِ الْأُولَى، كَأَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ، أَوْ سَمِعْنَا فُلَانًا يَقُولُ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ مَعَ غَيْرِهِ، وَقَدْ تَكُونُ النَّوْنُ لِلْعِظْمَةِ لَكِنْ بِقِلَّةٍ.

وَأَوَّلُهَا أَيْ الْمَرَاتِبُ أَصْرَحُهَا، أَيْ أَصْرَحُ صَيَغِ الْأَدَاءِ فِي سَمَاعِ قَائِلِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ الْوِاسِطَةَ، لَكِنْ 'حَدَّثَنِي' قَدْ تُطْلَقُ فِي الْإِجَازَةِ تَدْلِيْسًا، وَأَرْفَعُهَا مِقْدَارًا مَا يَقَعُ فِي الْإِمْلَاءِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّثْبُتِ وَالتَّحْفُظِ.

وَالثَّالِثُ وَهُوَ أَحْبَرِي، وَالرَّابِعُ وَهُوَ قَرَأْتُ عَلَيْهِ لِمَنْ قَرَأَ نَفْسَهُ عَلَى الشَّيْخِ، فَإِنْ جَمَعَ كَأَنْ يَقُولَ: أَخْبَرْنَا أَوْ قَرَأْنَا عَلَيْهِ، فَهُوَ كَالْحَامِسِ، وَهُوَ قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، وَعُرِفَ مِنْ هَذَا أَنَّ التَّعْبِيرَ بِـ"قَرَأْتُ" لِمَنْ قَرَأَ خَيْرٌ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالْإِخْبَارِ؛ لِأَنَّهُ أَفْصَحُ بِصُورَةِ الْحَالِ.

### [العرض]

تَنْبِيْهُ: الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ أَحَدُ وَجُوهِ التَّحْمُّلِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَأَبْعَدُ مَنْ أَيْ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَقَدْ اشْتَدَّ إنْكَارُ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَدِينِيِّينَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، حَتَّى بَالِغَ بَعْضُهُمْ فَرَحَّحَهَا عَلَى

السماع من لفظ الشيخ، وذهب جمعٌ حَمَّ منهم البخاري وحكاؤه في أوائل صحيحه عن جماعة من الأئمة إلى أن السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعني في الصَّحَّة والقُوَّة سواء، والله أعلم.

### [الإنباء]

• لاساء من حيث اللغة واصطلاح المتقدمين بمعنى لا حس، لا في حذف شذوذه، فهو لا حسه من "لأنها في عرف المتأخرين للإجازة.

### [الضعفة والمعنعن]

• جمع الضعفة من حيث اللغة على سماع، بخلاف غير المعاصر؛ فإنها تكون مرسلّة أو مُقصّعة، فشرطُ حملها على السماع ثبوت المعاصرة، لا من سماع، فإنها ليست محمولة على السماع.

• المعنعنة: هي الرواية — عن — بأن يقول لروى: عن فلان، وحديث معنعن: هو حديث لذي في سنده "عن فلان"، ومثله في الحكم: المؤنن. وهو الذي في سنده: "أن فلانا".

• أي مع إمكان لقاء راوي من روى عنه بصيغته "عن"، مثل أن يسم من دارجهما أن كلا منهما آدم في سنده. ولا فلا تكفي المعاصرة أي مجرد وجودهما في عصر واحد كيصفيا كان، والخص في تحقيق مسأله أن يور راوي: "عن فلان يحمل على سماع، أي يعتبر سماعا بشرطين: الأول: أن لا يكون راوي الذي قال: عن فلان مدلسا. الثاني: لقاءه لمن روى عنه.

• لكن كيف ثبت اللقاء؟ تفقوا على إثبات لقاء بينهما بتصريح لروى أنه سمع عن روى عنه، أو تخصيص عام من الحديث بذلك، واحتجوا في إثبات اللقاء وانحصار السند بالمعاصرة مع إمكان اللقاء بشرط سلامة راوي من التدليس، فلم يقبلها علي بن مهدي وطائفة من محدثين، وفيها الإمام مسلم، واحتج مدعيه بقوة في مقدمة صحيحه، ونكر على من حلقه في ذلك. وقد رجع مصنف وأكثر أهل المصنح لروى لأول، وسبب حافض أن حجبها بقوله: "ليخصص الأمر من باقي معنعن عن كونه من مرسل حتي . لكن هذا يدل على قوة لطريقه الأول في إثبات اللقاء، لما فيها من زيادة الإثبات، ولا يصل الظرفية ثمانية، والدليل على ذلك أن مسأله في راوي غير مدلس، ومثله لا يروي عن عاصره ولم يبق بصيغة عن، ولا كان مدلسا، ومسألة في غير مدلس. ويدل على صحة مذهب مسلم أمور أخرى منها: ١ عقد الإجماع على صحة أحاديث مسلم.

٢ جريان عمل على الاحتجاج بأحاديث مسلم دون حدث في معنعن منها أو غير معنعن

## [أحكام طرق التحمل والأداء]

وهو: نُشْرَطُ في حمل عننة المعاصر على السماع **ثَبُوتُ** فائهما، أي الشيخ والراوي عنه مرة واحدة؛ ليحصل الأمر من باقي مُعْتَمِعه عن كونه من المرسل الخفي، وهو **السُّخَارُ**، تبعاً لـ **عَبْدِ** بن **الْمَدِينِ** و**الْبُخَارِيِّ** وغيرهما من **النُّقَّادِ**<sup>(١)</sup>

## [المشافهة بالإجازة]

وَأُطْلِقُوا **الْمُشَافَهَةَ** في الإجازة المتقطعة بها تجوراً، وكذا **السُّكَّانَةَ** في الإجازة السكونية بها، وهو موحود في عبارة كثير من المتأخرين، بخلاف المتقدمين؛ فإنهم إنما يطلقونها فيما كتب به الشيخ من الحديث إلى الطالب، سواء أذن له في روايته أم لا، لا فيما إذا كتب إليه بالإجازة فقط.

## [المناولة]

وَنُشْرَطُ في صحة الرواية بالمناولة اقترانها بالإذن **بِالرَّوْيِ**، وهي إذا حصل هذا الشرط رُفِعَ أنواع الإجازة؛ إما فيها من **التَّعْيِينِ** و**التَّشْخِصِ**.

وَصُورَتُهَا: أَنْ يَدْفَعَ الشَّيْخُ أَصْبَهُ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ سَطَّاباً، أَوْ يُحْضِرَ الطَّالِبُ الْأَصْلَ لَشَيْخٍ، وَيَقُولَ لَهُ فِي الصُّورَتَيْنِ: هَذَا رَوَيْتِي عَنْ فُلَانٍ فَارَوْهُ عَنِّي، وَشَرْطُهُ أَيْضاً أَنْ يُمَكِّنَهُ مِنْهُ، إِمَّا بِالتَّمْلِيكِ، وَإِمَّا

= وقد أُوْهِمَ بعضُ المعاصرينَ الأفاضل في هذه المسألة أن مسما لا يشترط النقاء لاتصال السند بل يكفي بالمعاصرة، وهذا خطأ بل هو يشترط نقاء وسماع الراوي من حدث عنه بـ 'عن'، وللدليل انقضاء على ذلك أنه لا خلاف بين جمهورهم ومنهم من سمى أن حدث المرسل لا ينجح به وقد صرح مسما بذلك في مقدمة صحيحه بعدد صريحة حارمه، إنما خلاف بين محدثين في تبعه في كيفية ثبوت نقاء من يروي بـ 'عن' وبين الشيخ المروي عنه.

(١) في نسخة هذا الرأي لسحابي بصر شديد، وحدث لأن مسما معروف بعناية لإعطاء والاحترام لشيخه البخاري، مما لا يتناسب مع شدة اللهجة والإنكار في رد مسلم على هذا الرأي.

بالعارية؛ لِيَنْقُلَ مِنْهُ وَيُقَابِلَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا إِنْ نَاولَهُ واستردَّ في الحال فلا يتيبن لها زيادة مزية على الإجازة المعيّنة، وهي أن يُجيزه الشيخ برواية كتاب معيّن، ويُعيّن له كيفية روايته له، وإذا خلت المناولة عن الإذن لم يُعتَبَر بها عند الجمهور، وجنح من اعتبرها إلى أن مُناولته إيّاه تقوم مقام إرساله إليه بالكتاب من بلد إلى بلد.

### [الكتابة والمكاتبة]

وقد ذهب إلى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من الأئمة، ولو لم يُقرن ذلك بالإذن بالرواية، كأنهم اكتفوا في ذلك بالقرينة، ولم يظهر لي فرق قوي بين مناولته شيخ من يده لصالب وبين إرساله إليه بالكتاب من موضع إلى آخر، إذا خلا كلُّ منهما عن الإذن.

### [الوجادة]

وكذا سرّضه بإذن في له حده: وهي أن يجد بخط يعرف كاتبه، فيقول: وجدت بخط فلان. ولا يسوغ فيه إطلاق أخباري بمجرد ذلك، إلا إن كان له منه إذن بالرواية عنه، وأصق قوة ذلك فغلطوا.

### [الوصية]

وكذا الوصية بالكتاب

وهو أن يوصي عند موته أو سفره لشخصٍ مُعيّن بأصله أو بأصوله، فقد قال قوة من الأئمة المتقدمين: يحور له أن يروي تلك الأصول عنه بمجرد هذه الوصية، وأى ذلك الجمهور، إلا إن كان له منه إجازة.

١١، ونحو ذلك قول العلماء. قال فلان في كتاب كذا، أو قال فلان.. ما أحده من كتب، ولو لم يذكر اسم الكتاب، ونحوه العزو إلى المراجع في الحاشية.

## [الإعلام]

وكذا اشترطوا الإذن بالرواية في الإعلام: وهو أن يُعْلِمَ الشيخُ أحدَ الطلبة بأنني أروي الكتابَ الفلاني عن فلان.

## [الإجازة]

فإن كان له منه إجازةٌ اعتُبر، وإلا فلا عَرُهُ دَسْتُ<sup>(١)</sup>، كإحارة العامة في المُجَازِ له، لا في المُجَارِ به، كأن يقول: أجزت لجميع المُسلمين، أو لِمَنْ أدرك حياتي، أو لأهل الإقليم الفلاني، أو لأهل البلد الفلانيَّة، وهو أقرب إلى الصَّحَّة؛ لقُرْبِ الانحصار، وكذا الإجازةُ **سَخَّهَو**، كأن يكون مُبْهَمًا أو مُهْمَلًا، وكذا الإجازةُ **سَعْدُوم** كأن يقول: أجزت لِمَنْ سيولد لفلان، وقد قيل: إن عَطَفَه على موجودٍ صحَّ، وكان يقول: أجزت لك ولِمَنْ سيولد لك، الأقرب عدمُ الصحة، أيضاً، وكذلك الإجازةُ لموجودٍ أو معدومٍ عُلِّقَتْ بشرطٍ مشيئةٍ الغير، كأن يقول: أجزت لك إن شاء فلان، أو أجزت لِمَنْ شاء فلان، لا أن يقول: أجزت لك إن شئت، وهذا على الأصح في جميع دَسْتُ.

وقد جَوَّرَ الرِّوَايَةَ جَمِيعَ ذَلِكَ - سِوَى الْمَجْهُوبِ، ما لم يُبَيِّنِ الْمُرَادُ مِنْهُ - الْخَطِيبُ، وَحَكَاهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ مَتَابِعِهِ، وَاسْتَعْمَلَ الْإِجَازَةَ لِلْمَعْدُومِ مِنَ الْقَدَمَاءِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْدَةَ<sup>(٣)</sup>.....

(١) وذهب كثير من محدثي والفقهاء والأصوليين إلى جواز الرواية ما تحمده بالإعلام من غير إجازة. وهو قوي، كما بينا في "منهج النقد": ٢١٩.

(٢) هو أبو بكر عبد الله بن الإمام أبي داود السجستاني، ثقة، تكلم فيه أبوه أبو داود، توفي ٣١٩هـ.

(٣) محمد بن إسحاق بن محمد المشهور بابن منده، وكذا اشتهر جده محمد بن يحيى بذلك، ولد ٣١٠هـ، ورحل في الآفاق، وسمع وكتب عن ألف وسبع مائة شيخ. ووصف بمحدث العصر، توفي ٣٩٥هـ. له مؤلفات كثيرة.

واستعمل المعلقة منهم أيضاً أبو بكر بن أبي حنيفة . وروى بالإجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض الحفاظ في كتاب، ورثهم على خروف المعجم؛ لكثرتهم، وكل ذلك - كما قال ابن الصلاح - توسع غير مرضي؛ لأن الإجازة الخاصة المعنية مختلف في صحتها اختلافاً قوياً عند القدماء، وإن كان العمل استقر على اعتبارها عند المتأخرين، فهي دون السماح بالاتفاق، وكيف إذا حصل فيها الاسترسال المذكور؛ فإنها تزداد ضعفاً، كتبها في الجملة خير من إيراد الحديث مفضلاً، والله تعالى أعلم.

وإلى هنا انتهى الكلام في أقسام صيغ الأداء.

[المتفق والمفترق]

المتفق والمفترق: هما نوعان من أسماء الرجال، وهما من جنس شخصيتهم، سواء اتفق في ذلك اتان منهم أو أكثر، وكذلك إذا اتفق اتان فصاعداً في الكنية والنسبة، فيه اتوع الذي يقال له: المتفق والمفترق<sup>(١)</sup>

وفائدة معرفته: حشية أن يظن الشخصيات شخصاً واحداً، وقد صنف فيه الخطيب كتاباً حافلاً، وقد لخصه وزدت عليه شيئاً كثيراً.

١ - أحمد بن أبي حنيفة، رهبر بن حرب، أبو بكر، حافظ حجة لإمام، ولد ١٨٥هـ، وأحد عن لأئمة أحمد بن حنبل بن معين وغيرهم، وكان عبداً في تاريخ ومعرفة نام الأسس. توفي ٢٧٩هـ. له كتاب التاريخ في تاريخ رواة الحديث، قالوا: لا يعرف كتاب أغزر فوائد من كتابه هذا في التاريخ.

٢ - المتفق والمفترق: هو من يتفق مع سبعة غيره لفظاً وحضاً، وهو أقسام منها.

١ - من اتفق أسماءهم وأسماء ائمتهم، مثل: محمد بن عبيد، في رجال ستة عشرة منهم محمد بن عبيد.

٢ - من اتفق كنيتهم ونسبتهم معاً، مثله: أبو عمرو الجوني، كتاب عبد الله بن حبيب وموسى بن سهل وسبق أن ذكر المصنف هذا النوع ص ١٢٠، وبين طرق حل مشكلة، وأثنى فروع له مهمة، فاصبرها.

وهذا عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمُهْمَل؛ لأنه يُحْشَى منه أن يُظَنَّ الواحدُ اثنين، وهذا يُحْشَى منه أن يُظَنَّ الاثنانِ واحداً.

### [المؤتلف والمُختَلِفُ]

وإن تَنَقَّتْ الأسماءُ خطأً و خُصِفَ مُعَدَّ سواء كان مرجع الاختلاف النقط أم الشكل، فهو مُؤْتَلَفٌ وَ مُخْتَلِفٌ<sup>(١)</sup>

ومعرفته من مهمات هذا الفن حتى قال علي بن ابيديني: أشدُّ التَّصْحِيفِ ما يقع في الأسماء، ووجهه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدُّ عليه، ولا بعده، وقد صَنَّفَ فيه أبو أحمد العسكري، لكنّه أضافه إلى كتاب التَّصْحِيفِ به، ثمَّ أفرَّده بالتَّأْلِيفِ عبد الغني بن سعيد فجَمَعَ فيه كتابين كتاب في مُشْتَبِه الأسماء، وكتاب في مُشْتَبِه النِّسْبَةِ، وجمَعَ شيخه الدارقطني في ذلك كتاباً حافلاً، ثمَّ جَمَعَ الخطيبُ ذِيلاً.

ثمَّ جَمَعَ الحميع أبو نصر بن<sup>(٢)</sup> ما كولا في كتابه "الإكمال"، واستدرك عليهم في كتاب آخر جَمَعَ فيه أو هامهم وبيَّنهما، وكتابه من أجمع ما جُمِعَ في ذلك، وهو عمدة كلِّ محدِّث بعده، وقد استدرك عليه أبو بكر بن نقطة ما فاتهُ، أو تجدد بعده في مجلدٍ ضخْمٍ، ثمَّ ذيل عليه منصور بن سليم - بفتح السين<sup>(٣)</sup> - في مجلدٍ لطيفٍ، ..... في مجلدٍ لطيفٍ، .....  
.....

(١) ص ١٢١ و ١٢٠ تعيقاً حاشية (٥) منها.

(٢) مؤتلف ومختلف: هو ما تنفق في الخط صورته، وتختلف في نطق صيغته. مثاله: حرام وحرام، يريد وتريد، ويريد ويريد.

(٣) علي بن هبة الله المعروف بابن ماكولا، سمع الحديث الكثير، وكان نحوياً وشاعراً محبداً وأميراً، قتل سنة ٤٧٥هـ، وقيل: بعدها، من كتبه: الإكمال في رفع الارتياح عن المتشابه من الأسماء والكنى والأسباب، مرجع مهم في بابها، خلد به مؤلفه وشهر (ط).

(٤) منصور بن سبیم همداني الإسكدراني، حافظ مؤرخ توفي ٦٧٧هـ، من كتبه: اديب على تديبيل ابن نقطة على الإكمال.

وكذلك أبو حامد بن الصَّابُونِي<sup>(١)</sup>

وجَمَعَ الذهبيُّ<sup>(٢)</sup> في ذلك كتاباً مختصراً جداً اعتمد فيه على الضَّنْط بالقلم، فكثُر فيه الغلطُ والتَّصحيفُ المُبَايِنُ لموضوع الكتاب.

وقد يَسُرُّ الله تعالى بتوضيحه في كتاب سَمَّيْتُهُ "تصير المنتبه بتحرير المشتبه"، وهو مجلدٌ واحدٌ، فضبطته بالحروف على الطَّرِيقَةِ المَرْضِيَّةِ، وزدْتُ عليه شيئاً كثيراً ممَّا أهُمُّهُ أو لَمْ يَقِفْ عِيبُهُ، ولِلَّهِ الحمدُ على ذلك.

### [المتشابه]

وإن عفت لأسماء خطأ ونطقاً، وحذف لاءاً نُضْفًا مع اثتلافهما<sup>(٣)</sup> خطأ، كمحمد بن عقيل - بفتح العين - ومحمد بن عقيل - بصمها - الأول نيسابوري والثاني فرياني، وهما مشهوران وطبقتهما متقاربة، أو بالعكس كأن تختلف الأسماء نُطْقًا، وتأتلف خطأ، وتتفق الأبناء خطأ ونطقاً كشریح بن النعمان، وسُرَّيْح بن النعمان، الأول بالسَّين المُعْجَمَةِ والحاء المُهْمَلَةِ وهو تابعيٌّ يروي عن عبي بن عبيد<sup>(٤)</sup>، والثاني بالسَّين المُهْمَلَةِ واجيم وهو من شيوخ النُحَارِيِّ<sup>(٥)</sup> فهُنَا التَّوَعُّدُ يُقَالُ

(١) محمد بن عبي بن محمود حمد الدين أبو حامد بن الصَّبُونِي، وِد ٦٠٤هـ، وكتب الحديث بلاد الشام ومصر وحجاز. وهو محدث مشهور حافظ، توفي ٦٨٠هـ. له محد في المؤلفات ومختلف دليل له عبي بن بقصة.

(٢) محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله شمس الدين مدهي الدمشقي، وِد ٦٧٣هـ، ورحل إلى مختلف البلدان، وأحد عن أريد من ألف ومائتي نفس في سماح وإحارة، برع حمة في علوم الحديث ورحاله وإسارح، فهو محدث لشام ومعه وكن أحد لأدكياء لمعدودين وحفاص مبرزين. توفي ٧٤٨هـ، مؤلفاته كثيرة حد

وكنها قيمة، منها سيرُ غلام أسلاء (ط)، وميرب الاعتدال (ص)، ونعي في تصفد (ص)، وكتابه مُشار إليه هو "المنتبه في أسماء الرجال" مطبوع أيضاً. كما أن كتاب الحافظ بن حجر "تصير اسمه" مطبوع أيضاً

(٣) في الأصل، 'اختلافهما' وهو سبق قسم، صوبه الصغوري في حاشية كما أشاه. وثت 'اثتلافهما' كدست في سائر النسخ.



له: **المتشابهة**، وكذا إن وقع ذلك الاتفاق في **الاسم واسم الأب** و**الاختلاف في النسبة**، وقد صنف فيه الخطيب كتاباً جليلاً سماه "تلخيص المتشابهة"، ثم ديل عليه أيضاً بما فاتهُ أولاً، وهو كثير الفائدة. ويترك منهُ ومما قلته **أبو غ** منها: أن يحصل **الاتفاق** أو **الاشتراك** في **الاسم واسم الأب** مثلاً إلا في **حرف أو حرفين** فأكثر من أحدهما أو منهما، وهو **أ** على قسمين

١ - إما بأن يكون الاختلاف بالتغيير مع أن عدد الحروف ثابتة في الجهتين.

٢ - أو يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض.

فمن أمثلة الأول: محمد بن سنان - بكسر المهملة ونونين بينهما ألف - وهم جماعة، منهم العوفي - بفتح العين والواو ثم القاف - شيخ البخاري، ومحمد بن سيار - بفتح المهملة وتشديد الياء التحتانية وبعد الألف راء - وهم أيضاً جماعة، منهم اليماني شيخ عمر بن يونس، ومنها: محمد بن حنين - بضم المهملة ونونين الأولى مفتوحة بينهما ياءً تحتانية - تابعي يروي عن ابن عباس وغيره، ومحمد بن جنيب - بالحيم بعدها موحدة وآخره راء - وهو محمد بن جنيب بن مطيع، تابعي مشهور أيضاً.

ومن ذلك: معرف بن واصل كوفي مشهور، ومطرف بن واصل - بالطاء بدل العين - شيخ آخر يروي عنه أبو حذيفة التهمدي.

(١) التشابه: هو أن تتفق اسم شخصين أو كنيتهما، ويوجد في نسبهما الاختلاف و لا تشابه في عرهما فهو مركب من النوعين: المتفق والمفروق والمؤلف والمختلف. وفائدة معرفته هو وما قبله الأمن من العصب.

(٢) أي النوع الذي يحصل فيه الاتفاق أو الاشتراك في الاسم واسم الأب، فهذا على قسمين ذكرهما المصنف.

ومنه أيضاً: أحمد بن الحسين صاحب إبراهيم بن سعد، وآخرون، وأحمد بن الحسين مثله، لكن بدل الميم بـاءً تحتائية، وهو شيخ بخاري يروي عنه عبد الله بن محمد البيهقي.

ومن ذلك أيضاً: حفص بن مسرة، شيخ مشهور من طقة مالك، وجعفر بن ميسرة شيخ لعبيد الله بن موسى الكوفي، الأول باحساء المهمة وانفاء بعدها صاد مهمة، والثاني بالحيم والعين المهمة بعدها فاء ثم راء.

ومن أمتة الثاني: عبد الله بن ريد، وهم جماعة منهم في الصحابة صاحب الأذان، واسم حده عبد ربه، وراوي حديث الوضوء، واسم حده عاصم، وهما أنصاريان، وعبد الله بن يزيد، زيادة ياء في أول اسم الأب والزاي مكسورة، وهم أيضاً جماعة منهم في الصحابة: لحطمي يكنى أبا موسى وحدثه في الصحيحين، والقارئ، له ذكر في حديث عائشة . وقد رغم بعضهم أنه الخطمي، وفيه نظر.

ومنها: عبد الله بن يحيى، وهم جماعة. وعبد الله بن نحى - بضم النون وفتح الحيم وتشديد اياء - تابعي معروف يروي عن عتي

### [المتشابه المقلوب]

في قسم بني بني سق في صفحة سبعة، وهو أن يكون بين لاسمين متغيرين أو لأسماء خلاف بالتعبير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض بحرف أو حرفين فأكثر.

(٢) في أصنا "وهما" وهو سهو قلم.

(٣) في بخاري في شهادته ٣: ١٧٢. "سمع سي": رجلاً قرأ في المسجد فقال: رحمه الله لقد أذكرني كذا وكذا آية. الرجل هو عبد الله بن يزيد القارئ كما في "الهدى": ٢: ٣٣. وسها من ضبطه بالياء المشددة، كما وقع في شرح الشرح ص: ٧١٣.

أَوْ يَحْصُلُ الْإِتْفَاقُ<sup>١</sup> فِي الْخَطِّ وَالنُّصْقِ، كَمَا يَحْصُلُ الْإِخْتِلَافُ وَالْإِشْتِبَاهُ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، إِمَّا فِي الْأَسْمِينَ جُمْلَةً<sup>٢</sup> أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، كَأَن يَقَعَ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ فِي الْأَسْمِ الْوَاحِدِ فِي بَعْضِ حُرُوفِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَشْتَبِهُ بِهِ.

مِثَالُ الْأَوَّلِ: الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ وَيَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَمِنْهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ وَيَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَمِثَالُ الثَّانِي: أَيُّوبُ بْنُ سَيَّارٍ، وَأَيُّوبُ بْنُ يَسَارٍ، الْأَوَّلُ مَدْيٌ مَشْهُورٌ لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ، وَالْآخِرُ مَجْهُولٌ.

خَاتَمَةٌ

### [طبقات الرواة]

وَمِنْ الْمَهْمِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرِّوَاةِ

وَفَائِدَتُهُ: الْأَمْنُ مِنْ تَدَاخُلِ الْمُشْتَبِهِينَ، وَإِمْكَانُ الْإِطْلَاعِ عَلَى تَبْيِينَ الْمَدْلُوسِينَ، وَالْوَقُوفُ عَلَى حَقِيقَةِ الْمُرَادِ مِنَ الْعَنْعَنَةِ.

وَالطَّبَقَةُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ: عِبَارَةٌ عَنْ جَمَاعَةٍ اشْتَرَكُوا فِي السَّنِّ وَتَقَاءَ الْمَشَايِخِ، وَقَدْ يَكُونُ اشْتِخَاصُ الْوَاحِدِ مِنْ طَنْقَتَيْنِ بِاعْتِبَارَيْنِ، كَأَسِ بْنِ مَالِكٍ رحمته الله، فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ ثُبُوتُ صَحْبَتِهِ لِنَبِيِّ ﷺ يُعَدُّ فِي طَبَقَةِ الْعَشْرَةِ مِثْلًا، وَمِنْ حَيْثُ صِغَرُ السَّنِّ يُعَدُّ فِي طَبَقَةِ مَنْ بَعْدَهُمْ، فَمَنْ نَظَرَ إِلَى الصَّحَابَةِ بِاعْتِبَارِ الصُّحْبَةِ جَعَلَ الْجَمِيعَ طَبَقَةً وَاحِدَةً، كَمَا صَنَعَ ابْنُ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَيْهِمْ بِاعْتِبَارِ قَدْرِ زَائِدٍ، كَالسَّبْقِ إِلَى الْإِسْلَامِ أَوْ شَهَادَةِ الْمَشَاهِدِ الْفَاضِلَةِ، جَعَلَهُمْ طَبَقَاتٍ، وَإِلَى ذَلِكَ جَنَحَ.....

(١) هذا معصوف على قوله ص: ١٣١: "يتركب منه ومثله نوعان: منها: أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه في الاسم واسم الأب مثلاً" فذكر هنا نوعاً آخر فقال: "أو يحصل الاتفاق في الخط والنطق".

(٢) ويسمى هذا التشابه المقلوب، مثل الأسود بن يزيد ويزيد بن الأسود.

صاحب الطبقات أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي<sup>١</sup>، وكتابه أجمع ما جمع في ذلك. وكذلك من جاء بعد الصحابة، وهم التابعون، من نظر إليهم باعتبار الأحاد عن بعض الصحابة فقد جعل الجميع طقة واحدة، كما صنع ابن حبان أيضاً، ومن نظر إليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد، ولكل منهما وجه.

### [التاريخ]

من المهمة أيضاً معرفة **مدحهم ومذمهم**؛ لأن معرفتها يحصل الأمن من دعوى المدعي لبقاء بعضهم، وهو في نفس الأمر ليس كذلك.

### [أوطان الرواة]

ومن المهمة أيضاً معرفة **أوطانهم** وأوطانهم<sup>(٣)</sup>، وفائدته الأمن من تداخل الاسمين إذا اتفقا، لكن افترقا بالنسب.

### [معرفة الثقات والضعفاء]

من المهمة أيضاً معرفة **أحوالهم** **تعديلهم** **تحريجهم** **وحيالهم**.

١- محمد بن سعد بن مسعود هاشمي مولى بني هاشم، كاتب لوفدي، محدث عالم بالأخبار، كثير الحديث كثير نعم، صدوق فاضل، توفي ٢٣٠هـ، روى عنه أبو دود، أشهر كتبه طبقات الكبرى (ط)  
٢- هذا هو علم التاريخ، وهو تعريف ما وقع به تصفية لأحوال في مؤيد ووفيت، وما يتحقق به من موافق وحوادث التي يسأ عنها معاك حسنة من تعدل وخرج وهو ذلك. فتح المبحث لسبحاوي: ٤٥٩  
وأنظر ما سبق ص ٨٤، ثم ما، ومن أهم مصادره تاريخ كبير لسبحاوي، ومشاهير علماء الأمصار لاس حبان.  
٣- فردوا هذا نوع خاص، هو معرفة أوصال الرواة، ومن لاحظوه في ذلك نقل الروي من يد إلى آخر، وأثر ذلك على نسبته وعلى حفظه كان لم تكن كتبه معه، فحدث من حفظه فوهم.  
٤- هذا من علم اخرج والتعديل، فردوه نوع خاص هو معرفة الثقات والضعفاء، ونقسم المصادر في ذلك ثلاثة أقسام:

لأنَّ الرَّاوِي إمَّا أَنْ تُعْرَفَ عَدَالَتُهُ، أَوْ يُعْرَفَ إِسْقَافُهُ، أَوْ لَا يُعْرَفَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

وَمِنْ أَهَمِّ ذَلِكَ بَعْدَ الْإِطْلَاعِ مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَجْرَحُونَ الشَّخْصَ بِمَا لَا يَسْتَلْزِمُ رَدَّ حَدِيثِهِ كُلِّهِ، وَقَدْ يَبَيِّنُ أَسْبَابَ ذَلِكَ فِيْمَا مَضَى، وَحَصَرْنَا هَاهُنَا فِي عَشْرَةِ، وَتَقَدَّمَ شَرْحُهَا مُفَصَّلًا<sup>١</sup>، وَالْغَرَضُ هُنَا ذِكْرُ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ فِي اصْطِلَاحِهِمْ عَلَى تِلْكَ الْمَرَاتِبِ.

### [مراتب الجرح]

وَلِلْجَرَحِ مَرَاتِبٌ: أَسْوَأُهَا الْوَصْفُ بِمَا دَلَّ عَلَى الْمُبَازَغَةِ فِيهِ، وَأَصْرَحَ ذَلِكَ التَّعْبِيرُ بِأَفْعَلٍ، كَأَكْذَبَ  
أَسَاسٍ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ: إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى فِي الْوَضْعِ، أَوْ رُكِّنَ الْكُذْبُ وَنَحْوُ ذَلِكَ.  
سَمَ دَخَلَ أَوْ وَصَّاعٌ أَوْ كَدَّاتٌ، لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَ فِيهَا نَوْعٌ مَسَاغَةٍ، لَكُنْهَا دُونَ الَّتِي قَبْلُهَا.  
وَسُنَّهَتْ أَيْ الْأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى الْجَرَحِ قَوْلُهُمْ: فَلَانٌ يَنْ، أَوْ سَيِّءُ الْحِفْظِ أَوْ فِيهِ أَدْنَى مَقَالٍ،  
وَيَبَيِّنُ أَسْوَأَ الْجَرَحِ وَأَسْهَلَ مَرَاتِبُ لَا تَخْفَى.

[ف] قَوْلُهُمْ<sup>٢</sup>: مَتْرُوكٌ أَوْ سَاقِطٌ أَوْ فَاحِشٌ الْغَلْطِ، أَوْ مَنكَرُ الْحَدِيثِ<sup>٣</sup>، أَشَدُّ مِنْ قَوْلِهِمْ: ضَعِيفٌ،  
أَوْ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، أَوْ فِيهِ مَقَالٌ.

= الأول: ما جمع فيه بين الثقات والضعفاء، ومن أهم ذلك الجرح والتعديل لأن أي حاكم مروري عند الرّحمن بن محمد بن إدريس، توفي ٣٢٧هـ. ومنه تاريخ الكبير لبخاري، وتاريخ لابن أبي حشمة، وسيد كرهما مصنف ١٤٣. القسم الثاني: ما أفرد بثبوت. القسم الثالث: ما أفرد للضعفاء. وسبأ ذكرهما: ١٤٣. ثم إن من المصنفين من جمع غير تعبد بكتاب معين أو كتب معينة، كما رجع المذكور. ومنهم من تعبد بجمع رجال كتاب معين أو كتب، وتأتي أمثلتها: ص ١٤٣، وانظر منهج النقد: ١٢٩-١٣٢، رقم: ٤.

(١) في دراسة مطولة ص ٨٧ وما بعد.

(٢) كذا في أصلنا، وفي نسخ أخرى 'فقوهم'، فجعلنا الفاء بين معقفتين.

(٣) في الأصل "ومنكر".

## [مراتب التعديل]

ومن المهمة أيضا معرفة مراتب التعديل، ورفعها الموصف أيضا بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك بتعبير **أفعل كذا في الناس**، أو أثبت الناس، أو إليه المُنتهى في التبت.

بما في ذلك **صفة من صفات الدالة على التعديل**، أو **صفة**، كـ **نفع** أو **تبت** ثبت، أو **نفع** حفظ، أو **عدل ضابط**، أو نحو ذلك.

وأما ما **شعر بالقرب من أسهل** **جرح** **كشح**، ويروى حديثه ويُعتبر به، ونحو ذلك، ويثبت ذلك مراتب لا تخفى<sup>(١)</sup>.

## [أحكام الجرح والتعديل]

(١) لم يستوف المصنف **مراتب الجرح والتعديل**، مراعاة للاختصار، ونوردها تامة فيما يأتي:

## مراتب التعديل:

المرتبة الأولى: وهي أعلاها شرفا، مرتبة الصحابة **رضي**

مرتبة ثانية: وهي ما جاء تعديل فيها يدل على السعة من: وثق الناس، إنه انتهى في تشبه، لا أعرف به نظيرا.

مرتبة ثالثة: إذ كرر قصص لتوثيق ما مع سبب بصفين: تب حقا، أو مع عدة بفظ: ثقة ثقة.

مرتبة رابعة: ما يورد بصفة دالة على توثيق أي تصاد بروي بعدة ووسط ثقة، حجة، إمام، وخجة أقوى من الثقة.

المرتبة الخامسة: ليس به بأس، صدوق، مأمون، محله الصدق.

مرتبة سادسة: ما شعر بالقرب من جرح، وهي أدنى مراتب: ليس بعد من صواب، شبح، يروى حديثه، روى عنه الناس.

وحكم هذه المراتب: لا جناح بالأربعة الأولى منها. وما بقي بعده فإنه لا جناح بأحد من ههنا، كقول **أفصاها** لا **شعر** **شريعة** **صعد**، بل يكتب حديثه ويحذر، وأما سادسة فأحكم في ههنا دون ههنا، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون احتساب ضبطهم لوضوح أمرهم.

## مراتب الجرح:

المرتبة الأولى: وهي أسهل مراتب الجرح، قوهه: فيه مقال، فيه ضعف، ليس بذلك القوي، ليس بذلك.

وهذه أحكام تتعلق بذلك، دُكرت ههنا تكملة الفائدة، فأقول: نفس امر كية من عارف بأسسها، لا من غير عارف؛ لئلا يُزَكِّي بمجرد ما ظهر له ابتداءً، من غير ممارسة واحتبار وهو كانت التركية صادرة من مُركِّ واحد على الأصح، خلافاً لمن شرط أنها لا تقبل إلا من اثنين؛ إلحاقاً لها بالشهادة في الأصح أيضاً. والفرق بينهما أن التركية تُمرَلُ مرة الحكم، فلا يُشترط فيها العدد، والشهادة تقع من الشاهد عند الحاكم فافترقا.

ولو قيل: يُفصل بين ما إذا كانت التركية في الراوي مُستندة من المزكي إلى اجتهاده أو إلى النقل عن غيره، لكان مُتجهاً؛ فإنه إن كان الأول فلا يُشترط العدد أصلاً؛ لأنه حينئذ يكون بمنزلة الحاكم، وإن كان الثاني فيجري فيه الحلاف، وتبين أنه أيضاً لا يُشترط العدد؛ لأن أصل النقل لا يُشترط فيه العدد، فكذا ما تفرَّع عنه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وينبغي أن لا يُقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ، فلا يُقبل جرح من أقرط فيه، وجرح بما لا يقتضي رد حديث المحدث، كما لا يُقبل تركية من أحد بمجرد الظاهر، فأطلق التركية.

= المرتبة الثانية: أسوأ من سابقتها، لا يحتاج به، ضعيف، ضعفه، مضطرب الحديث.

وحكمه هاتين المرتبتين - كما بين السحايي - عن حديثه، أي جرح حديثه بلا اعتبار - وهو بحث عن رواتب تفويه ليصير بها حجة - لإشعار هذه لضعف صلاحه بنصف الحديث، وعدم صدقه به.

المرتبة الثالثة، أسوأ من سابقتها: رد حديثه، ضعيف جداً، واه عمرة.

المرتبة الرابعة: يسرق الحديث، متهم بالكذب أو الوضع، ساقط.

المرتبة الخامسة: الدجال، الكذاب، الوضع، يكذب.

مرتبة السادسة: ما يدل على المناعة، كأكدب لسان، أو إليه انتهى في كذب، أو هو ركن الكذب أو مسعه.

وحكم هذه المراتب الأربع لأحيرة قال فيه السحايي: به لا يحتاج بوجد من أهلها ولا يستشهد به ولا يعتبر به.

وقال الذهبي - وهو من أهل الاستقراء الثاق في نقد الرجال - أنه يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة انتهى<sup>(١)</sup>.

ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يُترك حديث لرجل حتى يجتمع اجمع على تركه. وليحذر المتكلم في هذا الفن من اتساهل في الحرح والتعديل؛ فإنه إن عدل بغير تثبت كان كالمُشت حكماً ليس ثابت، فيحشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يُظن أنه كذب، وإن حرج بغير تحرز أقدم على الصنع في مسم بريء من ذلك، ووسمه بمُشبه سوء يفتى عليه عارُهُ أبداً، والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والعرض الفاسد، وكلام المتقدمين سالمة من هذا غالباً، وتارة من المخالفة في العقائد، وهو موجود كثير، قديماً وحديثاً، ولا ينبغي إطلاق الحرح بذلك، فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل برواية المبتدعة<sup>(٢)</sup>.

والجرح مقدم على التعديل، وأطبق ذلك جماعة، ولكن محلّه إن صدر مُتّ من عارف بأسد، لأنه إن كان غير مُفسّر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يُعتبر به أيضاً. وإن جرح المخروّج من عدل، فدل الجرح فيه محملاً غير مُبين السبب إذا صدر من عارف عن سبب، لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول.....

(١) موقفة: ٨٤، من فيها فصد، ومردعي اجتماعهم، كما يشير حديث قول حافظ بن عبد الله: وهذا كتاب مذهب نسائي. ونصر قول ذهبي بعدها: وما يقع اختلافهم في مرتبة بقوة أو مرتبة لضعف، وهذا ينطبق على الأغلبية العظمى لاختلافهم.

(٢) ص ١٠٢-١٠٤.

(٣) أي مبين السبب، ويسمى عند المحدثين الجرح المفسر.

(٤) الجرح الجمل هو غير مبين السبب، كما شرحه المصنف، ويسمى أيضاً الجرح المبهم.



وإعمال قلوب المجرح أولى من إهماله، ومال ابن الصلاح في مثل هذا إلى التوقف فيه<sup>(١)</sup>.

## فصل

### [الأسماء والكنى]

ومن المنه في هذا الفن معرفة كنى المسئس ممن اشتهر باسمه وله كنية لا يؤمن أن يأتي في بعض الروايات مكثياً؛ لئلا يظن أنه آخر، ومعرفة أسماء المكثس<sup>(٢)</sup>، وهو عكس الذي قبله، ومعرفة من اسمه كنيته، وهم قليل، ومعرفة من اختلف في كنيته، وهم كثير، ومعرفة من كثرت كناه، كابن جريج، له كنيان أبو الوليد وأبو خالد، أو كثرت بعوته وألقابه، ومعرفة من وافقت كنيته اسمه أبيه، كأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني، أحد أتباع التابعين، وفائدة معرفته نفى الغلط عمّن سببه إلى أبيه، فقال: أخيراً ابن إسحاق، فنسب إلى التصحيف، وإن الصواب: أنا أبو إسحاق، أو بالعكس كإسحاق بن أبي إسحاق السبيعي، أو وافقت كنيته كنية روجه، كأبي أيوب الأنصاري، وأم أيوب، صاحبتان مشهوران، أو وافق اسم شيخه اسم أبيه، كالربيع بن أنس، عن أنس، هكذا يأتي في الروايات، فيظن أنه يروي عن أبيه، كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد، عن سعد، وهو أنه، وليس أنس - شيخ الربيع - والده، بل أبوه بكرى، وشيخه أنصاري، وهو أنس بن مالك الصحابي المشهور، وليس الربيع المذكور من أولاده.

(١) نتيجة المذهبين متقاربة جداً، وهي عدم العمل بالحديث، لكن على مذهب ابن الصلاح لم يعمل بحديث من جرح جرحاً محملاً؛ لأنه وقعت فيه ريبة نوحب اتوقف في العمل حديثه، كما يجهول مثلاً، أما على مذهب المصنف يحافظ ابن حجر، فيعتبر هذا الراوي مجروحاً مرفوض الرواية، ومذهب ابن الصلاح في رأيي أقوى، وانظر ما سبق من تعقيب ص ١٠٢.

(٢) يسمى هذا عدم الأسماء والكنى، وهو معرفة كنى ذوي الأسماء، وأسماء ذوي الكنى، وله أقسام، أشار المصنف إلى أهمها فيما يأتي.

## [المنسوب إلى غير أبيه]

• معرفة من نسب إلى جد غير أبيه: كالمقداد بن الأسود، نسب إلى الأسود الزهري؛ لكونه تساه، وإنما هو المقداد بن عمرو. ومن أمه كاس عتيّة، هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، أحد الثقات، وعليّة اسم أمه، اشتهر بها، وكان لا يثبت أن يقال له: ابن عتيّة، ولهذا كان يقول الشافعي: أخبرنا إسماعيل الذي يقال له: ابن عتيّة.

## [النسب التي على خلاف ظاهرها]

• نسب من نسب إلى جد غير أبيه: كالحذاء، ظاهره أنه منسوب إلى صاعته أو بيعها، وليس كذلك، وإنما كان يحالسه؛ فنسب إليهم. وكسليمان التيمي لم يكن من بني التيم، ولكن نزل فيهم، وكذا من نسب إلى جده، فلا يؤمن الشاسه، كمن وافق اسمه واسم أبيه اسم الجد المذكور<sup>(١)</sup>.

• معرفة من نسب إلى جد غير أبيه: كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وقد يقع أكثر من ذلك، وهو من فروع المسلسل.

وقد يتفق الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب فصاعداً، كأبي اليس الكندي هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن.

• يتفق اسم الراوي، واسم جدّه، واسم جدّه، كعمران، عن عمران، عن عمران، الأول يُعرف بالقصير، والثاني أبو رحاء الغضاردي، والثالث ابن حصين الصحابي، وكسليمان عن

(١) يسمى هذا البحث: المنسوبون إلى غير آبائهم.

(٢) ويسمى هذا البحث: النسب التي على خلاف ظاهرها.

٣. كذا في أصلنا، وهو مؤلف من اسحق الأحرى بإسقاط اسمه الثانية، مثله: محمد بن ستر، نقد، ومحمد بن السائب بن بشر، متروك، وينسب إلى جده، فيحصل النسب.

سُيْمَانُ عَنْ سُلَيْمَانَ، الْأَوَّلُ ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ الطَّبْرَانِيِّ، وَالثَّانِي ابْنُ أَحْمَدَ الْوَاسِطِيِّ، وَالثَّلَاثُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشَقِيِّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ بَنْتِ شَرْحُبِيلَ.

وَقَدْ يَقَعُ ذَلِكَ<sup>١</sup> لِلرَّأَوِيِّ وَشَيْخِهِ مَعًا، كَأَبِي الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيِّ الْعِطَّارِ، مَشْهُورٌ بِالرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَصْبَهَانِيِّ الْحَدَّادِ، وَكُلُّهُمَا اسْمُهُ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ فَاتَّفَقَا فِي ذَلِكَ، وَافْتَرَقَا فِي الْكُنْيَةِ وَالتَّنَسُّعِ إِلَى الْبَدَدِ وَاصْصَاعَةٍ. وَصَفَّ فِيهِ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ حِزَاءً حَافِلًا.

وَمَعْرِفَةٌ مِنْ تَقَى اسْمُهُ شَيْخَهُ وَالرَّأَوِي عَنْهُ، وَهُوَ نَوْعٌ لَطِيفٌ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَفَائِدَتُهُ رَفَعَ اللَّبْسَ عَمَّنْ يُظَنُّ أَنَّ فِيهِ تَكَرُّرًا أَوْ انْقِلَابًا، فَمَنْ أَمْثَلْتَهُ الْبُخَارِيَّ، رَوَى عَنْ مُسْلِمٍ، وَرَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ، فَشَيْخُهُ مُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْفَرَادِيسِيِّ<sup>٢</sup> الْبَصْرِيِّ، وَالرَّأَوِي عَنْهُ مَسْمُومٌ بِنِ الْحَجَّاجِ أَقْشِيرِي صَاحِبُ 'الصَّحِيحِ'، وَكَذَا وَقَعَ ذَلِكَ لِعَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، أَيْضًا رَوَى عَنْ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَرَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ فِي صَحِيحِهِ حَدِيثًا بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ بَعَيْنَهَا.

وَمِنْهَا: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ رَوَى عَنْ هِشَامٍ، وَرَوَى عَنْهُ هِشَامٌ، فَشَيْخُهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَهُوَ مِنْ أَقْرَابِهِ، وَالرَّأَوِي عَنْهُ هِشَامٌ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدِّسْتَوَائِيِّ، وَمِنْهَا: ابْنُ جُرَيْجٍ رَوَى عَنْ هِشَامٍ، وَرَوَى عَنْهُ هِشَامٌ، فَالْأَعْلَى ابْنُ عُرْوَةَ، وَالْأَدْنَى ابْنُ يُوسُفَ الصَّعْنَانِيِّ، وَمِنْهَا: الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ يَرَوِي عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْسَى، وَعَنْهُ ابْنُ أَبِي لَيْسَى، فَالْأَعْلَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَالْأَدْنَى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَذْكُورِ، وَأَمْثَلْتَهُ كَثِيرَةً.

### [الثقات والضعفاء]

(١) أي الاتفاق بين الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب.

(٢) كذا في الأصول، وعنه تحريف، وهو قديم، والذي في مُصَدَّرِ 'الفرايدي' ثقة، روى له استه، توفي

من المهمة في هذا الفرع معرفة لأسماء اسحرّده<sup>(١)</sup>، وقد جمعها جماعة من الأئمة، فمنهم من جمعها بعير قيد، كان سعد في "الطبقات"، وابن أبي خيثمة والبخاري في تاريخهما، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، ومنهم من أفرد الثقات، كالعجلي<sup>(٢)</sup>، وابن حبان، وابن شاهين<sup>(٣)</sup>، ومنهم من أفرد المجروحين، كابن عدي<sup>(٤)</sup>، وابن حبان، أيضاً، ومنهم من تقيّد بكتاب مخصوص، كـ "رجال البخاري"، لأبي نصر الكلاباذي<sup>(٥)</sup>، و"رجال مسلم"، لأبي بكر بن منجويه<sup>(٦)</sup>، ورجلئهما معاً لأبي الفضل ابن طاهر، ورجال أبي داود لأبي علي الحياتي<sup>(٧)</sup>، وكذا رجال الترمذي ورجال النسائي لجماعة من المغاربة، ورجال السنة الصحيحين وأبي داود والترمذي والنسائي

(١) سبق هذا، وهو معرفة الثقات والضعفاء.

٢ هو أحمد بن عبد الله العجلي، إمام حافظ، سكن مصر أيام حجة القول حنق القران، توفي (٢٦١). من كتبه: الثقات في مجلد، لكنه غير مرتب، فرتبه السبكي وسماه: ترتيب الثقات (ط).

٣ عمر بن أحمد بن عثمان، ولد ٢٩٧هـ. شيخ اعراف في لإكثر من اربعة، وهي أكثر شعبه، وما كان بالبارع في غوامض صناعة المحدثين، توفي ٣٨٥هـ. وكتابه الثقات مطبوع دون تدقيق.

٤ عبد الله بن عدي خرجاني، الإمام لحافظ، ولد ٢٧٧هـ، توفي ٣٦٥هـ، وكان حافظاً متقناً، يمكن في زمانه مثله، أشهر كتبه: الكامل في الضعفاء (ط)، توسع فأورد فيه كل من نكته فيه ولو عبر حق ولو من رجال الصحيحين، لكنه مبصف، وكان يحذر به أن لا يورد هؤلاء.

٥ أحمد بن محمد بن حسين لبحري الكلاباذي، أبو نصر، ولد ٣١٣هـ، كان أحفظ أهل بلاده في زمانه، توفي (٣٩٨). له: "رجال البخاري" (ط) وغيره. وفي الأصل "ابن نصر" سهو قلم.

٦ أحمد بن علي بن محمد أبو بكر، مشهور بن منجويه، توفي ٤٢٨هـ، وله ٨١هـ سنة. مهم كثير في علم الحديث، له مؤلفات عديدة.

٧ الحسين بن محمد بن أحمد العسائي لأندلسي أبو علي الحياتي، اسمه بن بنده 'حيان'، ولد ٤٢٧هـ، محدث حافظ، إمام عالم بارجان، يعوي أدب، توفي ٤٩٨هـ. له: تقييد المهمل وتغيير مسكن، فيه دراسة رجال الصحيحين ودفاع عما استشكل عليهما (ح).

وإن ما جة لعبد الغي المقدسي<sup>١</sup> في كتابه "الكمال"، ثم هذه المرى<sup>٢</sup> في "تهذيب الكمال"، وقد لخصته وردت عليه أشياء كثيرة، وسميته "تهذيب التهذيب"، وجاء مع ما اشتمل عليه من الزيادات قدر ثلث الأصل.

### [الأسماء المفردة]

ومن المهم أيضاً معرفة الأسماء المفردة<sup>٣</sup>، وقد صنّف فيها الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي<sup>٤</sup>، فذكر أشياء تعقبوا عليه بعضها من ذلك قوله: صُعدي بن سنان أحد الضعفاء، وهو نسم المَهْملة، وقد تبدل سناً مُهملة، وسكون الغين المُعجمة بعدها دالٌ مهملة، ثم ياء كياء السب، وهو اسم علم بلفظ السب، وليس هو فرداً، ففي "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم صُعدي الكوفي، وثقه ابن معين، وفرق بينه وبين الذي قبله فضعه، وفي "تاريخ العقيلي" صُعدي بن عبد الله يروي، عن قتادة قال العقيلي: حديثه غير محفوظ. وأظنه هو الذي ذكره ابن أبي حاتم، وأما كون العقيلي ذكره في "الضعفاء" فإنما هو للحديث الذي ذكره، وليست الآفة منه، بل هي من ....

١، عبد الغي بن عبد الواحد بن غني بن سرور المقدسي ثم الدمشقي الحسبي، ولد ٥٤١هـ. إمام حافظ، متعبد، رهد، توفي ٦٠٠هـ، له كتب كثيرة أشهرها: عمدة لأحكام، والكمال في أسماء الرجال، وهو أول كتاب خاص برجال الستة.

٢، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المري، أبو حجاج. حلي ثم ادمشقي، ولد ٦٤٥هـ. وانتقل إلى اقرة، وصب اعم واحتهد قسار احافظ الكبير شيخ احدثين عمدة احفاض توفي ٧٤٢هـ. به: تهذيب الكمال في أسماء الرجال. مرجع صححه (ص). ونقمة الاشراف لمعرفة الاطراف كبير جدا (ط)

٣، معرفة الأسماء المفردة هي الأسماء والكنى والألقاب التي لا يسمى بها إلا واحد فقط.

٤، أحمد بن هارون بن روح البرديجي بفتح الباء وكسرهما البرديجي، نسبة إلى برديج وبردعة في أذربيجان بفتح لأنف أوله فسكون، وقيل باند أوله. وهو من الحفاظ الأئمة، سكن بغداد، توفي ٣٠١هـ، من كتبه: الأسماء المفردة. في الأصل "أبو بكر بن أحمد" سهو قلم.

الرَّأوي عنه عَنْبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك سَنَدَر - بالمهملة والنون بورن حَقْفَر - وهو مولى زُبَاعِ الْحُدَامِيِّ، له صحبة ورواية، والمشهور أَنَّهُ يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ. وَهُوَ اسْمُهُ فَرْدٌ يَتَسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ فِيمَا نَعْمُ. لَكِنْ ذَكَرَ أَبُو مُوسَى فِي "الذَّيْلِ عَلَى مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ" لابن منده سَنَدَرُ أَبُو الْأَسْوَدِ، وَرَوَى عَنْهُ حَدِيثًا، وَتُعَقَّبُ عَلَيْهِ دُكْ؛ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ مَنْدَةَ، وَقَدْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ مُحَمَّدُ بْنُ الرَّيِّعِ الْجِزْيِيُّ. فِي 'تَارِيخِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ نَزَلُوا مِصْرًا'. فِي تَرْجُمَةِ سَنَدَرٍ مَوْلَى زُبَاعٍ وَقَدْ حَرَّرْتُ ذَلِكَ فِي كِتَابِي فِي الصَّحَابَةِ<sup>(٢)</sup>

### [الألقاب]

وَكَذَا مَعْرِفَةُ كَيْ الْمَحْرَدَةِ وَالْأَلْقَابِ<sup>٣</sup>، وَهِيَ تَارَةٌ تَكُونُ بِلَفْظِ الْأَسْمَاءِ، وَتَارَةٌ تَكُونُ بِلَفْظِ الْكُنْيَةِ، وَتَقَعُ نِسْبَةٌ إِلَى عَاهَةٍ أَوْ جَرْفَةٍ.

### [الأنساب]

وَكَذَا مَعْرِفَةُ الْأَنْسَابِ، وَهِيَ تَارَةٌ تَقَعُ إِلَى نَحْوِ ثَلَاثِ، وَهُوَ فِي الْمُسْتَقْدَمِينَ أَكْثَرُ نِسْبَةً إِلَى الْمَتَأَخِّرِينَ، وَتَارَةٌ إِلَى الْأَوْصَالِ، وَهَذَا فِي الْمَتَأَخِّرِينَ أَكْثَرُ نِسْبَةً إِلَى الْمُسْتَقْدَمِينَ، وَالنِّسْبَةُ إِلَى الْوَطَنِ أَعَمُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِلَادًا أَوْ ضَاعًا أَوْ سَكَنًا أَوْ مُحَاوَرَةً، وَتَقَعُ إِلَى الصَّنَائِعِ كَالْخِيَّاطِ.

(١) نظر ترجمة صغدي في "الجرح والتعديل": ١/٢: ٤٥٣-٤٥٤، والضعفاء الكبير للعقيلي: ٢: ٢١٦.

واللسان: ٣: ١٩١-١٩٠، وتصحف فيه إلى 'صغدي'؟

(٢) الإصابة: ٢: ٨٤-٨٥.

(٣) انقلب ما يشعر بمدح أو ذم. كالأعْمَشَ ولأعرج، فعرف هذا يعلم أسماء ذوي الألقاب وألقاب ذوي الأسماء.

• تحريف كالزأز، وضع فيها لاء في لاء سدة كالأسماء، وفي رفع الأنساب، كخالد بن محلب القطواني، كان كوقياً ويُلقب القطواني، وكان يغضب منها.

ومن المهم أيضاً معرفة أسباب ذلك أي الألقاب.

### [الموالي]

ومعرفة المولى من على ومن سفل، والحق أو بالسلام؛ لأن كل ذلك يُطلق عليه مولى، ولا يُعرف تمييز ذلك إلا بالتخصيص عليه.

### [الإخوة والأخوات]

• معرفة الإخوة والأخوات، وقد صنف فيه القدماء، كعلي بن المديني.

### [آداب الشيخ والطالب]

• من المهمة أيضاً معرفة آداب الشيخ وطالب، ويشتركان في تصحيح النية، والتطهر من أعراض الدنيا، وتحسين الخلق، وينفرد الشيخ بأن يُسمع إذا احتج إليه، ولا يحدث ببدن فيه أولى منه، بل يُرشد إليه، ولا يترك إسماع أحد لنية فاسدة، وأن يتطهر ويجلس بوقار، ولا يحدث قائماً ولا عَجلاً ولا في الطريق إلا إن اضطرَّ إلى ذلك، وأن يُمسك عن التحديث إذا خشي التعثر أو النسيان؛ لمرض أو هزم، وإذا اتخذ مجلس الإملاء أن يكون له مُستمل يقط.

وينفرد الطالب بأن يُقرَّ الشيخ ولا يُضجره، ويُرشد غيره لما سمعه، ولا يدع الاستفادة لحياء أو تكبر، ويكتب ما سمعه تاماً، ويعتني بالتقييد والضبط، ويُذكر بمحفوظه؛ ليرسح في ذهنه.

### [سن التحمل والأداء]

• ومن المهم معرفة سن محسن وأداء، والأصح اعتبار سن التحمل بالتمييز، هذا في السماع، وقد جرت عادة المحدثين بإحضارهم الأطفال مجالس الحديث، ويكتبون لهم أنهم حضروا، ولا بد

في مثل ذلك من إجازة المُسمِّع، والأصحُّ في سن الطلب بنفسه أن يتأهل لذلك، ويصحُّ تحمُّلُ الكافر أيضاً إذا أداه بعد إسلامه، وكذا الفاسق من باب الأولي إذا أداه بعد توبته وثبوت عدالته. وأما الأداء فقد تقدم أنه لا اختصاص له بزمن معين، بل يُقيد بالاحتياج والتأهل لذلك، وهو محتلف باختلاف الأشخاص. وقال ابنُ خَلَّادٍ: إذا بلغ الخمسين، ولا يُنكر عند الأربعين، وتُعقب من حدَّث قبلها كماله.

### [ كتابة الحديث ]

ومن المهم معرفة **صفة كونه الحديث**، وهو أن يكتبه مُتيماً مفسراً، ويشكل المُشكل منه وينقطع. ويكتب الماقط في الحاشية اليمنى، ما دام في السطر بقيَّة، وإلا ففي اليسرى. و**صفة مرضه**، وهو مُقارنته مع الشيخ المسمع، أو مع ثقة غيره أو مع نفسه شيئاً فشيئاً. و**صفة سماعه** بأن لا يتشاغل بما يُخلُّ به من نسخ أو حديث أو نَعاس. و**صفة مسامحه** كذلك، وأن يكون ذلك من أصله الذي سمع فيه أو من فرعٍ قول على أصله، فإن تعذرَ فليُحْبِزْه بالإجازة لِمَا خالف، إن خالف.

### [ الرحلة للحديث ]

و**صفة راحته**، حيث يَتَنَدَّى بِحَدِيثِ أَهْلِ بَلَدِهِ فَيَسْتَوْعِبُهُ، ثُمَّ يَرْحَلُ فَيَحْصُلُ فِي الرِّحْلَةِ مَا يَسِرُّ عِنْدَهُ، ويكون اعتناؤه بتكثير المسموعِ أولى من اعتناؤه بتكثير الشُّيُوح.

### [ صفة التصنيف في الحديث ]

و**صفة حسنه**، وذلك إما على **مسند** بأن يجمع مسد كل<sup>(١)</sup> صحابيٍّ على حدة، فإن شاء رتبته

(١) الرامهرمزي السابق ذكره ص ٣٨.

٢، نقطة "كل" ليست في النسخة الأصل. أسأها من النسخ الأخرى لاقتضاء المعنى.



على سوابقهم، وإن شاء رتبته على حروف المعجم، وهو أسهل تناولاً أو تصنيفه على الأبواب الفقهية أو غيرها، بأن يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه، إثباتاً أو نفيًا، والأولى أن يقصر على ما صح أو حسن، فإن جمع الجميع فليبين علة الضعيف أو تصنيفه على العمل، فيذكر المتن وطرقه، وبيان اختلاف نقيته والأحسن أن يربتها على الأبواب؛ ليسهل تناولها. أو يجمعه على الأضراف، فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته، ويجمع أسانيده، إمّا مستوعباً وإمّا متقيداً بكتب مخصوصة.

### [أسباب الحديث]

ومن المهم معرفة سبب الحديث<sup>(١)</sup>

وقد صنف فيه بعض شيوخ نقاصي أبي يعنى من الفراء الحنبلي<sup>(٢)</sup>، وهو أبو حفص العكبري<sup>(٣)</sup>

- (١) هو سبب ورود الحديث، وهو ما ورد الحديث متحدثاً عنه أيام وقوعه.
- (٢) محمد بن الحسين بن محمد بن خنيس المعروف بابن الفراء، ولد ٣٨٠هـ، ورع في حفظ الحديث والفقہ الحنبلي، وإليه انتهت رئاسة الحنابلة توفي ٤٥٨هـ، من كتبه: الأحكام السطانية (ط) وأحكام القرآن.
- (٣) هكذا أورده الحافظ واقتسمه منه السخاوي في 'فتح المعيت': ٤: ٣٦، والسيوطي في 'آجر التدريب': ٢: ٣٩٤، وابن حمزة الدمشقي في 'مطلع البیان والتعريف': ١: ٣١. م يسموه، فأدخلوا الاحتمال الكثير في تعيينه، وبلاستقصاء الذي قدم به بعض الأجلة الأفاضل، وجدنا أن أولى من يطلق عليه هو أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان الزمار المعروف بابن أبي عمرو، من أهل عكبر، ولد ٣٢٠هـ، وتوفي ٤١٧هـ. فإنه يطبق عليه قول الحافظ: 'هو في المائة الخامسة'. الفتح في الاستدلال باب لا تترك النار في البيت...: ١١: ٦٦ ط. الحيرية. وذكر كلاماً نحو كلامه هنا بزيادة هذه الفائدة المهمة.
- والعكبري هذا، وثقه الخطيب في 'تاريخ بغداد': ١١: ٢٧٣ رقم: ٦٠٤١ وذكره الذهبي في 'التذكرة': ٣: ١٠٧٣.

وذكر أحمد محمد شاكر القاضي الشرعي في شرحه ألفية السيوطي في علم الحديث: ٢١٤-٢١٥ أنه "أبو حفص عمر بن محمد بن رجاء العكبري، وهو من تلامذة عبد الله بن أحمد بن حنبل، وله ترجمة في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ٣١٩-٣٢٠، وتاريخ بغداد: ١١: ٢٣٩، وتوفي سنة ٣٣٩" كذا قال، وهو غير سديد؛ =

وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد أنَّ بعضَ أهلِ عصره شرعَ في جمع ذلك، وكأنه ما رأى تصنيفَ العُكبري المذكور.

وسمَّيَ في كتاب هذه الأنواع على ما أشرنا إليه غالباً، وهي أي هذه الأنواع المذكورة في هذه الخاتمة ثَمَنٌ مُحْتَسَنٌ، صهره لتعرف، مسعينة عن شئيل، وحضرها متعسّر، فشرَّح لها مَبْسُوطَاتُهَا؛ لِيَحْضِلَ الوقوفُ على حقائقها.

وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، لا اله الا هو، عليه توكلت وإليه أنيب.

---

- فإنه لا يمكن لعمر هذا أن يكون من شيوخ أبي يعلى اس امرء؛ لأنه توفي قبل ولادة أبي يعلى، والله أعلم.

هذا آخر ما تيسر وتغرر، والله الحمد على ما ألهم وعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
تقريظ شرح السجدة وتحقيقه (قصيدة شعرية)	٣	مناقشة ادعاء ذلك على البخاري .....	٤٤
خطبة المحقق .....	٥	الغريب .....	٤٥
تصدير زهرة النظر للمحقق .....	٧	تعريف حر الآحاد لغة واصطلاحا .....	٤٦
الإمام الحافظ ابن حجر .....	٩	إفادة خير الآحاد العلم النظري .....	٤٧
دراسة السبب في تأليف متن النخبة .....	١٨	الفرد المطلق والفرد النسبي .....	٥٠
منهج الحافظ ابن حجر في شرح النخبة ....	١٩	الصحيح لذاته .....	٥٢
مزايا شرح النخبة وأهميته .....	٢٠	تفاوت رتب الصحيح .....	٥٤
نسخ الكتاب الخطية .....	٢٢	أصح الأسانيد .....	٥٥
ابن الأخصاصي .....	٢٣	المفاضلة بين صحيح البخاري ومسلم .....	٥٧
عملنا في تحقيق الكتاب والتعليق عليه .....	٢٤	مرايب الصحيح .....	٥٩
صور من مخطوطة الشرح .....	٢٧	الحسن لذاته .....	٦٠
زهرة النظر في توضيح نحة الفكر .....	٣٣	قول الترمذي 'حسن صحيح' ونحو ذلك	٦١
خطبة المصنف .....	٣٣	الحسن عند الترمذي وهو الحسن لغيره	٦٢
الراهمزمي من أول من صنف .....	٣٤	زيادة الثقة مقولة .....	٦٣
أهم المصنفات في علوم الحديث .....	٣٣	محفوظ والشاذ .....	٦٦
الخبر والحديث والسنة والأثر .....	٣٦	المعروف والمنكر .....	٦٧
تقسيم الخبر من حيث تعدد طرقه وتفردا	٣٧	المتابعة .....	٦٨
المتواتر وشروطه .....	٣٩	الشاهد .....	٧٠
المتواتر يفيد العلم الضروري .....	٤٠	الاعتبار .....	٧٠
مناقشة ادعاء ندرة المتواتر .....	٤١	الحديث المقبول .....	٧١
الآحاد وأولها المشهور والمستفيض .....	٤٢	محكم الحديث، ومختلف الحديث .....	٧١
العزير، وتحقيق المصنف شرطه .....	٤٣	الباسح والمنسوح .....	٧٣
التحقيق أن الحاكم لا يشترط .....	٤٣	الحديث المردود .....	٧٥

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
المنعق .....	٧٥	متى توبع سيء الحفظ .....	١٠٠
المرسل .....	٧٧	المرفوع وصور الرفع الحكمي .....	١٠١
المعصل .....	٧٨	الموقوف وتعريف الصحابي وشرحه .....	١٠٦
المقطع .....	٧٩	المقطوع وتعريف التابعي والمخضرم .....	١٠٨
السقط من السند فسمان .....	٧٩	ريادة الحديث القدسي وهو قسم رابع .....	١٠٩
المدلس، والمرسل اخفي .....	٧٩	امسد رأي لمصنف، وتحقيقا فيه .....	١١٠
اشتراط اللقي في التدليس، وتحقيقنا فيه .....	٨٠	امسد العالي .....	١١١
القسم الثاني من المردود .....	٨٢	العلو المطلق، والعلو النسبي، وصور النسبي .....	١١١
انظرن بكذب الراوي .....	٨٤	رواية الأقران والمدبج .....	١١٣
المشرك .....	٨٦	رواية الأكابر عن الأصاغر .....	١١٤
المعدل .....	٨٧	السابق واللاحق .....	١١٥
لمدرج .....	٨٨	إن لم يتميز الراويان عن بعضهما (المهمل) .....	١١٧
المقبوب .....	٨٩	إن جحد الراوي حديثا رواه .....	١١٧
المزيد في متصل الأسانيد والمضطرب .....	٩٠	السلسل .....	١١٨
قلب الأحاديث امتحانا للراوي .....	٩١	صيع الأداء ومراتبها .....	١١٩
المصحف ومخرّف .....	٩١	عننة المعاصر، وتحقيق مطول في شرط قبولها .....	١٢١
اختصار الحديث، والرواية بالمعنى .....	٩٢	مسائل في التحمل والأداء .....	١٢٢
غريب ألفاظ الحديث، ومصادره .....	٩٣	اشتباه أسماء الرواة .....	١٢٥
مشكل الحديث، ومصادر علاجه .....	٩٤	اشتباه .....	١٢٧
الجهالة بالراوي وسببها .....	٩٤	المتشابه المقلوب .....	١٢٩
التعديل على الإلهام .....	٩٦	خاتمة في معارف مهمة عند المحدثين .....	١٣٠
مجهول العين ومجهول الحال .....	٩٧	طبقات الرواة وفائده .....	١٣٠
تحقيق مذهب ابن الصلاح في الجرح ....	٩٧	مواليد الرواة ووفياتهم وأوطانهم .....	١٣١
البدعة: تقسيمها إلى مكفرة وغير مكفرة ...	٩٨	معرفة الجرح والتعديل ومراتبها .....	١٣٢
سوء الحفظ .....	٩٩	أحكام تتعلق بالجرح والتعديل .....	١٣٤

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الجرح مقدم على التعديل وشروط تقديمه ...	١٣٥	الأسماء المجردة (الثقات والضعفاء) .....	١٣٩
إن خلا المجروح عن التعديل قيل جرحه مجحلاً ...	١٣٥	الأسماء المفردة .....	١٤٠
<b>فصل: مهمات في علوم الحديث</b>		الكنى المجردة، الألقاب، الأنساب، المولى	١٤١
الأسماء والكنى وأقسامه .....	١٣٦	سِنُّ التحمل والأداء .....	١٤٣
المنسوبون إلى غير آبائهم .....	١٣٧	صفة كتابة الحديث وعرضه وسماعه والرحلة فيه	١٤٣
النسب التي على خلاف ظاهرها .....	١٣٧	صفة تصنيف الحديث .....	١٤٤
صور من المتفق .....	١٣٧	أسباب الحديث (والمؤلفات فيه) .....	١٤٥



# مكتبة البشري

شركة النشر  
مبسة شروهرج مربي الخيرية (المسجد) لا تشوب، باكستان

ملونة كرتون مقوي		مجلدة	
السراجي	شرح عقود رسم المفتي	الصحيح لمسلم	الجامع للترمذي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية	الموطأ للإمام مالك	الموطأ للإمام محمد
تلخيص المفتاح	متن الكافي	الهداية	مشكاة المصابيح
مبادئ الفلسفة	المعلقات السبع	تفسير البيضاوي	التيان في علوم القرآن
دروس البلاغة	هداية الحكمة	تفسير الجلالين	شرح نخبة الفكر
تعليم المتعلم	كافية	شرح العقائد	المسند للإمام الأعظم
هداية النحو (مع الصارين)	مبادئ الأصول	آثار السنن	ديوان الحماسة
المقرات	زاد الطالبين	الحسامي	مختصر المعاني
ايساغوجي	هداية النحو (متداول)	ديوان المتنبي	الهدية السعيدية
عوامل النحو	شرح مائة عامل	نور الأنوار	رياض الصالحين
المنهاج في القواعد والإعراب		شرح الجامي	القطبي
ستطبع قريباً بعون الله تعالى		كنز الدقائق	المقامات الحريرية
		نقحة العرب	أصول الشاشي
		مختصر القدوري	شرح تهذيب
		نور الإيضاح	علم الصيغ

## Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)  
 Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)  
 Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)  
 Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)  
 Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

## Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)  
 Fazail-e-Aamal (German)  
 Muntakhab Ahadis (German)  
**To be published Shortly Insha Allah**  
 Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

# مکتبۃ النبوی

شعبہ نشر و اشاعت  
میر محمد علی میر نیل سرسٹ (رجسٹرڈ) کراچی، پاکستان

## درس نظامی اردو مطبوعات

تورانی قاعدہ	سورہ یس	خصائل نبوی شرح شاکل ترمذی	خیر الاصول (اصول الحدیث)
بغدادی قاعدہ	رحمانی قاعدہ	معین الفلسفہ	الاعتبارات المفیدۃ
تفسیر عثمانی	اعجاز القرآن	آسان اصول فقہ	معین الاصول
النبی الخاتم المرسلین	بیان القرآن	تیسیر المنطق	فوائد مکبہ
حیات الصحابہ رضی اللہ عنہم	سیرت سید الکونین خاتم النبیین ﷺ	فصول اکبری	تاریخ اسلام
امت مسلمہ کی مائیں	خلفائے راشدین	علم الصرف (اولین و آخرین)	علم النحو
رسول اللہ ﷺ کی نصیحتیں	نیک دہیاں	عربی صفوۃ المصادر	جوامع الکلم
اکرام المسلمین / حقوق العباد کی فکر کیجیے	تبلیغ دین (امام غزالی رحمہ اللہ)	جمال القرآن	صرف میر
حیلہ اور بہانے	علامات قیامت	نحو میر	تیسیر الابواب
اسلامی سیاست	جزاۃ الاعمال	میزان و منقشب (الصرف)	بہشتی گوہر
آداب معیشت	علیم بنسقی	تعلیم الاسلام (مکمل)	تسہیل المبتدی
حصن حصین	منزل	عربی زبان کا آسان قاعدہ	فارسی زبان کا آسان قاعدہ
الحزب الاعظم (ہفتوار مکمل)	الحزب الاعظم (ماہوار مکمل)	نام حق	کریم
زاد السعید	اعمال قرآنی	پند نامہ	تیسیر المبتدی
مسنون و دعائیں	مناجات مقبول	عربی کا معلم (اول تا چہارم)	کلید جدید عربی کا معلم (اول تا چہارم)
فضائل صدقات	فضائل اعمال	عوامل النحو (النحو)	آداب المعاشرت
فضائل درود و شریف	اکرام مسلم	حیات المسلمین	تعلیم الدین
فضائل حج	فضائل علم	تعلیم العقائد	لسان القرآن (اول تا سوم)
جواہر الحدیث	فضائل امت محمدیہ ﷺ	مفتاح لسان القرآن (اول تا سوم)	سیر صحابیات
آسان نماز	منتخب احادیث	بہشتی زیور (تین حصے)	
نماز مدلل	نماز حنفی		
معلم الحجاج	آئینہ نماز		
خطبات الاحکام لمجمعات العام	بہشتی زیور (مکمل)		
	روضۃ الادب		
	داعی نقشہ اوقات نماز: کراچی، سندھ، پنجاب، خیبر پختونخواہ		

## دیگر اردو مطبوعات

قرآن مجید پندرہ سطری (مائل)	پنج پارہ
پنج سورہ	عم پارہ (دری)